



هبة طاي طاي  
في حوار مع  
«العالم الأمازيغي»

Le Monde  
Amazigh

الأمازيغي العالمي  
ⵎⴰⴳⵣⴰⵏⵉⵢⵓⵏ  
ⵎⴰⴳⵣⴰⵏⵉⵢⵓⵏ

Le Monde

www.amadapresse.com

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ الإيداع القانوني 2001/0008 الترخيم الدولي: 1114/1476  
العدد: 176-13 يوليوز - Juillet / 2015 - 2965 ⵎⴰⴳⵣⴰⵏⵉⵢⵓⵏ ⵎⴰⴳⵣⴰⵏⵉⵢⵓⵏ: 5 دراهم / Euro 1.5



# الحريات الفردية بالمغرب بين جدلية الدستور والممارسة



أمازيغ مراب

# بين مطرقة الشكائبة وسندان الدولة



• المديرية المسؤولة:

أمينة الحاج حماد أكدورت

ابن الشيخ

• هيئة التحرير:

رشيد راخا

رشيدة إمرزيك

سعيد الفرواح

• المتعاونون:

منتصر أحوي (إثري)

سعيد باجي

خير الدين الجامعي

يونس لوكيلي

• كتاب الرأي:

علي أمصوبري

• الإخراج الفني:

رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:

\* الإيداع القانوني:

2001/0008

\* الترقيم الدول: 1476-1114

\* رقم اللجنة الثنائية للصحافة

المكتوبة أ.م.ش. 046-06

• الإدارة والتحرير:

5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط

Tél/Fax: 05 37 72 72 83

E-mail:

amadalamazigh@yahoo.fr

Web:

www.amadialpresse.com

• السحب:

GROUPE MAROC SOIR

• التوزيع:

ATLAS PRESS

• الجريدة تصدر عن شركة

EDITIONS AMAZIGH

• Editeur

Rachid RAHA

• R.C.: 53673

• Patente: 26310542

• I.F.: 3303407

• CNSS: 659.76.13

• Compte Bancaire:

BMCE-Bank - Rabat centre

011.810.00.00.01.210.00.20703.58

• سحب من هذا العدد:

10.000 نسخة

الرجل والمرأة خارج إطار الزواج؟ الجواب في هذه الحالة واحد من اثنين، إما أن الوزير منافق أو يساير نفاق المجتمع، وكيفما كان الرد فالواضح أن ثمة خلفيات أخرى تتحكم في مواقف الوزير لا تمت بأي صلة للقانون المغربي، ولا للمرجعية الإسلامية لحزبه، ولا للمواثيق الدولية التي وقع عليها المغرب والتي تلزمه بضمآن كافة أنواع الحريات للمواطنين..

للأسف مرة أخرى نجد أنفسنا نتناول قضية النفاق الذي يتم تكريسه في المجتمع من طرف الدولة وهو نفاق خطير، لأن المجتمع الذي يتحدث عنه الرميذ لا يتوفر فيه أي أحد على ضمانات حول توجهاته العامة الحقيقية، ما دام ثمة انفصام خطير بين ما يمارسه وما يعتقده، ولعل قضية فتاتي إنزكان وقضايا مشابهة خير مثال على ذلك، فأى متحرش يتم رفض ممارساته من قبل أي فتاة، يلجأ بعدها مباشرة للمرجعية الدينية لسبها وشتمها، وكما توظف بعض الأحزاب كل المرجعيات وفقا لمصالحها، يجد المغربي نفسه يقوم بالأمر عينه، ولهذا فنحن نتجه باستمرار نحو دولة ومجتمع بلا أية هوية و لا مرجعية أو حتى عقيدة، وفي نفس الوقت دولة كل الهويات و كل الأديان و كل المرجعيات، إننا ببساطة في مهبط كل الرياح.

وفي هذا الصدد قال الحكيم الامازيغي:

Izi ur sar iskr tammnt, waxxa yugr tazwit  
ⵉⵣⵓ ⵓⵔ ⵙⴰⵔ ⵉⵙⴽⵔ ⵜⴰⵎⵎⵏⵜ,  
ⵔⴰⵔⵓ ⵔⴰⵎⵎⵏⵜ ⵔⴰⵎⵎⵏⵜ ⵔⴰⵎⵎⵏⵜ  
ⵔⴰⵎⵎⵏⵜ ⵔⴰⵎⵎⵏⵜ ⵔⴰⵎⵎⵏⵜ ⵔⴰⵎⵎⵏⵜ

الجنائي، يجرم العلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة خارج إطار الزواج، وما دام الأمر كذلك فالسيد الوزير إذا لا يقوم إلا بتكريس الانفصام والنفاق داخل الدولة والمجتمع، ويشجع أيضا عدم احترام القانون من قبل المواطنين، وذلك بدل الاعتراف بإختلال القانون المغربي ورجعيته وعدم انسجامه مع واقع المغاربة، ولكن السيد الوزير لا يبدو أنه يمتلك شجاعة الاعتراف بذلك، لهذا يقول كلاما لا يمكن لأي مواطن مغربي أن يدافع به أمام القضاء في حالة اعتقاله بسبب ذلك الفعل، أو يأخذ به في أفعاله، وهو في النهاية كلام يشجع على خرق القانون. ولكن السيد الوزير لا يضمن عدم إنزال العقوبة بمن يفعل ما يقول، ويقدم من ناحية وصفا لواقع المغاربة ولا يعالج تحدياته، مادامت العلاقات خارج إطار الزواج أمرا سائدا في المجتمع، رغم استمرار سجن وتغريم المغاربة جراء ذلك..

وزير العدل المغربي الذي حلل النفاق ومراوغة القانون، سقط في تناقض كبير مع نفسه وتناسى حديثه في جلسة نظمتها صحيفة ليكونوميست، حين تناولت الإفطار العلني في رمضان وبعد حديث السيد «الرميد» عن قول المشرع في هذا الأمر أنهى كلامه بالقول «إذا كان من يدافع عن الإفطار قادرا على مواجهة المجتمع واختبار صلابته أفكاره، فليذهب إلى شارع محمد الخامس ويفطر، وحينها سترون ما سوف يقع»، وهنا كذلك فالرميد يشجع فئة من المواطنين على خرق القانون ومعاقبة من يفطرون علنا بأيديهم. ونحن ناثهون بين أقوال وزير العدل المتناقضة، فإننا نتساءل عما إذا كان المجتمع الذي يتحدث عنه الرميذ فيما يتعلق بالإفطار، هو نفسه الذي يقول له أن لا مانع من إقامة العلاقات بين

أثار الإعتداء الذي تعرضت اليه مواطنتين مغربيتين بمدينة إنزكان، أياما قبل رمضان، بدعوى أنهن لا يرتدين لباسا محتشما، ربما وفق تصور الجماعات الدينية، موجة إيجابية من الاحتجاج والتنديد، ولكنه بالمقابل أعاد تيه الدولة بين منظمتي قيم متناقضتين شرقية وغربية إلى الواجهة، خاصة مع استحضار تعامل النيابة العامة مع الواقعة وانسجامها في البداية مع توجهات لا تمت بصلة للقانون المغربي نفسه، ناهيك عن سماحها بمحاولة مواطنين متطرفين تطبيق ما يرونه احتراماً للحياء بأيديهم، ولعل الدولة المغربية حاولت تدارك الخطأ الذي وقعت فيه أجهزتها الأمنية بمدينة إنزكان خلال محاكمة المواطنتين الضحيتين، بحيث انسجمت مراعاة النيابة العامة مع مطالب الحقوقيين، ولكن بالموازاة مع ذلك لابد من طرح التساؤل حول ضبابية القوانين المغربية وواقع الحريات التي يكفلها دستور البلاد و الإتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب في هذا المجال، خاصة في ظل تصريحات وزير العدل المغربي التي تشرعن الشيء ونقيضه وتكرس نفاق الدولة والمجتمع؟

وزير العدل المغربي وعلى الرغم من محاولاته نزع جلبابه الإسلامي في مداخلاته وتصريحاته حول القوانين المغربية والحريات الفردية بالبلاد، إلا أنه سقط في تكريس النفاق القانوني والمجتمعي، إذ حين يصرح مثلا بعدم وجود ما يمنع العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة خارج إطار الزواج شريطة أن تكون بعيدة عن الأعين ويقول أن من تستر ستره الله، فإننا نتساءل حقا عن السند الذي يستند إليه السيد الوزير، لأنه إذا كان كمسؤول يستند إلى القانون فالفصل 490 من مسودة القانون



أمينة ابن الشيخ

صرفة  
أبنا

## بريطانيا تستضيف مؤتمرا دوليا لأمازيغ ليبيا في المهجر

ستنظم شبكة إيثران للدراسات الأمازيغية «مؤتمر أمازيغ ليبيا في المهجر» وذلك في جامعة سالفورد بمدينة مانشستر البريطانية يوم 25 يوليوز، وذلك بالتنسيق مع شركاء ومساهمين عديدين في بريطانيا والمغرب وليبيا، من ضمنهم بالإضافة لجامعتين بريطانيتين، (تيرا للأبحاث والدراسات، موقع أمدال بريس، منظمة التجمع العالمي الأمازيغي، تنسيقية توماست لمؤسسات المجتمع المدني، حركة تغيير شمال أفريقيا، جريدة العالم الأمازيغي، المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا، القائمة الليبية للحرية والتنمية، وشبكة إيثران للدراسات الأمازيغية).

ويهدف مؤتمر أمازيغ ليبيا في المهجر وفق ما ورد في بلاغ صادر عن المنظمين إلى بناء منتدى لقاء وتداول بين إيمازيغن أوروبا والعالم، لمناقشة وتبادل المعلومات والمعرفة حول الأوضاع الراهنة في ليبيا بشكل عام والقضية الأمازيغية ومناطق إنفوسن وتينيري على وجه الخصوص.

وسوف يسلط المؤتمر وفق ذات البلاغ الضوء، على أهم المواضيع المهمة التي قد تساهم في إعادة بناء المجتمعات في المناطق الناطقة بتمازيغت التي عانت التهميش والظلم لسنوات طويلة. كما سوف تتم مناقشة مشاريع عمل للإستفادة من خبرات ومهارات المتخصصين والأكاديميين والنشطاء في المجالات المختلفة. وكذلك كيفية تمكين المجتمع المدني الأمازيغي من الإستفادة من تقنية المعلومات والإتصالات لبناء وتطوير المشاريع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

وسيتبادل أمازيغ ليبيا في المهجر وضيوفهم محاور عديدة، و من المواضيع الرئيسية التي سوف يتم التطرق إليها والنقاش حولها بالمؤتمر ما يلي:

المحور القانوني: (الدستور، حقوق الإنسان، القانون الدولي، الأعراف الأمازيغية، سيادة القانون).

المحور السياسي: (القيادة والسلطات المحلية، مجلس الأعلى لإمازيغن، البرلمان الأمازيغي، الفيدرالية).

المحور الثقافي والإجتماعي: (اللغة، الإعلام، المجتمع المدني، المنظمات الغير حكومية).

المحور الإقتصادي: «الترجمة (اللغة الأمازيغية وخلق إقتصادي)، مراكز أبحاث ودراسات أمازيغية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسائل الإعلام والتأليف والتوثيق، الموارد البشرية والتنمية».

## غرداية: إطلاق النار والغاز على المصلين للقبض على مندوب التجمع العالمي الأمازيغي كمال الدين فخار



وجه سكوتي خضير مندوب التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر نداء عاجلا أكد فيه على أنه في حدود الساعة العاشرة والنصف من ليلة الخميس 09 يوليوز 2015، تم الهجوم على مسجد في ولاية غرداية من طرف قوات الأمن الجزائرية، وتم إطلاق عبارات نارية بالإضافة للغاز المسيل للدموع على المصلين، قبل أن يتم القبض على الدكتور كمال الدين فخار مندوب أمزاب في التجمع العالمي الأمازيغي وقاسم سوغالم وحوالي خمس وعشرون من المصلين من بينهم قصر وجدد مندوب التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر نداءه إلى كل الأمازيغ بالوقوف إلى جانب شعب أمازيغ أت أمزاب، والتنديد بشدة والضغط على الدولة الجزائرية حتى يتم اطلاق سراح فخار كمال الدين ومن معه.

وكان مندوب التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر قد طالب في وقت سابق نهاية يشهر يونيو الماضي الأمين العام للأمم المتحدة بإتخاذ كل الإجراءات المناسبة لحماية شعب أت

امزاب، الذي يخوض حربا مفروضة عليه وغير متكافئة ضد النظام الجزائري، ومتابعة رؤوس الحكم في الجزائر نظرا لما اقترفوه من جرائم ضد أمازيغ المزاب.

وجاء الطلب الأمازيغي للهيئة الأومية في رسالة تؤكد على أن «شعب أت أمزاب يتعرض لحرب ممنهجة من طرف السلطة الجزائرية، وذلك منذ سنة 1962 إبان الحزب الواحد إلى يومنا هذا، حيث سلبت أراضيه ومورست في حقه مضايقات في تعلم لغته الأمازيغية بالمدارس الرسمية، ومنذ سنة 2013 تغيرت إستراتيجية النظام الجزائري إزاء هذا الشعب، حيث سرع من وتيرة القمع بطمس كل ما له صلة بالثقافة والهوية الأمازيغية لشعب أت أمزاب، وذلك بتهجيرهم وتقتيل أبائهم على أيدي عصابات إجرامية يدعمهم النظام الجزائري، وزج شبابه في السجون بتلفيق تهم جزافية وخيالية لهم، وتعريضهم لأنواع من العنف الجسدي واللفظي ومعاملتهم بشكل مهين وحاط بالكرامة».

Même quand votre agence est fermée

des conseillers restent disponibles !

Vos services bancaires  
par téléphone de  
**8 h à 22h,**  
7j/7!

- Un service accessible en plusieurs langues : Arabe, Amazigh, Français, Anglais, Espagnol, Allemand et Italien
- Une prise en charge personnalisée vous permettant d'effectuer vos transactions bancaires en toute sécurité et confidentialité.



BMCE ligne directe



**080 100 8100**

[bmcebank.ma](http://bmcebank.ma)

**BMCE BANK**

NOTRE MONDE EST CAPITAL



## هل يتجه المغرب نحو «اللاحرية»؟

سعيد  
الفرواح

تشير بعض الوقائع التي تشكلت مساهمات الحريات الفردية في المغرب تساؤلات المتابعين عما إذا كانت البلاد تتجه نحو المزيد من الحرية، بتنمية مختلف أنواع الحريات وتكريسها قانونيا ومجتمعا، أم العكس، أي أن البلاد تتجه نحو اللاحرية شيئا فشيئا، خاصة وأن من يستحضر واقع المجتمع المغربي قبل عقود مضت وتجديدا قبل ما يسمى بمد الإسلام السياسي في السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، سيخرج بكون البلاد قد تأثرت كثيرا بإيدولوجية الإسلام السياسي، التي استثمرت إسلام المغاربة كما السياق السياسي حينها المتسم بالصراع بين النظام والقوى اليسارية التي كانت تطمح للسيطرة على السلطة بمنطق القوة والانقلاب، ولعل ذلك كرس توجهها محافظا لدى الدولة المغربية، انعكس على الحريات سلبا، كما ساهم في تعزيز نفوذ الحركات الإسلامية، ولعل رياح الربيع الديمقراطي أدت بدورها إلى تقوية شوكة التنظيمات الإسلامية المتطرفة منها أو المسماة معتدلة، والتي أصبحت اليوم تستثمر ما كرسه الفكر الديني لعقود، وما استجد في رمضان الحالي بالمغرب من حوادث خطيرة تتمثل في سعي مواطنين لتطبيق ما يرونه احتراماً للحياة العام ضد مواطنين آخرين يندرون بالخطر، ويعطينا فكرة مخيفة عن توجهات المجتمع، خاصة وأن التخوف فيما سبق كان مرتبطا بالخلايا الإرهابية المتعاطفة مع التنظيمات الإرهابية، لكن لا أحد انتبه لاحتمال أن يسعى المواطنون لمحاربة ما يرونه ضد الدين بأيديهم بعيدا عن المؤسسات المخول لها ذلك قانونيا، على نهج هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لدى التنظيمات المتشددة الإرهابية كداعش.

المحدقة بالحريات الفردية وبما وصفه المحتجون بـ«الشوهة العالمية» وبـ«الرجعية»، وبما سموه «المحاكم الأفغانية الداعشية».

وتزامنا مع محاكمة فتاتي إنزكان المتهمتين بالإخلال العلني بالحياة العام، نظمت نساء أطلقن حملة تضامن تحت شعار «ارتداء فستان ليس جريمة»، ومعهن العديد من الهيئات الحقوقية والسياسية والنسائية والشبابية والمدنية، وقفة احتجاجية ضد ما وصفه بـ«الظلمية والفكر الظلامي والانغلاقية»، يوم 06 يوليوز أمام المحكمة الابتدائية بإنزكان.

يذكر أن الوقفات المنددة باعتقال فتاتي إنزكان أطلقها رواد الموقع الاجتماعي فيسبوك الذين أنشؤوا صفحات لا زالت نشيطة من ضمنها «صايتي حريتي»، و«ارتداء التنورة ليس جريمة»، كما استمرت الدعوات للتوقيع على عريضة إلكترونية تؤيد حرية اللباس في المغرب، ومراجعة عدد من القوانين.

### \* الدولة تتدارك أخطاءها

نتيجة تراكم الضغط الحقوقي والإعلامي الوطني والدولي وتوالي الانتقادات الحادة للسلطة فيما يخص تعاملها مع قضية فتاتي إنزكان، أصدرت كلا من وزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات بيانا أكدتا فيه على أن أي شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين يحاولون تطبيق العدالة بأنفسهم، ستتم متابعتهم أمام المحاكم، وفق الإجراءات القانونية الجاري بها العمل في المملكة المغربية.

وطالبت وزارتا الداخلية والعدل من الأشخاص الذين يلاحظون مخالفة القانون، أن يخبروا فورا السلطات القضائية، والشرطة أو الدرك، مع التأكيد على أن أي فعل أو عمل يهدف إلى أن يحل محل العدالة أو الأمن في المملكة يعتبر غير شرعي تماما.

بيان الوزارتين جاء تزامنا مع الإعلان عن القبض على متحرشين بمدينة إنزكان، وأكد بيان للإدارة العامة للأمن الوطني يوم الجمعة 03 يوليوز عن اعتقال شايبين إحداهما قاصر وصاحب سوابق قضائية (17 عاما)، والثاني (18 عاما)، وأوضح البيان أن المتهمين تحرشا بفتاتين بالشارع العام بسبب ما اعتبراه ملبس مخلة قبل أن يتطور الموضوع إلى إعتداء لفظي وإيذاء جسدي وعمد أحدهما إلى القيام بحركات ذات إيحاءات مخلة بالحياة العام.

وارتباطا بقضية فتاتي إنزكان اعتقلت مصالح الشرطة بالمدينة شخصين من تجار سوق المدينة، على خلفية الاعتداء على فتاتي إنزكان اللتان تتابعان بتهمة الإخلال بالحياة العام، جراء ما أقدم عليه ذلك الشخصين ومن ساندتهما في فعلهما الخطير الذي كان من الممكن أن يؤدي إلى أمور خطيرة ليس أقلها الإيذاء الجسدي.

وصرحت مصادر من المدينة لوسائل إعلام مغربية، أن الإدارة العامة للأمن الوطني دخلت على خط القضية، وأن اعتقال الشخصين جرى بتوجيهات من المركز، وأن ضابط الشرطة الذي حرر المحضر للفتاتين يتم التحقيق معه بدوره.

ولعل تدارك الدولة لأخطائها تجسد بشكل واضح يوم الإثنين 06 يوليوز في الجلسة الأولى لمحاكمة فتاتي إنزكان، حيث وبمجرد أن انتهى محامي الفتاتين الذين يعدون بالمئات من مرافعاتهم، حتى ساندتهم ممثل النيابة العامة الذي أقر بوقوع خطأ خلال تكييف التهمة التي تتابع بها الفتاتان، مؤكدا أنه يتبنى كل ملتزمات الدفاع التي تطالب بإسقاط المتابعة عنهما، مؤكدا «احتنا

فيه ما يلي.. «أؤكد لكم أنني أردي لباسا ضيقا وتفصيل جسمي واضحة، كما أن فخذي عاريين إضافة إلى جزء من صدري.. وأؤكد لكم أن اللباس الذي كنت أرديه أثار انتباه جميع المارة نظرا لقصره وضيقه، وأؤكد لكم أن الغرض من لبسه هو إظهار مفاتيح جسمي واستمالة الرجال».

\* رد فعل المجتمع المدني والحقوقية: «الفتاتان ليس جريمة» و«صايتي حريتي وهويتي»

نظمت فعاليات نسائية ومدنية وقفة احتجاجية يوم السبت 27 يونيو 2015، أمام الباب الرئيسي لولاية الأمن بأكادير احتجاجا على ما تعرضت له فتاتي إنزكان، نظرا لأن ما وقع يعتبر حسب بلاغ للمحتجين، تمييزا صارخا في تطبيق القانون وخرقا للمساواة القضائية، كما أنه مس بالحق في التجول والسلامة الجسدية، والحق في الانتصاف أمام القضاء وضمان شروط المحاكمة العادلة، ودعا البلاغ كافة المدافعات والمدافعين عن قيم

التي حضرت إلى عين المكان، وقادتهن إلى مركز الشرطة لكن بعد إجبارهن على ارتداء لباس آخر أكثر «سترا» كما جاء في شهادة الضحيتين، تم الاستماع إليهن في محضر رسمي، وتقديمهما في حالة اعتقال أمام النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بإنزكان في اليوم الموالي، ومتابعتهما في حالة سراح بمقتضى الفصل 483 من القانون الجنائي الذي يجرم الإخلال العلني بالحياة، في حين لم يتم اعتقال أو استنطاق أي من المعتدين عليهن ولم يتم فتح تحقيق في واقعة الاعتداء والتعنيف في بداية الأمر.

القصة كما روتها فتاتي إنزكان في حوار مطول مع راديو بلبوس، تمثلت في تحرش شخص بهن قبل أن يطلب رقم هاتف إحداهن ورغم أنها رفضت أن تستجيب لما أراد، قام بملاحقتهن ولما دخلتا إلى محل ماكياج رفقة امرأة أخرى وابنتها الصغيرة من عائلتهن، فوجتا بتجمهر الناس أمام المحل، وهم يسبونهن ويشتمونهن بسبب لباسهن ويطلبون بإخراجهن من المحل، وصدمت

\* المغاربة في رمضان.. أقل حرية وأقل انفتاحا وتسامحا

رمضان هذه السنة أعاد إلى الواجهة وبحدة نقاش الحريات الفردية في المغرب، وسنعرض لأهم القضايا التي شغلت بال الرأي العام المغربي واحتلت الصدارة في وسائل الإعلام وحظيت بنصيب الأسد في النقاش العمومي، وأثارت تعارض الديني بالقانوني والحقوقية، وهستيريا الجماهير وأخطاء السلطة.

البداية كانت من إنزكان حيث لم يدبر ذهن فتاتين مرفوقتين بأفراد من عائلتهن أن جولة عادية لهن في سوق المدينة أياما قبل رمضان، ستتحوّل إلى مسلسل تراجمي استمرت فصوله لأسابيع، وكانت له تداعيات وطنية وخارجية على صورة المغرب المتسامح والمنفتح التي لطالما استكانت إليها الدولة، فقضية التحرش بفتاتي إنزكان التي تحولت إلى مسألة إخلال علني بالحياة العام بفعل النيابة العامة وضغط الغوغاء، أثارت سخطا

عارما في أوساط المجتمع المدني والسياسي الذي خرج للتظاهر والتنديد، خاصة بعد أن غاب عن السلطة أن تطبيق القانون ليس مخولا للأفراد وأن دور المواطن يقتصر حين يرى إخلالا بالقانون، على الاتصال بالأجهزة الأمنية المسؤولة المخول لها قانونيا تقدير مخالفة المواطنين للقانون من عدمها، وتقيد حريتهم بالقبض عليهم بناء على منطوق القانون ليتم تقديمهم أمام القضاء الذي له وحده صلاحية الإدانة من عدمها وفق مساطر قانونية واضحة.

المجتمع السياسي والمدني المغربيين تحركا بقوة بعد انتشار الخوف من انتشار ممارسات خطيرة بإسم الدين بين أفراد الشعب العاديين، كانت مقتصرة إلى وقت قريب على الجماعات الإسلامية المتطرفة، خاصة مع وقوع أحداث مماثلة منها رفع شباب للفتة بألوان إرهابية داعش بشاطئ أكادير ضد «ارتداء البيكيني» بمرر احترام رمضان، وحادثة أخرى

أكثر خطورة وبشاعة حدثت في النصف الأول من شهر رمضان وتمثلت في هجوم العشرات من المواطنين على مواطن مغربي بفاس في مشهد مرعب بدعوى أنه مثلي، ولولا لطف الإقذار وفرار المواطن في سيارة أجرة من الحشود الغاضبة لكانت العواقب وخيمة، وأمام هذا الفعل الجديد الشنيع الذي انضاف لواقعة إنزكان اضطرت الدولة عبر وزارتي الداخلية والعدل إلى إصدار بيان جاء متأخرا قليلا، وضعت فيه النقط على الحروف مشددة على كون تطبيق القانون يقتصر على المؤسسات المخول لها ذلك قانونيا والتمثلة في الأجهزة الأمنية المعروفة، وأن دور المواطنين يقتصر على الإبلاغ، متوعدة المخالفين بأوخم العواقب، وجاء هذا البيان موازاة مع القبض على متحرشين بفتاتي إنزكان ومتابعتهما قضائيا، بالإضافة إلى إعلان حالة أخرى مشابهة لمتحرشين آخرين.

\* فتيات إنزكان: تحرش يتحول إلى قضية أخلاق عامة ثم معركة بين الحدائين والمحافظين

شهدت الساحة السوق الأسبوعي بإنزكان أياما قبل شهر رمضان، هجوما جماعيا وتعنيفا من طرف مجموعة من الأشخاص ضد فتاتين من المدينة، بزعم كون لباسهما غير محتشم ومخل بالحياة، وعند استنجد الضحيتين بالشرطة



المواطنة والعدل والمساواة، والمساندات والمساندين للحرية إلى الاحتجاج على هذه الواقعة وعلى آثارها القانونية، والمطالبة بإسقاط المتابعة في حق الفتاتين، بسبب غياب أركان الجريمة المنصوص عليها في الفصل 483 للقانون الجنائي، والبحث عن الجناة المعتدين ومتابعتهم وفق القانون وفتح تحقيق في المساطر المتخذة في حق الفتاتين مع تنقيح القانون الجنائي من الفصول غير الملازمة لروح العصر ولا لدولة الحق والقانون.

وليلة يوم الأحد 28 يونيو وتحت شعار «صايتي حريتي» وشعار «صايتي هويتي»، خرج بكل من الرباط والدار البيضاء عشرات المحتجين، يمثلون مختلف أطراف المغرب السياسي والحقوقية والجمعوي، مرددين شعارات تندد بما تعرضت له فتاتا إنزكان من تضييق وتحرش بسبب لباسهن، كما شجب المتظاهرين بشدة سلوك النيابة العامة، محمليين لوزير العدل المسؤولية التامة في القصور والخلل الذي شاب تعامل السلطات مع قضية الفتاتين اللتين تعرضتا لممارسات لا تقل خطورة في ضيافة الشرطة.

المشاركين في ذاتين الوقفتين رفعوا لافتات تؤكد على حرية اللباس وحقوق المرأة، وتطالب بالحقوق المدنية للمغاربة وبالمساواة، وتغيير القوانين، وتندد بمتابعة المواطنين بسبب لباسهن، كما ردوا شعارات تندد بالأخطار

الفتاتين من المشهد وطالبتا مالك المحل الاتصال بالشرطة، خاصة بعد أن ضرب المحتشدين المحل بالحجارة ما أدى لتكسير واجهته، وأكدت الفتاتين أن ضمن المحتجين ملتحين دخل أحدهما للمحل لإخراجهن وتعرضهن للحشود الغاضبة، وحدثهن عن لباسهن بكلام يقطر شتما، قبل أن يحضر رجال الشرطة بعد مرور حوالي ساعة من المعاناة.

وأوضحت الشابتين من جانب آخر في تصريح للقناة الثانية أن الأمر يتعلق بجريمة تحرش تحولت بقدرة قادر إلى إخلال بالحياة العام «جينا داخلين للسوق تلقى لنا واحد بغا رقم التلفون ملي رفضنا جمع علينا امة عباد الله و حنا اللي طلبنا البوليس لحمايتنا صدقو البوليس قلبوها علينا، كنا لابسات كسوات عاديات كيتباعو فداك السوق نيت».

المثير في ما حدث لفتاتي إنزكان أن الشرطة لم تكن أرحم من المتجمهرين حولهن في سوق إنزكان، إذ حكيتا في حوارهن السالف الذكر مع إذاعة راديو بلبوس كيف أن البوليس احتجزهن لساعات وأقدم رجال الشرطة على التهمك عليهن وبهن وشتمهن والتحرش بهن طوال ساعات الليل، قبل أن يقمن بتوقيع محاضر لم يسمح لهن بقراءتها تتضمن اعترافا صريحا بالإخلال العلني بالحياة العام إذ لم تكتشفا إلا لاحقا أن المحضر المنجز لهن ورد

الخامس ويفطر، وحينها سترون ما سوف يقع».

هذا وأقدم أفراد من حركة ماصايمينش بنشر صورة لهم وهم يتحدثون السلطات بإفطار علني لرمضان قرب مسجد حسان بالرباط.

يذكر أن مسودة القانون الجنائي المغربي أبتقت على تجريم الإفطار العلني في رمضان، ورغم أن الدستور المغربي يقر بسمو المواثيق والمعاهدات الدولية إلا أن أحكام الشريعة الإسلامية لا زالت تعتمد كمرجعية في التشريع رغم تناقضها مع ما يرد في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات التي وقع عليها المغرب. هكذا إذا يبقى الجدل حول الحريات الفردية في المغرب مستمرا سواء نتيجة لممارسات الدولة أو سلوكيات المواطنين اتجاه بعضهم البعض، تلك السلوكيات التي لا تعكس في النهاية إلا ذلك التيه الذي يطبع سياسة الدولة وسعيها الدؤوب للتوفيق المستحيل بين مرجعيات متناقضة دينية من جهة وحداثية من جهة أخرى.

وفي ظل رفض الدولة التي يبقى دورها حاسما أي تغيير للقوانين الجامدة منذ عقود، ومعالجة عدم انسجام الكثير من المقتضيات القانونية مع واقع المجتمع المغربي المعاصر ومع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وفضفاضية تلك المقتضيات في كثير من الأحيان من قبيل تلك المتعلقة بالإخلال العلني بالحياء العام أو بالتحريض على الفساد وغيرها، فالجدل حول الحريات بالمغرب لن ينتهي طالما لم تحسم الدولة خياراتها وتعمل من أجل الانسجام بصدق مع ما يرد في المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها، والتي تعتبر أسمى من القوانين والتشريعات الوطنية وفق الدستور المغربي الذي يعد القانون الأسمى

\* «حجابي.. حريتي» يفشل في مواجهة الشارع ضد «صايتي.. حريتي»

بعد وقفة «صايتي حريتي» أطلقت مجموعة من الناشطات المغربيات حملة على «الفايسبوك» بعنوان حجابي حريتي لدعم المحجبات والتضامن معهن، وعلى ما يبدو فدعوتهن لم تلق استجابة من قبل المغاربة بعد أن خرجن نهار يوم الأحد 05 يوليو للاحتجاج أمام البرلمان إذ كان عددهن أقل من عشرين امرأة وفتاة يرتدي بعضهن ألبسة أفغانية.

ورفعت المحتجات شعارات من قبيل «هويتنا خط أحمر» و«حجابي احتشامي.. أفرض به احترام» و«النضال من أجل الحرية.. الحجاب، الحشمة في المجتمع المغربي»، و«إسلامية إسلامية.. لا للعلمانية» و«التنورة تطلع برا.. الشذوذ يطلع برا».

وطالبت المشاركات في الوقفة الحكومة بحماية حرية إرتداء الحجاب في المؤسسات الرسمية للدولة، واحترام الهوية الإسلامية للمغرب التي يكفلها الدستور.

\* الإفطار العلني في رمضان بنكهة تحدي وزير العدل

كالعادة مع كل رمضان عادت حركة ما صايمينش هذه السنة للدعوة إلى الإفطار العلني تحت مبرر الحرية الفردية وحرية المعتقد، معتبرة أن الإفطار العلني في رمضان «حق» تكفله المواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأوردت الحركة في صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» مضمون المادة 18 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أن «لكل



في شجار معه وسط الشارع العام بينما هو يردد مقولات دينية ويرفع رأسه إلى السماء داعيا الله، في مشهد مشابه لدعاة المسلسلات التاريخية.

- فاضمة سيمان: متحرش يتحول إلى واعظ شكت طالبة بمعهد للفنون الجميلة في مدينة تطوان وتشتغل كفنانة بورش فنان بمدينة طنجة منذ مدة غير قصيرة في بداية 30 من شهر يونيو الماضي، الاعتداء عليها لفظيا وجسديا، بسبب اللباس.

الشابة المسماة، فاضمة سيمان، نشرت على حسابها في موقع التواصل الاجتماعي، صورتين لها، مرفقتين بشروحات حول ما لاقته من تعنيف، قائلة إنها تعرضت للسب بكلمات نابية، بعدما رفضت التجاوب مع تحرش في سوق شعبي، وأن المتحرش تحول إلى مصلح ديني بعد أن رفضت التجاوب معه، وانتقد لباسها بدعوى أنه غير محتشم في رمضان، ولما ردت عليه لقمها في ذراعها، قبل أن يتوجه إليها حاملا سكيناً، وأكدت الشابة أنها لولا أن أسرعت بمغادرة المكان لحدث ما لا تحمد عقباه، وأثارت الشابة الإنتباه إلى لا مبالاة المارة بما حدث لها، ما جعلها تحس بمزيج من الألم والحكمة والدموع والغضب.

\* حنان كاحمو: «اللهم إني صائم» قبل الرمي بحبات الطماطم

في أكادير مرة أخرى وبجي الجرف تعرضت الصحفية حنان كاحمو للرجم بالطماطم بالسويقة العشوائية المقامة بحي الجرف من قبل الكرارسية بحسب الأحداث المغربية في عددها ليوم الإثنين 06 يوليو.

وذكرت الصحفية على أن حنان كاحمو لما كانت بصدد التبضع من السويقة فور قدومها من عملها في يوم رمضاني، وفور دخولها سمعت صوتا يقول «اللهم إني صائم» وتظاهرت باللامبالاة، تقلب عينها بين الخضر، وأضافت حنان قائلة «تقديت ما طيشة، بطاطا، خيزو والبصلة والخصة ودرت جيهدت مول الديسير، فجأة مرت حبة طماطم لترطم بثوب بجانب من ثوب فستاني الفضفاض دون أن تلمس جسمي، تظاهرت من جديد بكون محاولة الإيذاء مجرد لعب كرارسية في يوم رمضاني، وفور شروعي في انتقاء الفواكه، فجأة ارتطمت بجسمي حبة طماطم بقوة رماها أحد الباعة، فالتفتت إلى الخلف دون أن أتمكن من معرفة من يكون الفاعل».

\* جهاد فيسبوكي ضد ملابس النساء

عرف موقع التواصل الاجتماعي «الفايسبوك» تزامنا مع رمضان الحالي دعوات مجهولة المصدر لفصح «البنات اللاتي يرتدين ملابس ضيقة أو مخلة بالحياء»، وذلك حسب الدعوات المنشورة «عبر تصويرهن ورمي صورهن في مواقع التواصل الاجتماعي» بغية التشهير بهن. الحملة لم تلقى رواجاً كبيراً من لدن المغاربة لكنها ظلت تظهر بين الحين والآخر، ما يطرح التساؤلات عن مسببات ما يقع بالمغرب حالياً من أفعال غير مسبوقة يقوم بها مواطنين عاديين باسم احترام الدين وشهر رمضان وهي أفعال موجهة كلها ضد النساء والفتيات.

أحنا عندنا بناتنا ومنبغيوهمش يتعرضو لشي مكروه».

ونوه ممثل النيابة العامة إلى أن «المغرب قطع أشواطاً كبيرة في تكريس حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية، وأنه لن يقبل بالتراجع إلى الوراء مهما كان شكل هذا التراجع». وصبيحة يوم الإثنين 13 يوليو 2015، قضت المحكمة الابتدائية بإنزكان براءة فتاتي إنزكان «سهام وسناء» بعد أن تابعتهما النيابة العامة بذات المحكمة بتهمة الإخلال العلني بالحياء العام.

\* مواطن فاس: سرقة تتحول لجهاد ضد المثليين ورد فعل مناسب للسلطات

موازة مع قضية فتاتي إنزكان صدم المغاربة يوم الاثنين 29 يونيو بقضية أخرى لا تقل خطورة وتخص مواطناً من مدينة فاس، قامت مجموعة كبيرة من الناس بالهجوم عليه داخل سيارة للأجرة بدعوى أنه مثلي، الوقائع الخطيرة جرى تصويرها على شريط فيديو تم بثه على موقع «يوتوب» قبل أن يتم تداوله على نطاق واسع في مواقع التواصل الاجتماعي، ولقي الحدث استهجاناً بالغ لدى الرأي العام الحقوقي خاصة بعد تصريحات مواطن فاس التي أكد فيها أن كان ضحية نصب من قبل سائق لسيارة أجرة، هذا الأخير الذي حاول أن يفلت بفعله عبر الصراخ في وجه المارة بدعوى أن المواطن الذي يقله مثلي.

واقعة فاس وعلى عكس ما حدث لفتاتي إنزكان وفيما يبدو أنه استيعاب للدروس من قبل السلطات دفعت بوكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بفاس إلى إصدار بلاغ أكد فيه على أنه «على إثر تعرض أحد المواطنين لإعتداء بالعنف من طرف مجموعة من الأشخاص في الشارع العام، أمرت النيابة العامة بفتح بحث في الموضوع من أجل ضبط كل من ثبت تورطه في القضية وتقديمه للعدالة وترتيب الآثار القانونية على ذلك».

وشدد ذات البلاغ على أنه «سيتم التعامل بالصرامة اللازمة مع كل من يتجاوز سلطة القانون وصلاحيات الدولة، التي يبقى لها وحدها حق إيقاف العقاب على المخالفين للقانون».

\* حوادث مشابهة لا تقل خطورة:

- مظاهرة أمام بيت معتقلين بتهمة الإخلال العلني بالحياء العام أحداث أخرى مشابهة لما وقع بمديني إنزكان وفاس عرفتها مختلف المدن المغربية قبل وأثناء شهر رمضان الحالي، إذ بعد اعتقال شابين، يوم 3 يونيو الماضي، بعد قيامهما بما وصفته وزارة الداخلية بأعمال مخلة بالحياء في ساحة صومعة حسان بالرباط، نظم العشرات من الشباب وقفة احتجاجية أمام بيتيهما.

- ملتحى يجاهر بالدعوة ضد اللباس في الشارع العام

في شهر رمضان الحالي انتشر فيديو لشخص ملتحى بطنجة يرتدي لباساً أفغانياً وهو يطلب من فتاتين تغيير لباسهما، ما دفعهن إلى الدخول



للبلاد الذي تستمد منه بقية القوانين.

\* محكمة إنزكان تحكم ببراءة «فتاتي التنورة»

بعد الجدل الذي إستمر لأسابيع، والردود الفعل القوي من طرف المجتمع المدني والهيئات الحقوقية، التي شجبت إعتقال ومتابعة ما بات يعرف «بشابتي.. إنزكان» من طرف النيابة العامة وقرار متابعتها بتهمة «الإخلال العلني بالحياء العام». قضت أخيراً المحكمة الابتدائية بمدينة إنزكان صباح اليوم الإثنين 13 يوليو 2015 ببراءة الشابتين من المنسوب إليهما.

وأنهت بذلك المحكمة فصول متابعة قضية فتاتي «الصايا» سمية، وسهام، والتي حركت الرأي العام الوطني وحتى الدولي، كما أسقطت المحكمة الابتدائية مسطرة المتابعة القضائية في حقهما، وهو الحكم الذي خلف ردود فعل إيجابية من طرف هيئة الدفاع والتي تتكون حسب تصريح المحامي بكار السباعي من أزيد من ألف ومائتين محامي ومحامية.

وفور تلقيهما للخبر، شكرت الشابتين كل من ساندتهما في محنتها على أثر متابعتها، واعتبرن أن القضية ليس لهما فيها أي ذنب، ولم يرتكبن فيها أية خطيئة من شأنها أن تجرهما للمتابعة القضائية.

شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة».

كما دعت الحركة عبر صفحتها «ما صايمينش 2015»، إلى إلغاء الفصل 222 من القانون الجنائي المغربي، الذي ينص على أن كل من عرف باعتناق الدين الإسلامي، وتجاهر بالإفطار في رمضان، في مكان عمومي، دون عذر شرعي يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وغرامة من اثني عشر إلى مائة وعشرين درهماً.

وشارك في الصفحة آلاف الأشخاص، لكن بالمقابل تعرضت لانتقادات اتهمت أغلبها القائمين عليها بالسعي للفتنة وزعزعة عقيدة المسلمين، لكن لعل المتأثر هذه السنة هو تصريح وزير العدل المغربي متحديا الداعين لإلغاء تجريم الإفطار العلني في رمضان بقوله في جلسة نظمتها صحيفة «ليكونوميست» يوم الإثنين 29 يونيو 2015، «عندما نتحدث عن الإفطار العلني في رمضان، فإننا نتحدث عن حدوث ذلك في مكان عمومي.. إذا ما حدث أن عثر ضابط للشرطة على شخصين يدخان بعيداً في مكان مهجور، فإن ذلك ليس بإفطار علني ولا يجب متابعة المعنيين»، وأضاف الوزير متحدياً «إذا كان من يدافع عن الإفطار قادراً على مواجهة المجتمع واختبار صلابه أفكاره، فليذهب إلى شارع محمد

## جدل الحريات الفردية في المغرب



البلد ثمنها غالبا في المستقبل». وأضافت أعروور في لقاءها مع «العالم الأمزيغي» أن هناك خوف عند الكثيرين عن مستقبل الحريات بالمغرب، خاصة عندما يتبين أن الهجوم على الحريات يتم بمباركة من النظام»، وأوضحت المتحدثة أن اعتقال الشابين اللذين قيل أنهما مثليين بتهمة «الإخلال بالحياة العام» والتشهير بهما من قبل بيان لوزارة الداخلية نشرته بعض وسائل الإعلام، هو من شجع المواطنين المحافظين على الهجوم على شابتي انزكان والشباب المتحول جنسيا في فاس». «لقد كان المشهد وحشيا وقاسيا لا يليق بالإنسانية وبقيم التعايش وقبول الاختلاف. وكأننا عدنا إلى عصر محاكم التفتيش». قبل أن تعود أعروور وتقول «رغم

وعن التخوف من مستقبل الحريات الفردية بالمغرب في ظل الأحداث الأخيرة، أوضحت الناشطة الحقوقية بأن «التخوف الأساسي يكمن في تدبیر الدولة في تبني منطلقات واضحة وجريئة في مواجهة كل ما من شأنه أن يشوش على الاختيار الإستراتيجي للمغرب والمتمثل في بناء الدولة الديمقراطية الحداثية القادرة على تدبير الاختلاف و حماية ممارسة الجميع لحقوقه وحرياته دون وصاية من أحد، حيث يبقى الاحتكام لسلطة القانون وحده لا لسلطة الأشخاص، مضيئة - أن تساهل الدولة في «استغلال الدين وتسييسه ضدا على القانون يعزز مخاوفنا ليس على الحقوق والحريات فقط ولكن على مستقبل البلاد بصفة عامة»، مبرزة أن «التضييقات التي شهدتها الساحة الوطنية مؤخرا كحالة انزكان وتطوان وفاس هو تجسيد للصراع الكامن داخل المجتمع والذي يتم تأجيجه بخطابات بعض المسؤولين غير المسؤولة والمناقضة لالتزامات المغرب والسياق العام الذي أفرزه دستور 2011»، «هو نتيجة كذلك لتخادد الدولة في مواجهة فتاوي التكفير الماسة بكرامة وحرية مجموعة من المواطنين والمواطنات إلى درجة ظهور منافسين للدولة في احتكارها لسلطة تنفيذ القانون، و تقمصهم لدور الخصم والحكم، وهذا ما يطرح كما سبقت الإشارة تخوفات حول مستقبل البلاد خاصة أمام ما تعيشه دول الجوار التي لنا معها تقاطعات كثيرة». على حد تعبير المتحدثة وفي ردّها على سؤال حول مسودة القانون الجنائي الجديد ومدى تناقضها مع الدستور



أسامة شاب مثلي الجنس يقول في تقييمه لواقع الحريات الفردية بالمغرب ما بعد دستور 2011، بأن «الواقع المؤسف للحريات الفردية بالمغرب لم يتغير كثيرا بين ما قبل الدستور الجديد وما بعده» مضيفا في حديثه «للعالم الأمزيغي»، أن «دستور 2011 يحمل بين أوراقه تأكيدا على مجموعة من الحريات الفردية من بينها حرية العقيدة، لكن هذا لا يعدو كونه حبرا على ورق، إذ لا يمكن للملحد أو المسيحي التعبير عن معتقداته علنا أو الدعوة لها أو انتقاد الإسلام كما لا يزال من يفطر علنا في رمضان يقاد إلى السجن، و لا أعرف إن كان الدستور يقصد بحرية العقيدة أن يكون لي الحق في تبني أي معتقد أريد بشرط إبقائه سرا إذ أنني أستطيع فعل هذا دون الحاجة لتشريع»، وتساءل أسامة وباستغراب قائلا: «أليست حرية العقيدة تتضمن حرية تغيير المعتقد والتعبير عنه وممارسة طقوسه إن وجدت؟» قبل أن يعود المتحدث ويقول أن «الدستور أيضا فيه تضارب صارخ بين مواد المكتوبة بلغة فضفاضة قد تقيد ما يفترض أن يضمنه الدستور من حريات» مستدلا بكلامه بالقول: «مثلا العقاب على زعزعة ركائز الدولة التي يدخل ضمنها الإسلام قد تتصادم مع حرية العقيدة. والعقاب على الإخلال بالحياة العام الذي يقصدون به، بالمناسبة رؤية المغربي الذكر المسلم السنني الأشعري المالكي المغاير جنسيا، قد «يتعارض في كثير من الأحيان مع ما يسميه الدستور الحق في عدم التدخل في الحياة الشخصية».

ذلك أبقى متفائلة، أعتقد أن العالم بدأ يعرف ما يسمى ببداية أفول الهويات الدينية المتطرفة المناقضة للقيم الإنسانية والحق في الاختلاف والتعايش. هذه الهويات تحتضر الآن في رأيي، لذلك فهي تتخبط خبط عشواء وتحاول أن تأتي على الأخضر واليابس وبالنهاية ستحرق نفسها بنفسها وسيقتصر العقل».

وفي ردّها على سؤال حول موقف الدستور الجديد والمواثيق الدولية التي وقع عليها المغرب من الأحداث الأخيرة؟ قالت أعروور بأن «ما يحدث من تراجع يضرب عرض الحائط كل ما نص عليه دستور 2011 وكل التزامات المغرب الدولية في مجال الحريات وحقوق الإنسان، ويضر بمصداقيته في الخارج»، مضيفة أنه «لم يعد في ظل عوثة المعلومات مسموحا بالمراوغة أو الكذب، المنتظم الدولي ينتظر من المغرب أن يترجم التزاماته على أرض الواقع عبر قوانين وآليات حداثية حقيقية وفعالة وإلا سيدخل نفسه في حرج كبير». وزادت أعروور بالقول «الدستور المغربي كما قال عنه الأستاذ محمد الساسي يشبه رواقا كبيرا للتبضع. يمكنك اقتناء ما تشاء منه. بعبارة أخرى «دار خاطر للجميع باش حتى واحد ما يبقى فيه الحال».

المتحدثة أضافت في معرض حديثها مع «العالم الأمزيغي» أن ازدواجية «الأصولية والمعاصرة»، لا يمكن أن تنتج سوى مجتمعا عنيفا وسايكوباتيا. وأردفت قائلة: «على المغرب أن يحدد اتجاهه وما يريده بالضبط، إما الحداثة الحقة غير المبنية على الإقصاء والانتقائية، حتى تتسنى مسيرة العصر وبناء مجتمع الديمقراطية وتدبير الاختلاف وإرساء فن التعايش وتحقيق الحريات الفردية والجماعية والعدالة الاجتماعية والمساواة، ومحاربة الفساد والاستبداد، أو التضحية بكل الأشواط التي قطعها البلد منذ سنوات بفضل تضحيات خيرة أبنائه ومن ثمة العودة إلى الفكر والمنهج الماضوي وفي ذلك مغامرة غير محمودة العواقب».

وإسترسلت أعروور بالقول: «نحن في مفترق طرق حقيقي وعلينا الاختيار بين السلم والتعايش، أو الانزلاق نحو التطرف. والأمر يستدعي شجاعة وجراة كبيرين والبدء فورا بإصلاحات حقيقية تهم الإعلام والتعليم بالدرجة الأولى، وعدم السماح بهما كان بمرور مدونة القانون الجنائي المشؤومة». حسب تعبيرها.

أسامة .. تنصيص الدستور على الحريات الفردية مجرد حبرا على ورق

عاد بقوة اللغط والجدل حول الحريات والحقوق الفردية في المغرب إلى الواجهة، بعد أن قامت السلطات الأمنية بمدينة أكادير بإعتقال شابتين بحجة إرتدائهما لباسا «غير محتشم» وقرار متابعتها من طرف النيابة العامة في حالة سراح بتهمة «الإخلال العلني بالحياة العام»، هذه الواقعة لم تكون هي الأولى التي شهدتها المغرب في أقل من شهر حسب نشاط حقوق الإنسان، إذ سجل إعتقال ومتابعة مجموعة من الشبان بتهمة «الشدود الجنسي» ومحاصرة شابين قيل بأنهما «مثليين» بأحد المقاهي بذات المدينة، وإعتقال شابين آخرين بمدينة الرباط قيل بأنهما تبادلوا القبل أمام مسجد حسان، هذه الأحداث وغيرها دفعت بعدد من المنظمات الحقوقية والنسائية والمدنية لدق ناقوس الخطر إزاء التراجعات التي يشهدها المغرب في مجال الحريات الفردية وتنامي التضييق عليها من طرف ما سمته بالقوى المعادية لحقوق الإنسان، كما أعادت وبقوة النقاش حول الحريات الشخصية المكفولة دستوريا في المغرب وحدودها الممكنة في المجتمع المغربي، وأعدت طرح السؤال العريض «الحريات الفردية في المغرب إلى أين؟» في ظل هذه الأحداث، إضافة إلى النقاش الراجح والتحفظات الكثيرة على مسودة القانون الجنائي الجديد التي أعدتها وزارة العدل والحريات، والتي تضرب في العمق الحريات الفردية وتتناقض مع الفصل 19 من الدستور الجديد، حاولت جريدة «العالم الأمزيغي» أن تستقي آراء ومواقف مجموعة من المغنيين والحقوقيين، ووجهات نظر مختلفة حول هذا الموضوع الشائك في مجتمعنا.

الحيان.. تساهل الدولة في استغلال الدين يعزز مخاوفنا على الحقوق والحريات ومستقبل البلاد



المحامية بهيئة الرباط، الاستاذة عائشة الحيان إعتبرت بأن الحريات الفردية من المواضيع التي اهتمت بخصوصها النقاش وعرفت تجاذبات كبيرة، خاصة تقول «وأن هناك جهات تتربص بمفهوم ومضامين الحقوق والحريات الفردية وتحور أبعادها بشكل يضربها في العمق و يفرغها من محتواها الإنساني الحقوقي في تناقض سافر مع دستور 2011 وكذا المواثيق الدولية» مضيفة بأن «كل المكتسبات التي تحققت في



الجديد والقوانين والمواثيق الدولية التي وقع عليها المغرب، أكدت المحامية والناشطة الحقوقية بان « هناك تناقض واضح بين ما ينص عليه الدستور من حماية للحريات الفردية وكذلك ما تنص عليه المواثيق الدولية التي وقع عليها، وما تضمنته مسودة القانون الجنائي من نصوص مفتوحة على تحجيم وتبخيص الفرد وتضييق على حرياته باسم حماية الأمن العام والأخلاق وقيم المجتمع من منظور أحادي محافظ بما تحمله عبارة محافظ من تدرج تصاعدي نحو الإلغاء الكلي لمعنى الحقوق والحريات»، وهذا التناقض حسب الحيان «لا يظهر فقط على مستوى النصوص وإنما كذلك على مستوى فلسفة المسودة التي تتحكم فيها خلفية محافظة تسعى إلى أن تبصم كل القوانين بمرجعيتها البعيدة عن المرجعية الكونية لحقوق الإنسان».

أعروور.. الحقوق والحريات تعيش ردة وانتكاسة حقيقية

بدورها قالت الإعلامية والناشطة الحقوقية فاتحة أعروور، بأن الحقوق والحريات في المغرب تعيش ردة وانتكاسة حقيقية، مضيفة - أن هناك تضيق ممنهج على المعارضين والأصوات الحرة والجمعيات الجادة التي تزج مصداقيتها الدولة، كما أن هناك محاكمة الصحفيين عبر فركة الملفات (قضية هشام المنصوري نموذجا)، و«كأن هناك عمل دعوي يبذل من أجل مغازلة التيار الديني المحافظ بغية الحفاظ على استقرار مزعوم، في حين أن الأمر ينطوي على مغامرة كبيرة يمكن أن يدفع

السنوات الأخيرة والتي جسدها الدستور يتم الالتفاف عليها من منطلقات ومرجعيات فكرية وأيديولوجية تستند إلى المعطى الديني بتأويلات ماضوية»، وهذا المنحى النكوصي حسب تعبير المتحدثة خلق جدلا مجتمعيًا جعل المغرب في مفترق الطرق و في تناقض مع التزاماته الدولية وكذا مع مرتكزات الدستور في كل مضامينه، معتبرة في ذات السياق أن الدولة بكل مؤسساتها والأحزاب السياسية بكل تلاوينها والمجتمع المدني بكل أطيافه، مسؤولون مسؤولية تاريخية في الدفاع عن مقومات وأسس دولة الحق والقانون التي المفروض أن تشكل درعا حاميا لممارسة جميع المواطنين والمواطنات لحقوقهم وحرياتهم الفردية دون تحفظ وفي إطار من المساواة.

وأورد المتحدث ما تعرض له المثليون في الأشهر الأخيرة كأحداث الرباط التي قال بأنه تم الحكم على مثليين بالسجن لأربعة شهور و غرامة مالية بسبب صور التقطها. و أكادير فيما يتعلق بفتاتي انزكان. ثم حادثة محاصرة المثليين و الرغبة في تسليمه للشرطة في أكادير كذلك، و الحادثة الأخيرة التي حوصر فيها مثلي في فاس من طرف المارة مع ضربه ضربا مبرحا و سرقته».

أسامة شدد في معرض حديثه مع «العالم الأمزيغي» على أن «الحادثتين الأوتنيتين تتحمل السلطات الأمنية فيهما مسؤولية، وتبين أن ضمان الحريات الفردية بالدستور ليس إلا حبرا على ورق»، أما الحادثتين الأخريتين يردف الشاب أنهما تبينان الجهل الذي يتغلغل فيه الشعب المغربي حيث أن السلطات ربما تحت الضغط تعاملت مع الحادثة الأخيرة بشكل أفضل نوعا ما، كما استدرت خطاها في حادثة فتاتي انزكان و اعتقلت المعتدين أخيرا»، واسترسل المتحدث في كلامه بالقول: «إن ضمان الحريات الفردية لا يكون بكتابتها في أوراق الدستور فقط، بل في تفعيلها و إجرائها في الشارع و محاولة تغيير نظرة المجتمع المغربي اتجاهها».

أسامة الذي فضل عدم الكشف عن اسمه كاملا أكد على أهمية احترام الحريات الفردية و تقبل الاختلاف في الجنس و العرق و التوجه الجنسي و العقيدة مع ضرورة ادراج هذا الاختلاف في المناهج التعليمية ، موضحا في السياق ذاته أنه لا يمكن أن «تتوقع من شعب أن ينشأ متفهما للاختلاف و أنت تعلمه في مادة التربية الإسلامية أن المثلية شذوذ و انتكاس خلقي و ذنب أهلك الله قوما من أجله، و أن الإلحاد أعدام للأخلاق و رغبة في ارتكاب المعاصي دون تأنيب ضمير، بل أكثر من ذلك توحى له في الامتحان أن العمل الحقوقي هو

بالجهات المعنية إلى التحلي باليقظة ضد هذه التراجعات المجتمعية الخطيرة والعنف المؤسسي لبعض الجهات و المتمثل في مجازاة ضغط بعض المرضين من أجل الدوس على حقوق وكرامة النساء، والتكثف من أجل فضح كل هذه المظاهر ووقفها إنصافاً للضحايا من النساء. على حد تعبير الفدرالية النسائية.

#### مركز... ما جرى عمل تطرفي تجاوز قوانين وسلطة الدولة

وصف المركز المغربي لحقوق الإنسان ما جرى يوم الأحد 14 يونيو 2015 للفتاتين بإنزكان، بأنه عمل «صبياني وتطرفي، ينطوي على تجاوز للقوانين ولسلطة الدولة»، موضحاً أن «الشخصين اللذين أقدمتا على الصفر، ثم تبعهما أشخاص آخرون، معروفين بفكرهما المتشدد، حيث تطور سلوكهما إلى الدخول في عراك بالأيدي مع الفتاتين، مصحوب بالنسب والشتم»، علماً أنهما ومن كان معهما يضيف ذات المركز - من تجار سوق إنزكان، حيث تباع ذات التوراة القصيرة، التي كانت الفتاتان ترتديانها، وتعرض فيها الألبسة الداخلية للنساء.»

وأوضح المركز المغربي في بيان له توصلت «العالم الأمزيغي» بنسخة منه، أن لباس الفتاتين لم يكن بالشكل الفاضح الذي صورت به القضية، مشيراً إلى أن «سوق إنزكان يعرف الكثير من مظاهر التجرد غير الأخلاقي على الفتات، اللواتي يلجأن السوق، ترقى في كثير منها إلى جريمة التحرش الجنسي، مما يستدعي التحقيق في الموضوع، حتى لا تتم دعشة السوق، ويصبح وكراً لماوشات من شأنها النيل من حرية ومن كرامة المواطنين والمواطنات.»

مضيفاً - بأن ما «اقترفه هؤلاء الأشخاص في حق الفتاتين يعبر عن تناقض قيمي بين فكرهم وممارساتهم، كما يعكس المستوى الفكري والتعليمي والديني المتدني لهؤلاء الشباب، الذين يحتاجون إلى تهذيب سلوكي، يلزمهم مراعاة قيم وثقافة حقوق الإنسان في تعاملهم مع الناس» وفق تعبير لغة البيان. وإعتبر المركز المغربي «إقدام أحد ضباط الشرطة باقتياد الفتاتين وإحالتهم، في حالة اعتقال، على أنظار النيابة العامة بإبتدائية إنزكان، بتهمة الإخلال بالحياء العام، كان تقديراً خاطئاً وتصرفاً متفوضاً، ينطوي على الكيل بمكيالين، حيث كان الأجدر إحالة الطرفين معاً على أنظار النيابة العامة، وليس فقط الفتاتين، لكون التهمة التي توبعتا بها من قبل النيابة العامة تتعلق بالنسب والشتم». مطالبا - به، التحقيق في مدى قانونية قرار إحالة الفتاتين من قبل ضابط الأمن، دون إحالة من قام بالاعتداء على الفتاتين. كما طالب المركز الحقوقي «القضاء المغربي بمتابعة الأشخاص، اللذين تجرؤوا على النيل من كرامة الفتاتين، والذين لم يراعوا دولة الحق والقانون، وسعوا إلى ممارسة سلطة ضبط ليست من حقهم»، معتبراً أنه «من شأن سلوكهم أن يشيع ظاهرة التسبب والفوضى».

ودعى المركز المغربي لحقوق الإنسان «الغيورين على مبادئ حقوق الإنسان، ومنظومة القيم المجتمعية والديمقراطية، إلى عدم الانجرار وراء تغذية هذا الجدل، الذي من شأنه أن يلهي المجتمع عما سماه الانتهاكات الكثيرة في حق المدافعين على حقوق الإنسان، والقضاة النزاهة، والإعلاميين المستقلين، وتحرمهم من حقوقهم الأساسية». يختم البيان.

والإعتداء على المثليين، وإعتقال مجموعة من الأشخاص بتهمة الأكل العلني في رمضان، (أوضحت) بأن كل هذه الأحداث تؤكد على أن «الدستور لا يحترم الحريات الفردية وبأن الدولة والحكومة والمجتمع جميعهم محافظين، وبأننا نعيش في مجتمع سكيذوفريني، منقسم في الشخصية» وختمت لشكر كلامها بالقول بأن «عندما نرى الأشخاص ينصبون أنفسهم مكان الدولة بالاعتداء على الأشخاص بسبب ميولهم الجنسي أو حريتهم الشخصية، فالأمر صار غريباً وخطيراً جداً خصوصاً ونحن في القرن الواحد والعشرون.»

#### فيدالية... عودة العنف المؤسسي

إعتبرت فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة في بيان لها توصلت «العالم الأمزيغي» بمضمونه، أن متابعة النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية بإنزكان لشابتيين بسبب لباسهما بعد محاصرتهم من طرف بعض الأشخاص، واقتيادهما إلى مخفر الشرطة، وإقدام الجهات الأمنية بإنجاز محضر لهما واعتقالهما لمدة 24 ساعة، قبل أن تقرر النيابة العامة متابعتهم في حالة سراح بتهمة «الإخلال العلني بالحياء» (إعتبرت) أن ذلك يعبر عن المظاهر القوية لعودة العنف المؤسسي ومساس بارز بالحقوق



والحريات الفردية للنساء. هذا وأدانت الفدرالية النسائية محاصرة شابتي إنزكان من قبل من «يفوضون أنفسهم وكلاء على الأخلاق والقيم، وهو ما لم يشهده المغرب حتى في سنوات غابرة»، معبرة - عن قلقها الكبير من تداعيات استمرار ما سمته «العنف بشتى أنواعه ضد النساء، والهجوم البارز على حقوق وحريات النساء في الفضاء العام على وجه التحديد خلال المدة الأخيرة»، مضيفاً - أن «ملابس النساء والشباب والفتيات المغربيات كان دائماً ملائماً ومنفتحتاً ومقبولاً شكلاً ومضموناً في المجتمع المغربي».

كما عبرت الفدرالية عن استغرابها الكبير لتدخل الجهات الأمنية واعتقال ومتابعة الشابتيين عوض القيام بذلك اتجاه المعتدين والمحرضين والمماسين بكرامة الشابتيين.

واعتبرت فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة في ذات البيان، أن هذه الوقائع تعد انتكاسة في وجه التقدم الذي راكمته وأحرزته الحركة الديمقراطية الحقوقية والنسائية ومعاكسا لدستور 2011 الذي يكرس عدد من الحقوق والحريات الفردية ويحظر التمييز بين النساء والرجال في كافة المجالات، داعية - ما اسمتها

مع ذلك، وأمام اختلاط الأمور عليها وعدم احترامها لدستورها والمواثيق التي تبنت التوقيع عليها فإنها داخل هذا «الحيص بيص».

وختم الناشط كلامه بالقول أن «تنازع القوانين ميزة مغربية، يحصل هذا في كل القطاعات، بل الغريب أن هناك مصالح تشغل في شأن واحد إلا أنها تتعارض كثيراً على مستوى الصلاحيات، وطبيعة هذه الدولة المبنية على «السلاك» و عدم الوضوح واستبدال المواطنين» على حد تعبيره دائماً

#### لشكر... الدستور لا يحترم الحريات الفردية

إبتسام لشكر عضوة حركة مالي للدفاع عن الحريات الفردية بالمغرب، قالت من جانبها بأن «الدستور نفسه لا يحترم الحريات الفردية، ولا توجد فيه حرية العقيدة، التي هي أساس جميع الحريات والحقوق الشخصية»، مضيفاً بأن «المشكل الأساسي في المغرب، في تطبيق القوانين المتعلقة بالحريات الشخصية، يكمن في الدين».

إلا أن الناشطة إبتسام عادت وقالت في تصريحها لجريدة «العالم الأمزيغي» بأن دستور 2011 يتحدث على إلتزام المغرب بالقوانين والمواثيق الدولية التي وقع عليها، وبالتالي تضيف وجب عليه تطبيق

والتواصل « ولعل البناء الطهني العام، أو ما يسمى في الإنترولوجيا بالشخصية القاعدية، أي الشخصية ذات الطابع الوطني، يبين بوضوح، أن الشخصية المغربية قد تغلغل بداخلها، بتفاوتات طبعاً، النزاع الديني ومنتبعاته من أخلاقيات وسلوك عام، رغم ما يلاحظ من تمدد نوع من التحرر الغير الصامد أمام الوازع الديني وتناقض مؤسسات الدولة و حيرتها، وانعدام قدراتها على اتخاذ القرار في هذا الشأن» وأبرز الناشط «مدونة الأحوال الشخصية وما تلاها من صدامات و صراعات إستلزمت التحكيم الملكي». وعلى هذا الأساس يضيف أحمد يونس «فانا لست متخوفاً على مستقبل الحريات الفردية فقط، بل متخوف على مستقبل المغرب ككل، وأرى أن كوارث حقيقية قادمة في الأفق، و أعتقد بالتالي أن الأخطاء قد ارتكبت في الأصل، ونحن نؤدي فقط ضريبة تلك الأخطاء، ويبقى بصيص الأمل هو مشعل التحرر الذي تحمله الثقافة الأمزيغية التي تتضمن ما هو قابل للبلورة والتطوير من إمكانات الانطلاق والانتعاق».

الناشط الأمزيغي عاد وقال في معرض حديثه مع جريدة «العالم الأمزيغي» أن إقرار دستور 2011 لبعض الحريات الفردية هو محاولة لخلق نوع من التوازن الاجتماعي، ورغم ما أطلق عليه «جمودية هذا الدستور إلا أن التأثيرات الخارجية، والفضاء الدولي العام، وشعارات ما سمي بالربيع الديمقراطي، وحركة عشرين فبراير، يضيف - قد دفعت به نحو نوع من المرونة، في تعاطيه للشأن الفردي» وحول سؤال عن توقيع المغرب على مواثيق وقوانين دولية تحترم حرية الفرد، وصف أحمد يونس ذلك بـ «نوع من النجاسة، والامتثال يقدمها المغرب، فقط لتلميع الصورة ومكيجتها أمام المنظمات الحقوقية الدولية وأمام شركائه، ولنقر دون خجل، بأن المغرب، دولة قمعية استبدادية، في أصلها،

وأظن أن المسؤولين المغاربة متأكدين أن هذا الدستور لن يغير في واقع الأمر شيئاً، فقط هناك مداراة الأزيمة وتديبرها بشكل يتفادي القلاق وتزلزل أركان هذه الدولة.» حسب تعبيره

وحول التضييقات التي حصلت مؤخراً على حرية الأشخاص، (فتيات إنزكان ومثلي فاس) قال الناشط الأمزيغي بأن «تعامل المخزن هو الذي خلق الحدث واستكبره، لأن هذا النوع من الاعتداءات كانت تحدث دائماً في المغرب، لكن مع غياب الإعلام وسرعة انتشار الخبر، كانت تلك الأحداث تمر مرور الكرام، ويتم تطويقها دون ضجة كبيرة» وزاد «الأمور تغيرت حالياً وباتت وسائل الإعلام في متناول الجميع وباتت أيضاً على أكبر قوة لصنع الرأي العام وتوجيهه، وأن مثل هذه الأحداث تنقلت من طوق تحكم المتحكمين» وذهب الناشط الأمزيغي إلى حد التشكيك في أن تكون الأحداث الأخيرة، ظهور لوبيز عارية في موازين وزواج الوزير والوزيرة.... مخطط لها بإتقان لتكسر شوكة التيار الديني، المعتمد على الأخلاق «السمحة» في برامج المعدة للفوز بالسلطة، وفي جانب آخر تبدو الدولة أو «المخزن، حيرى من أمرها، فلا هي بإمكانها أن تصطف مع هذا ولا

حرب على القيم الإسلامية و دعوة للفساد» يورد المتحدث وحول تعامل الدولة و مؤسساتها مع المثليين، أوضح أسامة أنها «تتسم أحياناً بالتضييق حين يكون التضييق مفيداً لها و التراخي أو حتى الاستغلال حين يكون الأمر مفيداً لها، هي علاقة تتسم بالبراغماتية من جانب السلطات. يختم الشاب المثلي كلامه مع «العالم الأمزيغي»

#### يونس... الدستور لم يغير شيئاً والحقوق غير محصنة تحصيلنا قانونياً

من جانبه أوضح الناشط الأمزيغي أحمد يونس، أنه «إذا جاز اعتبار دستور 2011، قد قرر في بعض فقراته، ولو بشكل محتشم، نوعاً من الحماية للحقوق الشخصية، فذلك لا يعدو أن يكون محاولة لخلق نوع من التوازن على الطريقة المغربية، لذلك كانت النتيجة عكسية»، وبالتالي يضيف، لم يغير الدستور شيئاً يذكر، وبدت هذه الحقوق غير محصنة تحصيلنا قانونياً باتا، وذلك راجع بالأساس إلى طبيعة الذهنية المغربية الهشة المختلطة».

وأضاف المتحدث أن «ضباب الحقوق الفردية حتى في ظل هذا الدستور الجديد بدا ملحوظاً، فأصبحنا نعيش حقيقة هذا الضباب بمرارته وفضاعته، وزاد قاتلاً «يمكن الجزم بأننا لسنا مجتمع شفافياً، لقد ماتت كثير من الخصوصيات (الأمزيغية الأصيلة مثلاً)، وتجرنا من حقوقنا كذوات فاعلة، عن طريق بث الرعب والترهيب من خلال إشعارنا بأننا تحت المراقبة، طيلة الوقت» مضيفاً أن «إملاءات الأجنحة الدينية تعبت بحق الفرد في نفسه، تجوف العقول لتحل محلها كتل الجمود والتعصب» حسب تعبيره

الناشط الأمزيغي في حديثه «للعالم الأمزيغي زاد بالقول: «إننا نلاحظ تبعاً لهذا، انقسام المجتمع المغربي وأنشطاره الواضح، جزء ينكفي إلى الانغلاق على الطات و الماضوية، واعتبار الجزء الآخر الذي يتعلم ويروم التحرر، خصماً لدودا يستوجب المقاومة و يستوجب المحاكمة، أو على الأقل يستوجب الحد من تمدده وبالتالي تحجيمه، ليتقلص تبعاً لهذا منطق الحوار والتعايش والتساكن».

هذه التشوهاد كما سماها المتحدث التي تعزى حرية الفرد والتي تستقي مبررات وجودها من القوالب الفكرية السلفية، حسب اعتقاده، لم تجد ردعاً قانونياً صارماً ضمن منتبعات الدستور من تنزيل وتفصيل و إلزامية، ربما لكون هذا الدستور قد أملت حسابات تكتيكية سياسية محضة» موضحاً أن «بعد هذا يمكن القول أن واقع الحريات الفردية بالمغرب، لارتباطها بالأخلاقي والديني، أصبح لحساسيتها وقدرتها موضوعاته على تحجيش الجماهير واستنهاض وجدانها وهمها، أصبح نقطة برنامجية مهمة انتخابياً وسياسياً، تمكن المتحكم في تلايبيها من بعض الانتصار الميداني، في حين يبقى الخاسر الأكبر هو حق الإنسان في نفسه.» يورد الناشط الأمزيغي وأبدى المتحدث تخوفه على مستقبل الحريات الفردية في المغرب على الأقل بالنسبة للمدى المتوسط، معللاً تخوفه بما سماه بـ «تنامي المد الديني المتشدد، وتراجع اليسار أو اندثاره، وتلهله، وتراخي مؤسسات الدولة من قضاء وبرلمان وغيرها» إضافة إلى «تذبذب وتجرع البرامج التعليمية والتربوية، هذا على الرغم من ما يذكر من إيجابيات في هذا الشأن والتي استفدتها أجواء العولة عبر اليات الإعلام والتثقيف

أمو محمد المحامي بهيئة الرباط ومؤازر فتاتي انزكان في حوار مع «العالم الأمازيغي»:

## يتعين على الدولة التدخل على المستوى التشريعي، لإعادة النظر في كل المقتضيات القانونية التي تشكل تضييقا على الحريات الفردية للأفراد

عن مؤسسات الدولة المدنية كالمؤسسة الأمنية والقضائية، فيخرج للشارع ليطلق الأمن كما يتصوره هو و ليس كما اتفق عليه المغاربة. وينصب نفسه قاضيا بديلا عن القاضي الشرعي الذي يتفق عليه جميع المواطنين، والذي هو معين طبقا لمساطر قانونية واضحة تمكن من ضمان الكفاءة المطلوبة في من يتولى مثل هذا المنصب، والذي يقبل الجميع بحكمه سواء كان لصالحهم أم لا. و يحكم بقانون آخر غير القوانين المغربية المنشورة في الجريدة الرسمية. والتي تمت صياغتها طبقا لآليات مؤسساتية واضحة يعرفها الجميع والتي كانت خلاصات لنقاشات اجتماعية في الفضاء العمومي يشارك فيها الجميع و يعبر الجميع عن رأيه حولها بكامل حرية. وهذا هو ما يفسر أنه أثناء الاعتداء على مثلي فاس سمعت هتافات تمجد هذا الفعل الهتمي العدواني.

واعتقد انه امام هذه الاحداث يتعين على الدولة التدخل على المستوى التشريعي، بإعادة النظر في كل المقتضيات القانونية التي تشكل تضييقا على الحريات الفردية للأفراد، مثلا كتجريم الإفطار العلني في رمضان، تجريم العلاقات الرضائية بين الجنسين، بعض المفاهيم الفضفاضة المستعملة في بعض الفصول والتي لا تساهم في تدقيق الأفعال الإجرامية بشكل واضح كالاختلال العلني بالحياة.

\* **كرجل قانون ماهي جنحة المجاهرة بالحرية الشخصية؟**

\* يجب ان نكون متفقين على ان ممارسة الحرية الشخصية تخضع لمجموعة من القيود القانونية والاخلاقية والاجتماعية لكن الاشكال المطروح يتعلق بالاعيار التي يتعين اعتمادها لوضع القيود على هذه الحريات الشخصية فكثير من الحريات الشخصية يتم تجريم ممارستها علنيا في حين انها لا تشكل مساسا بحقوق باقي الأفراد لو تشبع المجتمع بقيم التسامح والتعايش وغير مفهومه للعديد من الأمور المتعلقة بنمط العيش في اطار الانسجام مع قيم العصر فمثلا بماذا سيضر مفسر رمضان باقي افراد الجماعة الذين اختاروا الصيام

\* **الآتي ان سنة 2015 كانت سنة الحريات بامتياز؟**

\* فعلا سنة 2015 حافلة باحداث الحريات الفردية بامتياز مما سيجعل النقاش حول هذا الموضوع اكثر دينامية واكثر واقعية خاصة وان حادثتي انزكان وفاس دقت ناقوس الخطر المحقق بالحريات الفردية، وهي مناسبة يتعين على الجمعيات الحقوقية والتيارات التقدمية استغلالها لإجبار الدولة على تغيير المقتضيات القانونية التي تشكل قيودا على حقوق الأفراد في ممارسة حياتهم الخاصة.

القضائية بل بوجود ارادة سياسية حقيقية تترجم بالحسم مع التردد فيما يتعلق بالحريات الفردية وفيما يخص تغيير التشريع الجنائي بشقيه القانون الجنائي والمسطرة الجنائية جزئيا وشموليا لينسجم مع الدستور ويتلاءم مع والتزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الانسان

\* **الآتي ان حادثة محاكمة فتاتي انزكان والاعتداء على مثلي فاس، أعاد موضوع الحريات الفردية إلى الواجهة، الشيء الذي جعل بعض الجمعيات الحقوقية**

**تطالب بتوسيع هامش الحريات بالمغرب؟ فما هي إذن الحدود الفاصلة بين الحرية الفردية للأشخاص والمس بالامن الروحي للمغاربة؟ وفي نظرك كيف يمكن التأسيس لمفهوم الحرية والتسامح في مجتمعنا؟**

\* لكن الملاحظ لتتالي الهجمات على الحريات الفردية في الأيام القليلة الماضية في المغرب سيرد بالملموس أن هذه الهجمات هي هجمة ضد حقوق الانسان و ضد الدولة المدنية حيث قام بعض المواطنين بمحاولة فرض وصاية على مواطنين آخرين فقط لأن هناك اختلافا بينهم في نمط العيش و وجهات النظر. هكذا نصب البعض في حادثة فتاتي انزكان و مثلي فاس نفسه مشرعا للقانون خارج المنهجية الديمقراطية المتعارف عليها في الدولة المدنية و خارج المؤسسات الدستورية التي لها وحدها الحق في سن التشريعات و القوانين. كما أن منطلقه في ذلك مجموعة من النصوص القانونية التي كتبت في القرون الماضية والتي لم يؤخذ فيها رأي أي من المواطنين، والتي أحيطت بهالة من التقديس بحيث لا يجوز لأي مواطن أن يناقشها أو يرفضها أو يشكك فيها أو يعبر عن اختلافه معها، تحت طائلة التكفير و الخوئين و النبذ من الملة بل و يصل الأمر إلى حد استباحة حرمة حياته. هكذا فان من قام بالاعتداء على الفتاتين أو على المثلي و من يبرر هذا الاعتداء هو في حقيقة الأمر يعلن سواء بوعي منه أو بدون وعي أنه يخرج عن المفهوم المدني للدولة لصالح مفهومها الديني، وبالتالي فإنه يكفر بأسس الدولة المدنية من مواطنة و قانون و مؤسسات. و لعل هذا هو المبرر الذي يجعل البعض ينصب نفسه بديلا



وقد اعاد القضاء في شخص هيئة المحكمة التي بثت في هذا الملف الامور الى نصابها بالحكم التاريخي 13 يوليوز 2015 بالبراءة على الفتاتين مما يشكل انتصارا لقيم الحرية والتسامح والتعايش على القيم الضلالية الغوغائية.

\* **وهل فعلا القضية لها علاقة بموضوع الحرية الشخصية ؟ ان كان الامر كذلك فكيف تقيمون موضوع الحريات الفردية بالمغرب؟**

\* كما قلت سابقا فمن حسنات هذه النازلة انها

اعادت فتح النقاش حول موضوع الحريات الفردية ببلادنا خاصة امام تزايد حالات الاعتداء على حق الافراد في ممارسة هذه الحريات، والذي ياتي في سياق توطئه ثقافة تكفيرية معادية لمكتسبات وقيم الحداثة والديمقراطية، وتغذية سياسة الحكومة التي بدورها واجهت المطالب الحقوقية بالهجوم على حقوق الانسان والجمعيات الحقوقية، وبالتغاضي عن تطبيق القانون تجاه حملات التكفير والدعوة إلى الكراهية والعنصرية والتمييز، وبغض الطرف عن التجاوزات الخطيرة لبعض المواطنين التي تضرب عمق دولة القانون والمؤسسات. ولذلك فإن قضية الفتاتين غير معزولة بل تندرج ضمن مخطط مؤثر بثقافة التشديد والارهاب الذي يشكل خطرا على استقرار البلد وعلى بناء دولة القانون والمؤسسات وحقوق الانسان، خاصة وان هذا السلوك يشكل تطاولا كذلك على سلطة الدولة، فليس من حق أي كان المس بحرية الأفراد وسلامتهم الجسدية، وأنه في حالة ما إذا كان هناك ما يخل بالقوانين المعمول بها فما على من يعتبر نفسه متضررا إلا اللجوء إلى مؤسسات الدولة لتقوم بالواجب في اطار القانون، وفي احترام تام للحقوق والواجبات التي يضمنها الدستور، وبالتالي فأي سلوك يحاول القيام مقام أجهزة ومؤسسات الدولة هو سلوك مرفوض ويقع تحت طائلة العقاب.

إن الجواب الحقيقي على هذه المخاطر المحدقة بالحريات الفردية لا يمكن حصره فقط بإنهاء قضية الفتاتين بالحكم عليهما بالبراءة من الأفعال المنسوبة اليهما بعد ان تدارك القضاء خطا النيابة العامة وتجاوزات الضابطة

\* **بصفتك مؤازر فتاتي انزكان ، هلا قربتنا أكثر من حيثيات وخبايا هذا الملف؟**

\* بداية اتقدم بالشكر الجزيل لجريدة العالم الامازيغي على اجراءها معي هذا الحوار والذي يشكل فرصة لتسليط الضوء على هذه القضية في ما يتعلق بسؤالك فهذه القضية التي اشغلت بال الرأي العام الحقوقي الوطني والدولي تعود وقاءها الى شهر تقريبا ويتعلق الامر بفتاتين كانتا تتجولتا باحد الاسواق الشعبية بانزكان اتي ان تفاجئا بإيقافهما من قبل بعض الباعة بسوق شعبي ومضايقتهما وإهانتهما والتحرش بهما، فاحتميتا داخل محل تجاري في انتظار حضور الشرطة. وعوض أن توفر لهما الشرطة الحماية اللازمة وتطبق القانون في حق من اقترف جرائم حقيقية في حقهما، قادهما رجال الأمن إلى مركز للشرطة، حيث تعرضتا للإهانة وتم إرغامهما على وضع بصمتهما، على محضر منعنا من قراءته والحال أنهما متعلمتين وتجيدان القراءة والكتابة. وكان المحضر الذي تضمن ارتداءهما «الملابس قصيرة وضيقة تظهر معالم جسدهما» كافيًا لمتابعتها من قبل النيابة العامة بمقتضيات الفصل 483 من القانون الجنائي الذي يجرم الإخلال العلني بالحياة ويعاقب عليه.

وقد شكلت هذه الواقعة عنوانا بارزا لموضوع الحريات الفردية ببلادنا وما نتج عن ذلك من خلق دينامية جديدة في وسط الجمعيات الحقوقية والنسائية بشكل خاص ويتجلى ذلك من خلال مواكبتها لهذه القضية و تنظيم وقفات احتجاجية وندوات حول الموضوع اضافة الى الحضور القوي لما يقارب لهيئة الدفاع من خلال تسجيل مؤازرة ما يقارب 500 محام ومحامية من مختلف هيئات المحامين بالمغرب ، وقد شهدت المحكمة الابتدائية بمدينة انزكان بتاريخ 6 يوليوز 2015 محاكمة تاريخية قدم من خلالها المحامون مرافعات استغرقت ما يقارب 7 ساعات قدمو من خلالها دفعات شكلية متعلقة بالاخلالات والتجاوزات المسطرية التي شابت اجراءات ايقاف وانجاز محضر هاتين الشابتين والتي لم تحترم فيها المقتضيات القانونية المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية وبخصوص المرافعات المقدمة في الشق المتعلق بموضوع الدعوى فقد انصبت حول مساوئة الجوانب القانونية والحقوقية لهذه القضية باعتبار ان الامر يتعلق باعتداء صارخ على الحريات الفردية ببلادنا من طرف جهات تسعى الى فرض منظورها القيمي والاخلاقي على المجتمع بخلفية دينية متشددة علما ان لباس الفتاتين عاد ولا يرقى الى ان يشكل جريمة الإخلال العلني بالحياة.

### مجموعة أصوات المناهضة التمييز المبني على الجنسية والنوع الاجتماعي

## «محاكمة لحسن ومحسن لم تحترم شروط المحاكمة العادلة»

ولغياب أي وسيلة إثبات حول العلاقة الجنسية، بل إن السياق والظروف والقرائن تؤكد انتفاء علاقة جنسية بينهما، كما أن «الإخلال العلني بالحياة» لم يقدم المحضر دليلا على قيام عناصره باستثناء التصريحات العامة والغامضة لمن عاين...

تطالب مجموعة «أصوات» لمناهضة التمييز المبني على الجنسية والنوع الاجتماعي الدولة المغربية باحترام التزاماتها الدستورية والدولية في ما يخص مكافحة التمييز، وحماية الحياة الخاصة والحق في المحاكمة العادلة، وذلك عبر:

-التوقف عن اظهاد واعتقال المواطنين والمواطنات داخل المغرب بسبب هويتهم الجندرية وميولهم الجنسي. -الترجع عن ما جاءت به مسودة مشروع القانون الجنائي من تشديد على العقوبة فيما يخص العلاقات بين نفس الجنس، عبر رفع الغرامة المالية حيث صارت يتراوح بين 2000 و 20.000 درهم بعدما كان قدرها يتراوح ما بين 200 إلى 1000 درهم في القانون الجنائي الحالي.

-إلغاء الفصل 489 من القانون الجنائي الحالي والذي يعاقب بثلاث سنوات سجنا نافذا وغرامة مالية تتراوح بين 200 و 1000 درهم كل من ارتكب فعل من أفعال «الشنوذ الجنسي» مع شخص من نفس جنسه.

كما علمت «أصوات» أنه قد تم منع العديد من الأشخاص منهم صحفيين من ولوج المحكمة لحظة محاكمة لحسن ومحسن، في الوقت الذي أعطي فيه الإطباع بعلمية الجلسة من خلال الحضور المكثف بالقاعة. أكدت عائلات المعتقلين لمجموعة «أصوات»، أنه لم يتم إشعارهما من طرف السلطات حال اعتقال إبنيهما، وأنهما علما بذلك فقط عبر وسائل الإعلام. وتعيش العائلتين حالة نفسية وصحية سيئة جدا جراء كل ما حدث، وقالت أم محسن «أن تشهير وزارة الداخلية والإعلام بهوية إبنها وإتهامه ب «الشنوذ الجنسي»، كان بمثابة حكم بالإعدام عليه وعلى أسرته، داخل مجتمع يندب تلك التهمة»، وأنها تعيش حالة صحية متدهورة بعد إعلان إرادته بأربع أشهر سجنا نافذا، ويتملكها الخوف الشديد على مصيره داخل المغرب بعد قضاء عقوبته السجنية.

وقد علمت «أصوات» أن الحالة الصحية للمعتقل محسن متأزمة خلف قضبان سجن مدينة «سلا». يعتبر الحكم الصادر بإدانة الظننين بأربعة أشهر حسنا نافذا وبغرامة مالية من أجل فعل مرتبط بالفصل 489 من القانون الجنائي بعلاقة جنسية بين شخصين من نفس الجنس غير عادل، لانتفاء الفعل أصلا، ولأن الاعترافات المنسوبة لهما انتزعت باستعمال التعذيب،

كما تم رفض خلال المحاكمة طلب الدفاع بأن يتم عرض الظننين على خبرة طبية لمعاينة آثار التعذيب وانعكاساته وخبرة على الصور المعروضة علنا والتي تحمل آثارا واضحة للتعذيب، وتم استعمال محضر غير قانوني في المتابعة والإدانة، كما تم سلبهما بعض حاجياتهما وأدعت الشرطة بأنها أرجعتها لهما، كما قامت بحجز آلة تصوير رقمية وهاتفين نقالين وقدمتهم للنيابة العامة، ولا يوجد محضر بمضامينهم، سيما الصور الملتقطة، كما رفضت المحكمة الاستجابة لطلب إحضار المحجوزات قصد معاينتها وطلب استدعاء محرر محضر المعاينة الفضفاضة، ويعتبر عدم عرض الحجج على المتابع ومواجهته بها خرقا لشروط المحاكمة العادلة. يعد خرق المبادئ الجنائية مسا بشروط المحاكمة العادلة، وأهمها قرينة البراءة التي خرقت منذ ما قبل المحاكمة من خلال طريقة تدبير الملف، وقالت المحامية خديجة الروكاني «إن البيان الصادر عن وزارة الداخلية والتشهير بالظننين في مختلف وسائل الإعلام مع التبرج بعرض صورهما وهي تحمل علامات التعذيب والربط بين وقائع وأحداث لا رابط بينها وإعطائها طابع المؤامرة... يعتبر تدخل سافر في السلطة القضائية وتأثير مباشر عليها وأحد أشكال الضغط عليها، وتعد المحاكمة برمتها ورد دفعات وطلبات الدفاع أحد تجسيدات هذا التدخل».

أدانت المحكمة الابتدائية بالرباط يوم الجمعة 19 يونيو الجاري شابين توبعا بتهمتي «الشنوذ الجنسي» و «الإخلال العلني بالحياة» بأربعة أشهر سجنا نافذا وغرامة مالية قدرها 500 درهم، وذلك بعد محاكمة أكد محامو الشابين أنها غير عادلة.

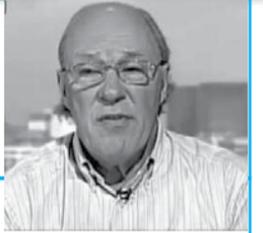
توبع لحسن ومحسن بعد اعتقالهما في الثالث من يونيو الجاري بتهم تدخل بالأساس في نطاق حرية التجول وغيرها من الحريات الفردية التي يضمنها الدستور والقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

قالت خديجة الروكاني، محامية المعتقلين، لمجموعة «أصوات» أنه تم خرق العديد من شروط المحاكمة العادلة بما فيها الضمانات التي يوفرها قانون المسطرة الجنائية، وأكد أيضا «حسن الطاس»، وهو محامي ثاني بنفس القضية، أن محاكمة الظننين لم تفي بمعايير المحاكمة العادلة.

تمثلت الخروقات التي عرفتها المحاكمة، في ممارسة التعذيب النفسي والجسدي على الظننين والتشهير بهما والتحرش على كراهيتهما والتمييز ضدهما، وإرغامهما تحت التهيب، والضرب والتهديد على توقيع المحضر، وقد أكد ذلك لـ «أصوات» كل من المحامون بقضية لحسن ومحسن، ووالدة المعتقل محسن نقلا عنه بعد أن زارته بسجن سلا، حيث يقضي حاليا عقوبته السجنية.

# Mali: Un Accord de paix pour promouvoir le conflit

Une analyse de Jeremy Keenan\*



Vingt-huit mois après l'intervention militaire de la France au Mali, en janvier 2013, pour mettre fin à l'insurrection extrémiste islamiste et à "la crise" au Mali, une cérémonie de signature à grand tapage a été prévue dans la capitale, à Bamako, le 15 mai 2015.

Les signataires prévus sont le gouvernement du Mali, un certain nombre de milices, soutenues par le gouvernement, et la Coordination pour les mouvements de l'Azawad (CMA). La CMA comprend une demi-douzaine de groupes, y compris les deux principaux groupes rebelles touaregs, le Mouvement national pour la libération de l'Azawad (MNLA) et le Haut Conseil pour l'Unité de l'Azawad (HCUA), qui ont pris les armes en janvier 2012 pour l'indépendance de "l'Azawad", nom que donnent les Touaregs au nord du Mali.

La cérémonie a été une honte pour ceux qui en faisaient la promotion. Le ministre des Affaires étrangères du Mali, Abdoulaye Diop, trois représentants des milices pro-Bamako (qui avait déjà fait partie de l'insurrection islamiste qui a dominé le nord du Mali en 2012) et deux membres mineurs de la CMA sont les seuls à avoir signé l'accord rédigé par Alger. Le MNLA et le HCUA ont refusé de signer.

Pierre Boilley, historien français spécialiste de l'Afrique et autorité internationalement reconnue sur le Mali, a décrit l'accord de paix comme ne valant pas le papier sur lequel il avait été écrit. Je l'avais précédemment décrit comme une farce.

Les deux descriptions en fait ne vont pas tout à fait au fond des choses. L'accord de paix est bien pire que cela car le conflit et l'instabilité que cet accord de paix va provoquer, auront des conséquences, notamment en termes d'expansion du militantisme extrémiste, pour les régions du Sahel et d'Afrique du Nord en général.

## Les retombées de l'attaque de la Libye par l'OTAN

La crise qui a englouti le Mali en 2012 était une conséquence directe de l'invasion imprudente de la Libye par l'OTAN. À la fin de 2011, les combattants touaregs de retour de Libye ont rejoint ce qui restait de la rébellion touarègue de 2008-2010 au Mali pour former le MNLA. En janvier 2012, ils ont pris les armes et mis en fuite rapidement l'armée malienne qui était mal dirigée et mal équipée. En avril, ils ont déclaré l'indépendance de l'Azawad.

L'Algérie, craignant toujours qu'une rébellion touarègue réussisse au Sahel puisse déclencher des troubles en Algérie, a réussi à saper la rébellion du MNLA en suscitant une "insurrection islamiste" au nord du Mali –comprenant trois groupes islamistes: Al-Qaïda au Maghreb Islamique (AQMI), Ansar al-Dine et le Mouvement pour l'Unité et le Jihad en Afrique de l'Ouest (MUJAO) – que son service secret, le Département du Renseignement et de la Sécurité (DRS), contrôlait largement. Le MNLA a rapidement été mis à l'écart alors que les islamistes ont pris le contrôle de l'Azawad. Leur menace pour le sud du Mali et Bamako a été éliminée par l'intervention militaire de la France. La cérémonie de paix du 15 mai 2015 a été couvée pendant près de deux ans, à partir de l'Accord de Ouagadougou de juin 2013. Signé par le gouvernement du Mali et par le MNLA et HCUA, cet accord convenait d'un cessez-le feu, d'une élection présidentielle (le 28 juillet) et du début des pourparlers de paix dans les soixante jours suivant les élections.

Le processus de paix qui a suivi est un exemple classique de comment ne pas résoudre les conflits ni construire une paix, même temporaire, sans même parler de paix durable.

Ceci n'a jamais été l'intention ni du gouvernement malien ni de l'Algérie qui avait offert ses services, ou comme certains pourraient le dire, qui s'est imposée comme intermédiaire au Mali et à la communauté internationale.

Dès que Ibrahim Boubacar Keïta (IBK) a été élu président, la stratégie politique du gouvernement du Mali envers les rebelles et le processus de paix a reflété la dangereuse et populiste hu-

meur des rues de Bamako et le désir de vengeance militaire de la direction politique et militaire suite à l'humiliation de l'armée malienne par les rebelles.

## Diaboliser les Touaregs.

Aidé et encouragé par un certain nombre d'universitaires et de journalistes, qui font l'apologie du régime de Bamako, le gouvernement d'IBK diabolise les rebelles touaregs en les traitant de "terroristes", "trafiquants" et "criminels". Cette diabolisation s'est intensifiée lorsque le MNLA et le HCUA ont refusé d'accepter l'accord de paix d'Alger, qui leur a été présenté le 27 février 2015, pour n'avoir fait aucune concession quant à l'autonomie ou au fédéralisme qu'ils avaient demandés depuis le début des pourparlers d'Alger en juillet 2014.

L'Algérie n'est pas davantage motivée par l'objectif d'une paix durable. Ses principaux intérêts ont été de deux ordres. L'un est d'empêcher un accord de paix qui donnerait aux Touaregs une forme quelconque d'autonomie gouvernementale ou de droits politiques. L'Algérie craint que cela puisse déclencher des troubles et des tendances sécessionnistes parmi sa propre population touarègue.

Les Touaregs de l'Azawad ne font pas confiance à l'Algérie. Ils



savent que le DRS est derrière l'insurrection islamiste qui a fait dérailler leur rébellion en 2012. Plusieurs accusent maintenant le DRS d'user de menaces, de promesses et de paiements monétaires pour infiltrer le MNLA et le cajoler afin de signer l'accord de paix. Les plans de l'Algérie pour le Mali sont de préserver le statu quo plutôt que tout autre système politique progressiste. Il n'est pas surprenant que les médias marocains l'aient accusée de pousser le Mali à la guerre civile.

Deuxième intérêt de l'Algérie, les hydrocarbures. En juillet 2014, quand il a été décidé que les pourparlers de paix se tiendraient à Alger, la Sonatrach, compagnie pétrolière nationale algérienne, a contacté les autorités maliennes pour s'assurer que sa licence dans le nord du Mali était encore valide et pour indiquer qu'elle allait commencer le forage exploratoire une fois l'accord de paix signé.

Trois mois plus tard, dans ce qui est censé avoir été un accord secret avec l'Algérie, le Mali a annulé dix concessions pétrolières étrangères d'exploration et des accords de partage de production dans les bassins de Taoudeni et Gao au nord du Mali et le bassin de Nara dans l'ouest, au motif qu'ils n'avaient pas été repris (à cause de l'insécurité). On soupçonne qu'ils devaient être offerts à la Sonatrach, suite à la livraison d'un accord de paix satisfaisant pour le gouvernement de IBK.

Par ailleurs, les pourparlers de paix à Alger, se déroulant sur plus de huit mois, étaient une sorte de "paix par diktat". Alger a gardé les différentes parties séparément, avec les rebelles touaregs qui n'ont jamais eu plus de quelques minutes de dialogue

direct avec leurs adversaires. Le résultat fut un accord de paix auquel ils n'avaient pratiquement pas participé.

## L'Occident ignore le sort des Touaregs.

La communauté internationale, de l'ONU aux Etats membres de l'Union européenne (UE), est restée remarquablement mal informée à la fois sur la situation des Touaregs et des intérêts régionaux de l'Algérie. Cette même communauté étant obsédée d'abord par une notion de sécurité promue par les Etats-Unis et ensuite par ses propres intérêts géopolitiques.

Alors que le Premier ministre du Mali ne pouvait pas signer l'accord rédigé par Alger assez rapidement le 1er mars, la CMA a demandé un ajournement pour s'enquérir de l'avis de son propre peuple. Avec quelque 3.000 délégués locaux de la CMA exprimant leur opposition au projet d'accord, le porte-parole de la CMA, Bilal ag Acherif, a dit qu'il n'avait pas été pris en compte "les éléments essentiels des aspirations légitimes du peuple de l'Azawad" et que la CMA "demandait une réunion avec les médiateurs et les partenaires internationaux" pour discuter de la suite du processus.

Alors que le gouvernement du Mali rejetait immédiatement cette demande, la communauté internationale estimait que le MNLA et le HCUA céderaient à son inimitable pression, à ses menaces de sanctions et aux injonctions du DRS algérien. Mais les rebelles tinrent bon, avec ces membres de la communauté internationale qui dans la farce Bamako avaient l'air un peu stupide.

Le résultat de l'accord de paix est que le gouvernement du Mali avec l'armée peut maintenant revenir à la guerre, comme il a voulu le faire ces deux dernières années, et sans doute une fois de plus va-t-il être humilié ; les trafiquants de drogue peuvent retourner aux affaires qu'ils n'avaient jamais vraiment interrompues ; les anciens "terroristes" du MUJAO, à présent milice gouvernementale servant par procuration l'armée du Mali, peuvent continuer à faire des ravages ; la politique étrangère de l'Algérie pour déstabiliser ses voisins peut se garantir un nouveau succès ; la France sera en mesure de légitimer sa présence militaire post-coloniale soutenue dans la région ; la vendetta locale touarègue s'intensifiera probablement ; les agences d'aide internationales vont pleurer des larmes de crocodile et se tordre les bras de désespoir, tandis que l'ONU continuera dans son rôle distant qui consiste d'abord à ne pas trop savoir ce qu'elle est censé faire dans la région.

Les perdants, bien sûr, seront les populations civiles – femmes, enfants, vieillards et infirmes – de tous les groupes ethniques de la région qui ont déjà souffert terriblement.

Depuis le 15 mai, soit dix jours avant cet écrit, il y a eu au moins douze foyers de combats dans le nord et le centre du Mali. A moins que cela soit arrêté très tôt, cette reprise des combats peut potentiellement déclencher des troubles plus étendus dans la région et exacerber la situation déjà chaotique en Libye et les tensions dans d'autres pays voisins.

\* **Jeremy Keenan** est professeur associé et chercheur à l'École des études orientales et africaines. Il a écrit de nombreux livres, dont *The Dark Sahara* (2009) et *The Dying Sahara* (2012). Il est consultant sur le Sahara et le Sahel pour de nombreuses organisations internationales, dont les Nations Unies, la Commission européenne et d'autres.

\*\* l'article en anglais : "Mali : A peace deal to promote conflict", Jeremy Keenan, in *Middle East Eye*, 27 mai 2015.

Traduit par H. Larbi.

Source: [www.tamazgha.fr](http://www.tamazgha.fr)

## Le Festival de fes de la Culture Amazighe 11ème Edition Fès, 24-26 Juillet 2015

Le Centre Sud Nord, La Région Fès-Boulmane, la Fondation Esprit de Fès et l'Association Fès-Saiss organisent en partenariat avec l'Institut Royal de la Culture Amazighe et la Fondation BMCE le onzième festival international de la culture amazighe du 24 au 26 juillet 2015 à Fès sous le signe: «Alliance des Cultures et des Religions pour la Paix».

Ce festival s'inscrit dans le cadre des Hautes Directives Royales relatives à la promotion de la culture amazighe et de la culture marocaine en général. Le point fort de cette initiative est l'accent

mis sur la signification historique, sociale et civilisationnelle de l'alliance des cultures et des religions du monde pour la paix. Le festival focalise sur le brassage des cultures et le rôle de la culture dans le processus de démocratisation et dans le maintien de la paix. Il s'agit d'établir des stratégies cohérentes, permettant de consolider le dialogue interculturel, la cohésion sociale et la culture démocratique.

Ce festival comprend un volet consacré à la chanson et à la poésie amazighe et populaire. Des artistes de renom participent à ce festival tels que: Latifa

Raafat, Khadija Atlas, Nadia Laaroussi, Rkia Demsiriya, Mustapha Oumguil, Flaminco venu d'Espagne, le groupe Tagrawla d'Algérie, la Symphonie amazighe Adrar, et d'autres vedettes de la chanson amazighe.

Parmi les grands noms et les jeunes auteurs, cinéastes, poètes, conteurs, journalistes et blogueurs... du Maroc, du Maghreb, et de la Méditerranée il y aura: Ghita El Khayat, Jean-Marie Simon, Maati Kabbal, Abdelkader Benali, Mohamed Taifi, Mohamed Nédali, Moha Souag, Djibril Ly... et bien d'autres !



# Hypocrisies sociales et politiques

## (Passé simple, Pain nu, much loved)

En 1954, Driss Chraïbi publia son roman culte «LE PASSE SIMPLE» et ce à la veille de l'indépendance. Le roman fut bien accueilli partout dans le monde, mais décrié et maudit par la mafia intello du pays. Il relate les vices de la société citadine, aliénée à l'Orient. Elle se dissimule mal face à l'Occident.

L'enfant Driss, né dans les années vingt, vit dans une famille citadine semi-aisée, conservatrice et dévote. Il est envoyé d'abord à l'école coranique où assis avec d'autres gamins, il subit la fêrule du Fquih. Il découvre médusé la pédophilie du maître. Il fréquente ensuite l'école primaire et le lycée français. C'est un contexte moderne et différent sans bâtons. Là, il s'initie à une nouvelle langue et se nourrit d'une autre culture. Les contenus sont axés sur le réel, les faits, la nature, et sur les sciences exactes. La réflexion rationnelle, la liberté d'expression, et l'esprit critique en sont les principes. Il les utilise pour égrener avec ironie dévorante les contrastes de sa société. Driss se révolte haut et fort contre la religion, l'obscurantisme, la culture, la tradition, la société, la famille, et le patriarcat. Il perturbe le foyer et pousse à la révolte. Le père, hajj respecté, négociant en thé est décrit comme le Seigneur, tyran et Dieu au Foyer. Mais dehors, il se dévie et se permet des choses. Chez lui, il invective, frappe, châtie, castre et n'hésite pas à tuer son propre fils qui a osé s'opposer à lui. Pour la famille, la société et le culte en vigueur, le père, chef sacré, a tous les droits sur les siens. Ainsi même choquée, mais sans réagir, la famille enterre. La mère et les femmes de la maison sont des esclaves cloîtrées et au service du bien-être du Seigneur durant le jour. La mère elle, en plus subit ses caprices de nuit en résignée comme l'exige la religion. Excédée par ce tyran, source de malheurs (conflits ; disputes, fugue, meurtre de son fils Hamid), elle se suicide pour en finir. Son fils aîné le jeune Driss devient bachelier donc libéré. Dégouté de l'hypocrisie de la Médina et de la tyrannie paternelle, il s'envole vite vers la France pour des études d'ingénieur chimiste payées par le Seigneur. En rebelle, il changera de carrière après le diplôme. Il erre partout en homme libre. Mais il se jure de rembourser au seigneur « alors et seulement je me révolterai ». C'est ce qu'il a fait dans ses écrits dont « LE PASSE SIMPLE ».

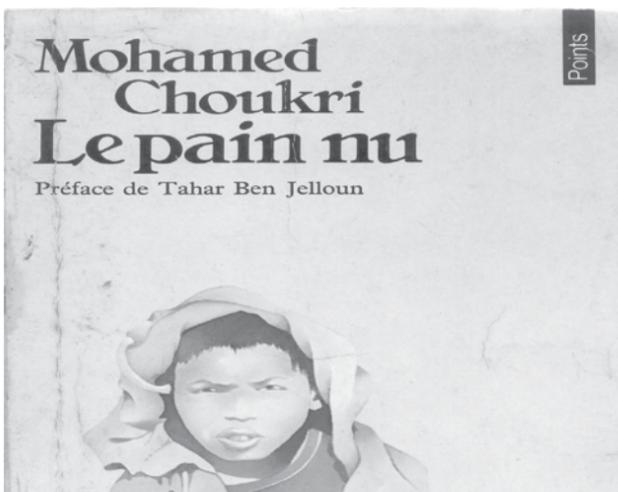
Les intellectuels marocains de l'époque sont des fils de notables issus de la bourgeoisie citadine. Ce sont des résistants dans les salons qui se pavanent dans les grands hôtels d'Orient panarabistes. Ils poussent les démunis à la lutte dans les villes et les Atlas. Ils visent le butin colonial et le Pouvoir. Ils profitent du contexte international de décolonisation et augmentent les pressions politiques. Ils prétendent défoncer « une porte déjà ouverte par l'ONU et la résistance des peuples ». Ils divulguent, à dessein, une fausse image du réel du pays. Le Maroc est englouti et emprisonné dans de vieilles traditions et croyances venues d'Orient lointain. L'arrivée du roman « LE PASSE SIMPLE » dérange leurs discours et argumentaires opportunistes. Alors ils n'hésitent pas à dénigrer Driss Chraïbi même s'il est de leur classe sociale. Ils le traitent de chien égaré, de collabo avec les colons, de mécréant et apostat. Ils l'accusent de vouloir s'approcher de l'Occident en dénudant les travers de sa propre société. Ils l'accusent de ridiculiser les clercs de religion (le chérif, le fquih, hajj, les barbus avec chapelets). Ils lui reprochent d'exhiber nos multiples tartufferies (hypocrisies sociales, félonies, mensonges, prières rituelles derrière le Seigneur, soumissions, jours de Ramadan passés aux lits, pèlerinages de prestige, aumône islamique non respectée, fausse dévotion). Ils lui reprochent de ne pas mentir par devoir !

Ils ont le pouvoir à partir de 1956. Ils continuent à blasphémer Driss Chraïbi et à dissimuler le réel. Ils imposent l'arabe comme seule langue acceptable partout et en littérature nationale. Ainsi les intello ne sont pas concurrencés et s'accaparent tout le lectorat. L'Etat a la paix, tout est dissimulé. Ils façonneront sans gêne aucune à l'aune arabo-islamiste d'antan les générations à venir.

Ces démagogues, hommes politiques et de lettres interdiront «le Passé Simple» au pays durant vingt cinq ans. Mais un autre roman de révolte profonde et sincère surgit du réel vécu la masse des démunis. Il est l'œuvre et le cri de détresse d'un vrai pauvre. Cette fois c'est un amazigh sorti des souffrances du Rif.

En 1973, au seuil de la crise du Sahara; Mohamed Choukri publie son roman culte. «LE PAIN NU». Le roman est refusé par toutes les maisons d'éditions marocaines et sera publié en anglais 1974 et en français 1980. Interdit au Maroc jusqu'au l'an 2000. Il est vite traduit dans plusieurs langues.

Mohamed est né dans les Monts du Rif, une décennie après la fin de la glorieuse résistance Rifaine. La région connaît dans les années quarante la marginalisation délibérée, l'injustice, la sécheresse, la faim. La famille émigre vers



Tanger, au statut international, où tout le monde mange à sa faim dira la mère. Elle va habiter dans une baraque insalubre dans les monts sordides de la ville et la famine est là. Le petit Mohamed, affamé, cherche de la nourriture dans les poubelles des chrétiens pour s'apaiser. Un jour content il trouve parmi les ordures le cadavre déplumé d'une poule mais sa mère refuse. Elle ne voudra pas non plus des plantes déracinées des cimetières. Pour elle le culte passe avant la faim. Pour subvenir aux besoins de sa famille, elle vend des légumes au souk de la ville et peine pour vivre. Le père est souvent absent du foyer. Il est chômeur ou contrebandier. Il est alcoolique et très violent. Il insulte, qualifie son épouse de « pute et fille de pute » et ses enfants de bâtards et fils de pute. Il frappe sans merci la mère et ses enfants et finit par tuer un de ses fils. Il sera enterré sans problèmes avec la bénédiction du fquih. La mère est consternée, abattue. Dès lors Mohamed déteste ce père assassin et voudra le tuer comme Driss dans «le Passé simple». Par crainte de soupçons d'infanticide la famille émigre pour un moment à Tétouan et revient à Tanger. Personne n'inquiète le meurtrier. Pour les mythes d'Orient, le père a tous les droits sur ses enfants, même celui de les «sacrifier».

L'enfant Mohamed dans «le Pain nu» vit à la dérive dans les rues et sordides de Tanger. Petit garçon de café, il voit la déchéance de la société musulmane au vu des nations. Etendus sur de sales nattes, les hommes consomment alcools et drogues (haschich, kif). Ils initient l'enfant à la débauche Pubère et ado, il connaît une sexualité envahissante, il succombe à l'onanisme répété et même la zoophilie. Il émigre pour un moment aux environs d'Oran et travaille comme domestique chez des colons. Mais, il se rebelle et revient à Tanger. Il fait divers métiers (cicreur, guide, contrebandier). Dans une société empâtée de tabous, il obéit à ses instincts de violence et à ses fantasmes sexuels. Il vit caché avec des prostituées. Ils boivent du vin, fument et se droguent en continu. Le roman décrit sans concession les bas-fonds de Tanger d'antan où règnent la misère, la prostitution, la pédophilie et la félonie. Le style est direct, insultes nues, les phrases courtes tranchantes dont certaines en amazigh. Il contient

des passages durs à lire et à supporter qui reflète une réalité encore parmi nous ( la personne qui écrit cet article a vécu dans les monts infâmes de Tanger à DRADB en 52/55 et confirme ce réel). Le jeune Mohamed se voit mêler aux manifestations anticoloniales violentes avec des morts et il est emprisonné. C'est de là que vient sa délivrance, il prend conscience de son analphabétisme et décide d'entrer à l'école à vingt ans et deviendra même instituteur. Revenu à Tanger, il reprend sa vie de libre.

«Le Pain Nu» écrit par un démuné ayant vécu l'injustice et la pauvreté dénuée notre société hypocrite. Le style est direct sans concession et sans détour souvent associé au tamazight du Rif. Durant trois décennies tout ce qui vient du Rif est banni par le Makhzen. Ses Scribes et Clercs vont interdire le «Pain nu» au Maroc prétextant protéger la religion, les mœurs. Mais de fait en vrais démagogues, ils exploitent la sensibilité religieuse des marocains pour se maintenir au Pouvoir. De nos jours les voilées de corps et barbus d'esprit continuent dans ce sens en disciples surdoués de Machiavel.

En 2015 apparait un film d'un réalisateur connu dont l'actrice principale est une amazighe militante. Le film décrit le plus vieux métier du monde dans une ville impériale du pays. Ville appréciée par les touristes d'Orient et d'Occident. Sans visionner le film en entier, les manitous islamistes et cousins au Pouvoir lui jettent l'opprobre et l'interdisent. Ils se présentent en indignés et protecteurs de la femme marocaine; alors qu'ils la cloîtent au foyer ou dehors dans des tentes noires suffocantes. Bien sûr toute cette mascarade sacrée, sur un film simple, se fait à la veille des élections communales. La fin justifie les moyens et ce qui serait visé ici, c'est d'élargir un électorat qui s'effrite et s'amoindrit.

Le film décrit le quotidien de quatre prostituées dans un pays où il y a des milliers comme partout ailleurs. Il n'est pas basé sur une histoire bien construite tirée d'un roman ou d'une œuvre connue. Le verbe est cru, violent mais non étranger à notre discours quotidien populaire au bus, au marché, au café. (Putes, se prostituer, vagin, pénis, culs, préservatifs, baisés, pédé, proxénète) et autres bons termes orduriers fréquents en DARIJA qui nous blessent venant de femmes mais c'est le discours du milieu. Les scènes majeures relatent des faits triviaux, réels, sus de tout (discussions entre prostituées ou avec un gay, le départ vers une maison close pour riches d'Orient, danses orientales, alcools, tabac, drogue, simulation de rapports sexuels hétéro et homo, viols). Il met en exergue le fait connu de tous que les nantis du Golf considèrent les jeunes du pays comme leurs concubines et éphèbes de toujours depuis les Omeyyades. Ils revivent ici leurs fantasmes médiévaux. Le film n'épargne pas les occidentaux non plus qui profitent sans remord de la misère de nos jeunes. Il fait sortir les déviations de ces touristes délinquants (pédérastie, pédophilie, impuissance, viols, violences, mépris de la jeunesse marocaine). Il révèle que l'Argent devient de nos corps et âmes. Il essaie d'exorciser un mal qui nous infeste de l'extérieur la société. Les actrices dont trois du métier paraît-il, sont formidables et humaines. Elles défendent une cause juste. Elles sont en empathie avec les prostituées réelles Elles montrent admirablement que ces rejetées de la société hypocrite luttent pour subvenir aux besoins de leurs pauvres familles qui les rejettent sous la pression continue des Voilées et Barbus intrus. Violents, ils se substituent parfois à l'Etat pour appliquer leurs Lois et sèment la panique partout. Le public intoxiqué par les médias islamistes confond les actrices et leurs rôles et s'en prend à elles ! L'actrice principale est dénigrée, insultée (CHLHA), blasphémée, car elle a fait son métier d'actrice ! Menacée via internet et autres, elle se serait réfugiée très, très loin de la terre de ses ancêtres

Bakki Abdelhakym

ⵎⵓⵏⵔ ⵎⵓⵏⵔ ⵎⵓⵏⵔ

+ΣOIK+ | O%O | UOIKΣ

Tislit n uhanu n walim

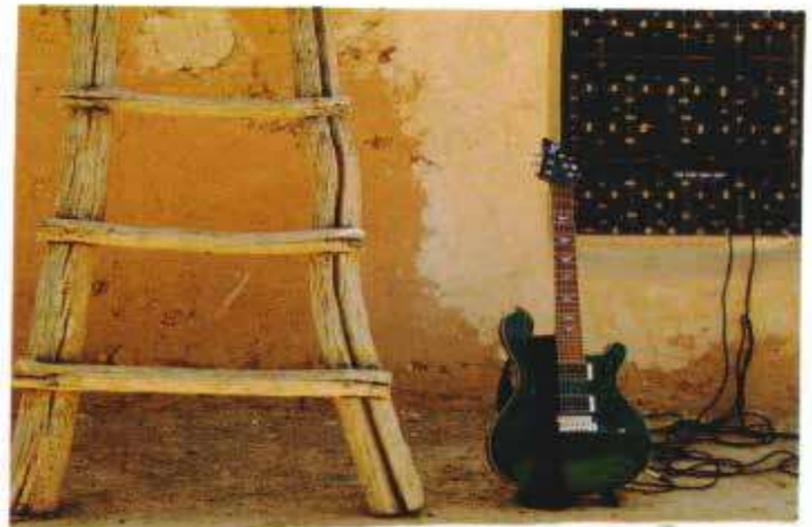


Isfra s Tmaziyt - ΣOIKO. O +ΣOJKΣY+

الطبعة الثانية 2015

Amnay

Adday tili-d iman  
When you own a soul



I s e f r a  
P o e t r y  
2 0 1 5

ⵎⵓⵏⵔ ⵎⵓⵏⵔ ⵎⵓⵏⵔ

Ya a	Yab b	Yag g	Yag = g'	Yad d	yaɖ ɖ
Yey e	Yef f	Yak k	Yak = k'	Yah h	Yah h
Yac c	Yax x	Yaq q	Yaj j	Yi i	Yal l
Yam m	Yan n	Yu u	Yar r	Yap p	Yay y
Yas s	Yaş ş	Yac c	Yat t	Yaɖ ɖ	Yaw w
Yay y	Yaz z	Yaz z			

www.amadapresse.com

www.facebook.com/Amadapresse



تعلم جريدة «العالم الأمازيغي» قراءها انها  
الطبعة الثانية 2015

www.amadapresse.com

وبإمكان متبني  
الجريدة كذلك متابعة  
كل الأخبار على موقعنا على الفيسبوك  
www.facebook.com/pages/Amadapresse

ⵎⵓⵏⵔ ⵎⵓⵏⵔ  
ⵎⵓⵏⵔ ⵎⵓⵏⵔ

LISEZ ET FAITES LIRE VOTRE JOURNAL «LE MONDE AMAZIGH» LA VOIX DES HOMMES LIBRES  
اقرأوا جريدتكم «العالم الأمازيغي» صوت الإنسان الحر



ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ  
 شبكة إيتران للدراسات الأمازيغية  
 Itran Network for Tmazight Studies

2965/2015

ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ  
 ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ

**Annual Conference of Libyan Imazighen in Exile -  
 Manchester, UK**



25<sup>th</sup> ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ 2965/2015

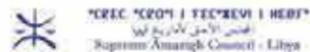
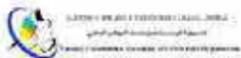
ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ...

25<sup>th</sup>, July (Saturday) 2965/2015

**A Major Gathering of Imazighen Activists, Professionals and Academics**



ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ  
 TIRA Research & Studies



ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ  
 شبكة إيتران للدراسات الأمازيغية  
 Itran Network for Tmazight Studies

ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴰⴷⵓⴷⴰ

Manchester, UK

2965/2015





## L'ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE DEMANDE À LA TUNISIE DE COUPER SES RELATIONS DIPLOMATIQUES AVEC LE QATAR



**Béji Caïd Essebsi**  
Président de la République

A Monsieur Béji Caïd Essebsi,  
Président de la République tunisienne

Objet: Lettre de solidarité avec le peuple tunisien contre le terrorisme et demande de revalorisation de l'amazighité de la Tunisie et endiguement du terrorisme.

Monsieur le Président,

Tout en nous adressant à vous et à l'ensemble du peuple tunisien pour vous présenter nos vives condoléances suite aux attaques terroristes de Soussa et qui se sont soldées par des dizaines de victimes innocentes et tout en affirmant notre solidarité avec vous et notre soutien au peuple tunisien contre le terrorisme et l'extrémisme qui ont pour objectif de ruiner l'économie tunisien et le secteur le plus dynamique que constitue le tourisme pour arrimer ce dernier au Moyen âge, nous devons aussi attirer votre attention, Excellence, sur un ensemble de questions essentielles, de notre point de vue, pour protéger et sécuriser la Tunisie contre toute forme d'extrémisme, de terrorisme et contre les différents types de violence et de radicalisme.

Monsieur le Président,

Le terrorisme et l'extrémisme sont liés à une culture et à des doctrines religieuses qui n'ont pas de relation avec la zone d'Afrique du nord. Elles y sont venues de l'Orient en raison de l'ouverture inconditionnelle des pays de la région sur l'Orient. Bien plus, ces pays orientaux ont marginalisé nos pays, dont le votre, et leur civilisation amazighe ancienne qui s'étend sur plusieurs siècles ainsi que tout ce qui s'y rattache comme valeurs et fondements. Et l'ex président de la Tunisie, M. Mouncef Marzouki, a attiré l'attention sur ce fait quand il a affirmé que l'origine du toponyme d'Afrique est amazighe, toponyme qui a désigné l'actuel Tunisie, dénonçant l'indifférence des tunisiens à l'égard de leur réalité géographique et de la vérité ayant trait à leur civilisation.

En fait, les citoyens tunisiens comme leurs frères de tous les pays d'Afrique du nord sentent que leurs régimes tentent à les lier davantage à l'Orient arabe, à un tel degré qu'ils peuvent sacrifier leurs intérêts stratégiques dont font partie la sécurité et la stabilité. Et pour garantir ces deux derniers, nous estimons, au même titre que les spécialistes, que l'approche sécuritaire à elle seule reste insuffisante. Pour ce, nous insistons sur la revalorisation officielle de l'identité tunisienne, particulièrement, les fondements amazighes de Tunisie, qui prônent un système de valeurs et de principes complètement différents de ceux en vigueur en Orient et qui enfantent l'extrémisme et le terrorisme et qui ne respectent pas la vie.

Monsieur le Président,

Notre espoir était grand, du fait que la Tunisie post-révolutionnaire connaîtrait un changement dans cette direction. Nous sommes déçus suite l'élaboration de la constitution après la révolution, qui considère la Tunisie comme pays arabe qui ne diffère en rien des pays de l'Orient, bien que la majorité des tunisiens soient des amazighes arabisés et il existe encore parmi eux ceux qui communiquent avec leur langue millénaire amazighe, comme le font leur frères des autres pays d'Afrique du nord et qui se comptent par dizaines de millions. Ce qui a rendu notre espoir plus grand, tient au fait que le Maroc et l'Algérie ont pris conscience du danger inhérent à l'abandon des fondements amazighes et ont pris des initiatives pour la revalorisation de leurs spécificités amazighes. Bien que ces initiatives soient lentes, ils constituent quand même une reconnaissance et un point de départ. Mais la Tunisie a dévié de ce processus et a opté pour le retour aux mirages de

l'arabisation et de l'arabité des pays d'Afrique du nord. Malheureusement, le terrorisme est une des conséquences de ces mirages qui ont transformé, non seulement quelques jeunes tunisiens, mais aussi des jeunes nord africains, en kamikazes et en terroristes au service de l'Orient et de ses causes et contre leur pays et sa souveraineté.

Monsieur le Président,

Le terrorisme n'est pas né du néant, au contraire, il est parrainé par des pays et soutenu par des médias qui propagent ses idées. Et dans ce cadre, nous voulons attirer votre attention sur le rôle qatari : le monde entier est au courant de la relation entre cet émirat du golfe et les organisations djihadistes. Pour ce, l'ouverture de la porte tunisienne pour ceux qui agissent pour le compte de cet émirat ou ses médias peut aboutir à des résultats qui ne seront pas aussi différents de la situation que vit un autre pays de Tamazgha, à savoir la Lybie ; pays où l'intervention qatarie y a entraîné des résultats catastrophiques. Outre, à certains moments, l'émirat est parvenu à former des gouvernements, à distribuer des postes ministériels et à violer la souveraineté de l'Etat libyen de manière totale. Il a aussi facilité la propagation des adeptes de «Daech» qui ont orienté quelques jeunes tunisiens pour commettre des opérations terroristes, qui ont visé des secteurs vitaux de l'Etat tunisien, telles les opérations du musée Bardo et la plage Soussa. Pour cette raison, nous vous demandons, et nous demandons de même à nos frères libyens, de couper les relations diplomatiques avec le Qatar et tous les pays qui soutiennent le terrorisme en raison des conséquences inhérentes à la responsabilité de ces Etats qui apportent leur aide aux organisations extrémistes.

Monsieur le Président,

Nous appelons à l'adoption des principes de démocratie, de tolérance, de modération, d'égalité et de reconnaissance réciproque qui ont toujours trouvé leur place au sein des coutumes amazighes et du peuple amazighe auquel appartiennent les citoyens tunisiens et nord africains. Un peuple qui a construit et édifié une civilisation ancienne qui n'a porté atteinte ni aux femmes ni a coupé aucune tête. Même lors des invasions de l'Afrique du nord par les arabes, c'est une femme amazighe libre qui leur tint tête : la reine Tihya, à laquelle ils donnèrent le nom de Kahina la sorcière, car leur mentalité orientale ne pouvait admettre qu'une femme puisse gouverner un peuple. Et depuis, la mentalité orientale n'a guère changé, alors que les amazighes sont restés fidèles à leurs valeurs et adoptèrent un islam tolérant en cohérence avec leurs valeurs; un islam que des penseurs tels Averroès, Mohamed Arkoun et d'autres ont développé.

Cependant, actuellement, la région d'Afrique du nord connaît une propagation sans précédent de l'extrémisme et du terrorisme qui sont institutionnalisés dans les constitutions de la région par l'« orientalisation » et l'arabisation de ses peuples, en contradiction avec la vérité historique et la réalité géographique. Fait qui transforme les pays de la région en simple espace vitale pour les orientaux qui s'y déplacent pour servir leurs intérêts. En fait, le terrorisme et l'extrémisme restent fidèles à leurs promoteurs et leaders de l'Orient. Le danger consiste à ce que les Etats de la région poursuivent la politique d'ouverture sans garde-fous vis-à-vis de l'Orient, y compris par la négation de soi, le reniement d'une civilisation et de sa vérité identitaire.

Monsieur le Président,

Tout en se remémorant la célèbre déclaration du leader amazighe Massinissa « L'Afrique aux africains », réitérée après lui par le Président américain Barak Obama, nous vous demandons de reconnaître les fondements africains et amazighes de la Tunisie, par tous les moyens, non parce que nous sommes amazighes, mais parce que ceci va dans l'intérêt suprême de la Tunisie qui sera fidèle à son histoire, à sa civilisation et à son identité et protectrice de sa souveraineté en barrant la route à ceux qui veulent faire de ses citoyens de nouveaux afghans.

Veillez agréer, Monsieur le Président, l'assurance de notre considération fort distinguée.

Rachid Raha

Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe

## L'ASSEMBLÉE MONDIALE AMAZIGHE FRANCE (AMAF) INTERPELLE NICOLAS SARKOZY À PROPOS DE L'IDENTITÉ DU MAROC



A Monsieur Nicolas SARKOZY

Président du parti les Républicains de France.

Objet : Au sujet de votre déclaration « le Maroc, maillon fort du monde Arabe ».

Monsieur le président,

Vous avez déclaré lors de votre rencontre avec les membres du Parti Les Républicains à Casablanca le 21 juin 2015 que « le Maroc est le maillon fort du monde Arabe ». Aussi, est-il instructif, si vous l'ignoriez, de vous apprendre que la réalité sociologique, historique, culturel et identitaire ne sont pas des données qui corroborent votre thèse. Le qualificatif d'arabe, comme vous le savez certainement, est ethniquement et géographiquement limité à l'espace communément connu sous le nom de l'Arabie. Le Maroc, y a-t-il mieux que la République Française pour le savoir, vous en avez été le président, est une composante de l'espace géographique de Tamazgha, de l'Afrique du Nord, peuplée depuis des millénaires par une population qui a développé une identité, une culture et une civilisation propres: les amazighs. S'il est certain que le processus de l'évolution historique s'est soldé par un brassage des populations et des cultures, il n'en demeure pas moins que la population du Maroc demeure essentiellement amazighe et que le faisceau amazighe constitue la substance de sa culture et de sa personnalité. D'ailleurs, ce réflexe, non innocent, du rattachement automatique des communautés investies par la civilisation arabo-musulmane à l'identité arabe est de plus en plus contesté. En effet, des voix s'élèvent en Egypte, en Syrie, au Liban et en Iraq, entre autres, pour dénoncer l'idée délibérément orchestrée d'un peuple arabe élu de Dieu justifiant par voie de conséquence la suprématie de la race et de la culture arabes.

Cette mise au point étant faite, l'Assemblée Mondiale Amazighe en France (AMAF) estime que vos propos sont:

1)- un dénigrement de la lutte menée, tout au long de l'histoire, par le peuple Amazighe pour sa liberté, la reconnaissance de son identité et la mise en valeur de sa civilisation. C'est dans ce cadre, pour le rappeler, que s'inscrivent: les soulèvements orchestrés par Massinissa et Ygurtha, entre autres, contre l'occupation romaine, les combats de la reine Damia contre les conquêtes arabes au cours du VII-ème siècle, la formation des dynasties des almoravides et des almohades, la lutte engagée contre la campagne de pacification entreprise, au titre de l'acte du protectorat de 1912, par la France au début du XX-ème siècle, l'action menée par le mouvement amazighe contre la politique d'acculturation imposée au peuple marocain par l'élite arabophone adepte du panarabisme et du panislamisme. Elite portée au pouvoir avec l'aide de l'autorité du protectorat français en 1956 et dont les idées se sont développées grâce à la politique du Marechal Lyautey.

2)-Une négation de la contribution de l'élite intellectuelle amazighe à l'évolution de la civilisation humaine. Il suffit, à ce propos, de remémorer le rôle de la composante amazighe dans le développement de la civilisation pharaonique, l'apport du philosophe Apulée à l'épanouissement de la culture gréco-romaine et celui de Saint Augustin à la promotion du christianisme.

3)- Une remise en cause des dispositions de la constitution adoptée en 2011 qui s'orientent vers une plus grande compatibilité de l'identité marocaine avec la réalité sociologique, historique et culturelle du Maroc. Dispositions qui consacrent, contrairement aux constitutions précédentes qui définissaient à tort l'identité nationale autour du seul déterminant arabe, la diversité des composantes identitaires et culturelles de la société marocaine. Diversité dont le faisceau amazighe constitue la substance telle que le Roi a clairement précisé dans son discours du 09 mars 2011.

4)- Une insulte au militantisme du mouvement amazighe qui depuis des décennies lutte pour l'intégration de la société marocaine dans la sphère de la civilisation de la modernité à travers une rupture totale et définitive avec les valeurs de la culture du despotisme et de l'obscurantisme.

L'Assemblée Mondiale Amazighe en France, eu égard à la portée de vos propos, émet l'espoir de vous voir rectifier votre perception du Maroc et de son peuple à la lumière de la réalité historique, sociologique et identitaire et de leur aspiration au progrès, à la modernité et à la démocratie. Elle espère que cette rectification serait une marque de respect envers le peuple amazighe et pour la communauté nord-africaine installée en France qui est dans sa quasi-totalité de souche amazighe.

Veillez, Monsieur le président, croire à mon profond respect.

Monsieur Benaceur AAZAOUI

Le président de l'Assemblée Mondiale Amazighe en France.



## وجبة نظر

## الأمازيغية في حاجة إلى 20 فبراير أخرى



\* منتصر إتري

إلى حد كتابة هذه السطور، تكون قد مرة أربع سنوات بالتمام والكمال على الإقرار باللغة والثقافة الأمازيغية، لغة رسمية ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة، في الفصل الخامس من الدستور المعدل لواحد يوليوز 2011.

وكما يعرف الجميع فالإقرار برسمية الأمازيغية، جاء مباشرة بعد أول ظهور لحركة 20 فبراير في شوارع وساحات وأزقة ما يفوق

سبعون مدينة وقرية مغربية، تهتف جميعها بصوت واحد مؤحد نريد التغيير ولا بديل عنه، وما أن انتهى ذلك الصباح الممطر من يومه الأحد 20 فبراير 2011، حتى سارع النظام المغربي والدائرين به، إلى الإعداد والاستعداد بسرعة البرق للخروج بخطاب سمية في ما بعد بأنه تاريخي وأنه ثوري ... وهلم جرا من التوضيحات. خطاب كان في 9 مارس من ذات السنة، أي بعد أقل من أسبوعين من إحتجاج زهور الربيع المغربي، أعلن من خلاله على الخطوط العريضة لما بعد رياح الربيع الديمقراطي، تفنن فيه في الالتفاف على روزماتة مطالب الحركة العشرينية، ومن بين هذه المطالب، طبعاً مطلب الإعتراف الحقيقي والمنصف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية، المخزن أقر بها كذلك في الفصل الخامس من الدستور لكن بطريقته، وأضاف إليها بأنها رصيذا مشتركا لجميع المغاربة. طبل منّا كإمازيغن من طبل، وغنى من غنى، ورقص من رقص، وردد منا البعض بأن الأمازيغية صارت رسمية ومحمية بأعلى قانون في البلاد ألا وهو الدستور، فهنيئنا لنا بهذا الإنجاز، هكذا وصفوه في حينه.

اليوم يكون قد مرة أربع سنوات على هذا الإقرار المقيد بقوانين سميت بأنها تنظيمية، والتسمية الحقيقية هي أنها تكبيلية، ولكن بذلك أول شعب في العالم تقيد لغته في وطنه، وبالتالي نريد أن نتساءل: هل فعلا تمت دسترة الأمازيغية لغة رسمية في الدستور المغربي؟ وهل هناك مغربي واحد يشعر بأن المغرب صارت له لغتين رسميتين في دستوره؟ وهل حال الأمازيغية اليوم أحسن من الماضي القريب؟ وأين الحماية القانونية للغتنا كما ردد البعض من أبناء جلدتنا على مسامعنا في أكثر من مناسبة وغير مناسبة، طبعاً، الجواب واضح هنا للعيان، فلا منع الأسماء الأمازيغية توقف، ولا تدريس الأمازيغية حتى في المستوى الإبتدائي إستمر بل بالعكس تمت هناك تراجعات كثيرة في مجال التعليم، في عهد الدسترة، رؤية 2030 لإصلاح المنظومة التعليمية كما قدمها الوزير الوصي على القطاع، لا مكان فيه للأمازيغية الدسترة، لا باقظات والتشويرات الطرقية مكتوبة باللغة الرسمية، ولا واجهة عدد كبير من المؤسسات التابعة للدولة مكتوبة بها، لغة سكان المغرب الأولون الأقدمون ممنوع حتى الحديث بها داخل البرلمان المغربي والحجة المستفزة هي تأجيل لغة الأم للمغاربة إلى حين توفير «اللوجيستيك» الخاص بترجمتها إلى «العربية»، الأمازيغية آخر الاهتمامات التي تفكر فيها الأحزاب السياسية من واحد إلى أربعين، رئيس الحكومة المعروف بمعارضته الشديدة للأمازيغية وسبق له أن وصفها «بالشيونية» يرمي بكرة الفصل الخامس من الدستور في ملعب الجهات العليا والله وحده وبين كيران من يعرف من تكون هذه الجهة التي دائماً في الأعلى، سعد الدين العثماني رئيس المجلس الوطني للحزب الذي يقود الحكومة قال قبل أيام في ندوة بأنه شخصياً لا يعرف أين وصل ملف القوانين التنظيمية الأمازيغية ويا لا العجب العجاب!! النماذج كثيرة في هذا الصدد.

المؤكد هو أن الأمازيغية اليوم في حاجة إلى 20 فبراير أخرى تصدح حناجرها في شوارع المملكة، حينها فقط يمكن الإسراع في الإعتراف الحقيقي بالأمازيغية كلغة رسمية للمغاربة، وحينها فقط يمكن أن يعود لنا الأمل في التغيير المنشود في وطننا وإنصاف لغتنا وثقافتنا وهويتنا الأصلية المبنية على القيم الإنسانية النبيلة وثقافة التسامح والإعتدال وحب الحياة، لا ثقافة القتل وأكل قلوب البشر وبيع النساء وإعدام الأطفال الذي يحاول البعض أن يستوردها لنا ليقتل فينا روح الإنسانية، الأمازيغية في حاجة إلى 20 فبراير في ظل ما تعيشه الحركة الأمازيغية من الصراعات والتشتتات والانزواء للوراء ومتابعة المشهد التراجيدي الذي تعيشه لغتنا وثقافتنا من بعيد، وفي حاجة إلى 20 فبراير أخرى في ظل حملات مجانية يقودها أطراف منّا، وعلينا، كلما تحرك أحد منّا في شكل من أشكال المطالبة بحقوقنا المشروعة والمهضومة في وطننا، ببساطة نحن في حاجة لشكل احتجاجي آخر يجمع كل أطراف المجتمع المؤمنة بحقوقنا طبعاً من أجل شوط ثاني من التحركات من أجل التغيير المنشود، مقدمته دستور ديمقراطي حقيقي يقر برسمية الأمازيغية على أرضها.



الصافي مومن علي

المطروح من طرف المجتمع المدني والسياسي، فأنني مع ذلك لا أستطيع الجزم بقيامه بدوره بتبنيه، أو القول حتى بأنه هو الذي أوحى إليه ما أوحى.

المهم أن الحكومة أصبحت الآن مقتنعة بأن ملف تنزيل الأمازيغية، يعتبر بطبيعته شأنًا ملكيا، لعله أن الأمازيغية لما كانت تصنف سياسيا كقضية ذات حساسية خاصة لبعدها الاستراتيجي العميق، وكانت القضايا الحساسة بوجه عام تشكل بؤرة تؤثر خطيرة، فمن الحكمة أن ترفع هذه القضية إلى جلالته الملك، ليتخذ في شأنها التدبير اللازم، على غرار ما يفعل جلالته في تدبير القضايا الكبرى، كقضية الصحراء المغربية، وقضية المرأة، وقضية إصلاح منظومة العدل.

لهذه الأسباب كلها، الدستورية من جهة، والاستراتيجية من جهة أخرى، أرى أن مجلس الحكومة برئاسة رئيس الحكومة غير مختص نوعياً للبت في قانوني تفعيل الأمازيغية، على اعتبار أن الاختصاص يعود إلى المجلس الوزاري تحت رئاسة جلالته الملك، مما يكون معه تصريح السيد عبد الإله بنكيران في هذا الشأن سليماً وفي محله.

## تنزيل الأمازيغية أكبر من الحكومة

القانونين، سواء التي تنتمي منها إلى الأغلبية أو إلى المعارضة، وباختصاصاتها، مسألة التداول في القوانين التنظيمية، ولم يدرج هذه المسألة في الباب الخامس المتعلق باختصاصات مجلس الحكومة.

ثالثاً: لأن الأمازيغية باعتبارها قضية ذات بعد استراتيجي عميق، كما ورد في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان سنة 2012، فذلك ما يجعلها داخله أيضاً في مهام المجلس الوزاري المختص بمقتضى الفصل 49 من الدستور، في التداول في التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة.

رابعاً: لأن المحكمة الدستورية ستقضي لا محالة طبقاً للفصل 132 من الدستور، بعدم دستورية أي قانون لتنزيل الأمازيغية، ثبت صدوره من مجلس الحكومة في إطار ممارسته لاختصاصاته الواردة في الباب الخامس من الدستور، من منطلق أن ذلك القانون يجب أن يصدر من مجلس وزاري الذي يرأسه الملك، بوصفه قانون تنظيمي. وهكذا ففي الوقت الذي كانت فيه نصوص الدستور واضحة في جعل ملف تنزيل الأمازيغية شأنًا ملكيا بامتياز، فقد كان الجميع تقريباً يعتقد أنه شأن حكومي صرف، بدليل أن الحكومة في بداية عملها تعهدت في تصريحها الحكومي الأول بإدراج قانوني الأمازيغية ضمن القوانين المهيكلة التي تحظى بالأولوية في الإصدار، وبدليل أيضاً أن الحركة الأمازيغية بجميع مكوناتها كان لها نفس هذا الاعتقاد، مما جعلها تتوجه بمطالبها إلى الحكومة للتعجيل بإصدار ذلك القانونين، ولم يسلم منه كذلك المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وكذا بعض الأحزاب السياسية المهمة بصور ذلك

خلال إدراجه في الباب الثالث من الدستور المتعلق بالملكية وباختصاصاتها، مسألة التداول في القوانين التنظيمية، ولم يدرج هذه المسألة في الباب الخامس المتعلق باختصاصات مجلس الحكومة.

ثالثاً: لأن الأمازيغية باعتبارها قضية ذات بعد استراتيجي عميق، كما ورد في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان سنة 2012، فذلك ما يجعلها داخله أيضاً في مهام المجلس الوزاري المختص بمقتضى الفصل 49 من الدستور، في التداول في التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة.

رابعاً: لأن المحكمة الدستورية ستقضي لا محالة طبقاً للفصل 132 من الدستور، بعدم دستورية أي قانون لتنزيل الأمازيغية، ثبت صدوره من مجلس الحكومة في إطار ممارسته لاختصاصاته الواردة في الباب الخامس من الدستور، من منطلق أن ذلك القانون يجب أن يصدر من مجلس وزاري الذي يرأسه الملك، بوصفه قانون تنظيمي.

وهكذا ففي الوقت الذي كانت فيه نصوص الدستور واضحة في جعل ملف تنزيل الأمازيغية شأنًا ملكيا بامتياز، فقد كان الجميع تقريباً يعتقد أنه شأن حكومي صرف، بدليل أن الحكومة في بداية عملها تعهدت في تصريحها الحكومي الأول بإدراج قانوني الأمازيغية ضمن القوانين المهيكلة التي تحظى بالأولوية في الإصدار، وبدليل أيضاً أن الحركة الأمازيغية بجميع مكوناتها كان لها نفس هذا الاعتقاد، مما جعلها تتوجه بمطالبها إلى الحكومة للتعجيل بإصدار ذلك القانونين، ولم يسلم منه كذلك المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وكذا بعض الأحزاب السياسية المهمة بصور ذلك

ذلك ما صرح به رئيس الحكومة السيد عبد الإله بنكيران في اللقاء التنسيقي المعلق الذي جمعه بزعماء أحزاب الأغلبية، لتبريره غياب الأمازيغية في إنجازات الحكومة، مؤكداً أن هذا الملف يحتاج لتدخل جهات عليا، لأنه أكبر من حكومته على حد قوله.

وإذا ما قرأنا هذا التصريح قراءة قانونية فيمكن القول أنه يتكيف بالدفع بعدم اختصاص الحكومة نوعياً في إعداد القوانين التنظيمية المنصوص عليهما في الفصل الخامس من الدستور، على اعتبار أن تنزيل الأمازيغية يقوم بالدرجة الأولى والأساسية على وضع هذين القانونين، فهل كان إذن، رئيس الحكومة محقاً من الوجهة الدستورية في إحالة ملف الأمازيغية على المؤسسة الملكية، باعتبارها التي تمثل الجهات العليا المعنية في تصريحه؟

أعتقد أنه محق في ذلك استناداً للأسباب التالية:

أولاً: لأنه لما كان الفصل الخامس من الدستور يربط تفعيل ترسيم الأمازيغية بالقانونين التنظيميين الواردين فيه، ولم يكن الفصل 92 المتعلق باختصاصات مجلس الحكومة تحت رئاسة رئيس الحكومة، يمنح لهذا المجلس حق التداول في مشاريع القوانين التنظيمية، جاعلاً هذا الحق من اختصاص المجلس الوزاري الذي يرأسه جلالته الملك طبقاً للفصلين 48، و49 من الدستور، فإن كل هذه المعطيات القانونية تعكس بوضوح قصد المشرع المتمثل في ضرورة صدور قانوني الأمازيغية تحت إشراف جلالته الملك في مجلس وزاري، وليس تحت إشراف رئيس الحكومة في مجلس الحكومة.

ثانياً: لأن المشرع أفصح عن هذا القصد بشكل جلي، من

## المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

## يخلد ذكرى ترسيم الأمازيغية بقاء مع فاعلين مدنيين وسياسيين



بمناسبة ذكرى ترسيم الأمازيغية، نظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بمقره، لقاء مع ثلة من الفاعلين في مجالات الفكر، والثقافة، والسياسة، ومن المجتمع المدني، يوم 15 يوليوز 2015.

جاء الدستور الجديد للمملكة سنة 2011 ليرسم معالم المسار الواعد للتحولات الجوهرية التي يعيشها المغرب في شتى المجالات، وخاصة منها ما يتعلق بالتركيز على المكونات الأساسية لهويته الحضارية واللغوية والثقافية المتسمة بوحدة وتنوع وتكامل عناصرها. ويأتي في صلب هذه التحولات إقرار الدستور الجديد للأمازيغية لغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية، واستشراف صدور القوانين التنظيمية الخاصة بتفعيل ترسيم الأمازيغية وإنشاء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وقد دأب المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على الإحتفاء بذكرى إقرار الطابع الرسمي للأمازيغية في دستور المملكة، بغاية نشين ما تم تحقيقه منذ خطاب أجدير سنة 2001، على مختلف الأصعدة، وكذلك بهدف تعميق الحوار مع مختلف الشركاء المؤسساتيين والفاعلين في الحقل السياسي، ومع المجتمع المدني، حول الأسئلة الكبرى المتعلقة بأجراً ترسيم الأمازيغية وإدماجها الفعلي في

مختلف المجالات الحيوية. وبهذا الصدد، ينظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بمقره، لقاء مع ثلة من الفاعلين في مجالات الفكر، والسياسة، والمجتمع المدني، يوم 15 يوليوز 2015، ابتداء من الساعة السادسة مساءً.

## مواعيد

• مهرجان الثقافة  
الأمازيغية 2015

في سياق الدينامية التي عرفتها القضية الأمازيغية على فترات متعددة منذ الخطاب الملكي التاريخي بأجدير سنة 2001 مروراً بخطاب 9 مارس وصولاً إلى دستور 2011 وقبل ذلك نضالات الحركة الثقافية الأمازيغية، وفي إطار التأخر الحاصل لدى الحكومة في إخراج القانون التنظيمي لتزليل الطابع الرسمي للأمازيغية، وتماشياً مع استراتيجية الجمعية لترسيخ قيم التعدد الثقافي واللغوي في إطار الوحدة الوطنية، تنظم جمعية أدرار كرسيف فعاليات الدورة التاسعة للمهرجان الوطني للثقافة الأمازيغية تحت موضوع «الأمازيغية، الجذور والامتداد» وذلك أيام 27 - 28 و 29 يوليوز 2015 بمدينة كرسيف، ويهدف هذا المهرجان الذي ينظم بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وكالة تنمية أقاليم الشمال وبدعم من وزارة الثقافة، عمالة إقليم كرسيف، المجلس الجهوي لتأزرة السميحة تاوانات والجماعة الحضرية لكرسيف إلى مجموعة من الأهداف نذكر منها: المساهمة في التعريف بالمؤهلات الثقافية والفنية الأمازيغية، تشجيع الفرق الفنية من خلال المشاركة للتعريف بها وتكريمها خلال فعاليات المهرجان، خلق أنشطة فنية ترفيهية لسكان المدينة والإقليم، المساهمة في نشر ثقافة التسامح ومحاربة كل أشكال العنف والتطرف والإرهاب والمساهمة في تشجيع السياحة الثقافية.

ويتضمن برنامج النسخة التاسعة للمهرجان مجموعة من الأنشطة الثقافية، الفنية والفكرية منها: معارض للمنتوجات الأمازيغية (النسيج، منتجات الحرفاء، الكسكس، الملابس، التحف القديمة...) يشارك فيها كل من: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، محمد عشار، تعاونية السلام، جمعية هوراء للأسرة القروية، جمعية إزمين، تعاونية النور، جمعية صاكا للتضامن النسوي، المصممة نعيمة قرشعبان، جمعية التواصل النسائية وجمعية أحجام كما ستعظم سهرة فنيتين تحييها كل من: مجموعة الفنان حكي المختار، الفنان حفيظ المسكيني، مجموعة رشيد العلالي، مجموعة أحيديوس يطو تزلماط، مجموعة أحيديوس أمو عين الشكالي، مجموعة أحيديوس تيطاوين مجموعة زكرياء الخينفري، مجموعة النهضة للفولكلور الشعبي، مجموعة الخير للفولكلور والغناء الشعبي، مجموعة أحيديوس أغيلو إزم والشاعر أحمد منصف (بركين - كرسيف) بالإضافة إلى تقديم لأول مرة في المنطقة الشرقية سمفونية الركادة يشارك فيها أربعة وعشرون فناناً من إقليم كرسيف، إلى جانب تنظيم ورشات تكوينية في تعليم القراءة والكتابة بالحرف الأمازيغي تيفيناغ، وعرض فيلم سينمائي بعنوان «أغرابو» لمخرجه أحمد بايدو والندوات الفكرية أهم مواضيعها: الأمازيغية في العارم، ثنائية التقسيم الجغالي والهاسي المعيار، المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية أي مستقبل للأمازيغية؟ والإبداع السينمائي الأمازيغي - الواقع والأفاق، كما سيوقع كتاب تحت عنوان «من رجالات أيت وراين كرسيف، محمد بن عبد الكريم أيت صباح، مؤلفه الأستاذ سعيد أريديف.

## • معرض الكتاب

تنتهي شركة «Protechprint» إلى علم كافة القراء و الكتاب والمثقفين والناسخين والمهتمين بالشأن الثقافي بشكل عام، أنها بصدد التحضير لمعرض الرباط الدولي للكتاب في دورته الثانية والتي ستعقد خلال شهر أكتوبر 2015.

ويكتسي هذا المعرض، والذي شهدت دورته الأولى التي نظمت السنة الماضية نجاحاً باهراً، طابعاً خاصاً؛ إذ يشكل محطة متميزة في المشهد الثقافي الوطني من خلال التعريف بالإنتاجات الجديدة سواء فيما يتعلق بالمشورات الورقية أو الرقمية، كما يشكل مناسبة لتبادل الخبرات في مجالات التأليف والنشر.

وتسعى هذه الظاهرة الثقافية والتجارية إلى أن تكون فرصة سنوية وموعداً جديداً للمغاربة مع الكتاب والثقافة والإبداع بشكل عام، حيث تهدف بالأساس إلى توسيع دائرة معارض الكتاب بالمغرب، والتعريف بالإنتاج الجديد في مجالي النشر الورقي والإلكتروني؛ ودعم ما تراكم من تجارب في هذا المضمار، وخلق فرصة أخرى لرواج الكتاب؛ وتبادل التجارب والخبرات حول حقوق التأليف والنشر؛ واكتشاف طاقات ومؤهلات السوق المغربية في هذا المجال. وعلى غرار النسخة الأولى، من المتوقع أن تعرف الدورة الثانية من معرض الرباط الدولي للكتاب هذه السنة اهتماماً متزايداً من طرف مختلف الفاعلين في مجال النشر والكتاب، حيث سيشكل فرصة للناسخين ومختلف الفاعلين في مجال النشر والكتاب لتعريف القراء عن قرب على منتجاتهم التي تعكس المؤهلات الثقافية والمعرفية العالية المختلفة. كما ستعكس المعارض ندوات ولقاءات ثقافية وعلمية عدة.

«تاييرين واكال»  
تخلد الذكرى الرابعة لترسيم اللغة  
الأمازيغية

تخلد جمعية «تاييرين واكال»، بشراكة مع وزارة الثقافة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والخطوط الملكية المغربية و«إفريقيا غاز» و«إتصالات المغرب» وجامعة ابن زهر وكلية الآداب والعلوم الإنسانية باكاوير والمجلس الإقليمي لتزيت والمجلس البلدي لتزيت، الذكرى الرابعة لترسيم اللغة الأمازيغية في دستور المملكة المغربية، بتنظيم ملتقى دولي بمدينة تيزت يوم 24 و 25 يوليوز الجاري تحت عنوان «الدراسات الأمازيغية في الجامعات والمعاهد الوطنية والدولية».

وتتوزع فقرات برنامج الملتقى، الأول من نوعه ببلادنا، إلى ندوات موضوعاتية ونقاشات أكاديمية وأنشطة فنية وثقافية وأدبية. حيث سيكون المشاركون على موعد مع ندوات حول «راهنية تدريس الأمازيغية في الجامعات الغربية وشمال إفريقيا»، بمشاركة ممثلين عن دول فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا والجزائر. وسيشارك في أشغال هذه التظاهرة الأكاديمية ثلة من الأساتذة الأجلاء، ضمنهم الحسين مجاهد، موسى محراز، فؤاد الساع، بلقاسم الجطاري (المغرب) مصطفى بنحمو (الجزائر) نورا تيكزيرا (تيزي وزو) عبد المجيد كوريش (بجاية الجزائر) كاترين أوفمان (الولايات المتحدة الأمريكية)، كارلوس مورسيا (إسبانيا) حسن العكير (غرناطة/إسبانيا) فيرموندو بريك ناتلي (إيطاليا)، رشيد رضوان، كمال نايت الزراد (فرنسا).

وبالموازاة مع ذلك، سيحتضن بهو دار الثقافة معرض حول الموروث الثقافي والحضاري الأمازيغي «أزط»، من خلال أروقة عرض حلي ومجوهرات المرأة الأمازيغية، ورواق «أنوال أمازيغ» لعرض أبرز الأكلات والأطباق في المجتمع الأمازيغي، ورواق «ميكا رباب»، علاوة على رواق حول حصيلة مجهودات لتعزيز مكانة اللغة الأمازيغية في دائرة البحث العلمي.

هذا إلى جانب أمسية فنية يحييها عدد من رواد الأغنية الأمازيغية وعلى رأسهم الفنانة فاطمة تيعمرانت وسمفونية الحسن ادهمو، وبنات اللوز، وخلال هذا الحفل الفني سيتم تكريم الفنان الرئيس «مبارك بوهدا».

ومن أجل تعزيز العمل التنسيقي والشاركي والتبادل الثقافي، سيتم توقيع اتفاقية شراكة بين المركز الثقافي الأمازيغي بغرناطة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية باكاوير. وسيستغل هذا الملتقى عدد من الأنشطة الموازية أبرزها تنظيم حفل ديني لفائدة طلبة وأطر المدرسة العتيقة «ارسموكن» وعرض أفلام وثائقية وتكريمات وعشاء مناقشة.

مسيرة تنديدية بسبب حرمان تلاميذ وتلميذات أزلاف  
من مؤسسة تعليمية

\* يونس لوكيلي



عرفت بلدة أزلاف الواقعة على بعد 30 كيلومترا من إقليم الدريوش شمال المغرب، صباح يوم الجمعة إضرابا عاما أعلنته اللجنة المركزية لتتابع الشأن المحلي تنديدا بالتهميش الذي تعرفه الجماعة، واحتجاجا على توقف المقاول المكلف ببناء إعدادية أزلاف عن العمل لأزيد من ثمانية أشهر، فضلا عن

التأخر في الأشغال التي انطلقت منذ 2012 ولا تزال حتى الآن في منتصفها.

وقد شمل الإضراب كل المحلات التجارية والمقاهي والمطاعم وبنائعي الخضار واللحوم، باستثناء الصيدلية المركزية، التي ارتأت اللجنة عدم شملها بالإضراب، وفي المساء انطلقت مسيرة احتجاجية حاشدة التأم فيها الشيوخ والشباب رافعين شعارات منددة بالتهميش الذي طال المنطقة من قبيل «ما نموت ما ندار، رحق ناغ ييودار»... وهم يجوبون شوارع أزلاف انطلاقا من ساحة المسجد المركزي مروراً بمقر بناء الإعدادية، وصولاً إلى المدرسة الابتدائية، حيث نظمت وقفة احتجاجية استهدفت الوزارة الوصية عن قطاع التعليم.

وطالب المحتجون من خلالها بضرورة الإكمال الفوري لأشغال بناء الإعدادية، كما طالبوا كذلك المسؤولين بإكمال الشطر الثالث من التهيئة الحضرية، والزيادة من عدد «الطاسكيات» لفك العزلة، وكذا التسريع من وتيرة بناء ملعب أزلاف وطرقها القروية، لتختتم هذه المسيرة بتلاوة البيان الختامي للظاهرة من طرف أحد أعضاء اللجنة المركزية، الذي شد على ضرورة مواصلة أشغال بناء الإعدادية في أقرب الأجل، كما تودع بخطوات تصعيدية في حال لم يستأنف المقاول المكلف بالبناء أشغاله في الأيام القليلة القادمة.

علما أن إعدادية أزلاف، كان من المفترض أن تنطلق الدراسة بها بداية موسم 2012-2013، أي منذ 3 سنوات، كما كان قد وعد بذلك عامل الإقليم ساكنة أزلاف يوم 2 سبتمبر 2011 في اجتماع معه بمقر العمالة بعد مسيرة شعبية قطعت 30 كيلومترا إلى الدريوش. إلا أن المدة بين الوعد وبداية التنفيذ بلغت سنة كاملة، فلم تنطلق أشغال البناء إلا في نهاية 2012، ومع ذلك فقد استتبش السكان خيرا ورجوا أن يكون موسم 2013-2014 هو منطلق الدراسة بالمؤسسة الجديدة، إلا أن الأشغال كانت أبداً من ذلك بكثير، فقد وصل موسم 2014-2015 وتم تعيين مدير إعدادية أزلاف وأطرها، لكن أشغال بناء المؤسسة لم تكتمل بعد، بل لا تزال في بدايتها، قبل أن يعلن المقاول توقفه نهائياً عن العمل في بداية نفس الموسم ضاربا أحلام أبناء المنطقة عرض الحائط. هؤلاء الأبناء الذين يضطرون للإنتقال المبكر عن الدراسة بسبب البعد وغلاء تكلفة النقل المدرسي غير المهيكل بالمنطقة، وحتى الذين توفرت لهم مصاريف التنقل وتمكنوا من الالتحاق بإعدادية كاسيطا المجاورة فإنهم يعانون مشاكل عدة من قبيل الإزدحام في «الطوبيسات» إلى التشرذم في الأرقعة خلال ساعات الفراغ الطوال، زد على ذلك أن عددا كبيرا من تلاميذ وتلميذات أزلاف لا يجدون مكانا لهم في دور الطلبة إلا بعسر.

لذلك فإن ساكنة أزلاف تودع خلال الوقفة أنها لن تبقى مكتوفة الأيدي أمام معاناة أبنائها، بل خاضت وستخوض -حسب المنضمون- مجموعة من العمارك النضالية من مظاهرات ووقفات احتجاجية وجمع لائحة توقيعات، لا لتفيء بل فقط لمواصلة أشغال بناء الإعدادية وتجهيزها حتى تتسنى لأبناء المنطقة الدراسة بها في موسم 2015-2016.

## الدورة الثالثة لملتقى تيكري بأكلو لفواكه البحر والأسماك

جميع سلاسل الإنتاجية الفلاحية، ومختلف أنواع الصناعات التقليدية، بالإضافة إلى أروقة خاصة بالمنتجات البحرية والرياضات البحرية والمدعم هذه السنة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتزيت، وكذا تنظيم يوم دراسي احتفالاً باليوم الوطني للتعاونيات حول موضوع «الحركة التعاونية بالجهة والأفاق المستقبلية» بتنسيق مع المكتب الجهوي للتنمية والتعاون باكاوير، كما ستعظم أنشطة مدعمة للحركة السياحية البيئية بالجماعة ممتثلة بتظاهرة الألعاب الرياضية البيئية البحرية بتنسيق مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بمناسبة حصول شاطئ أكلو للمرة الرابعة على اللواء الأزرق، ويظم البرنامج البيئي النسخة الثالثة من مسابقة الرمي بالقصبة بتنسيق مع جمعية إيصوح لمهنيي الصيد بالقصبة، ومسابقة التلال الرملية للأطفال، وتظاهرة ركوب الموج للجمع، وحملات للنظافة بتنسيق مع جمعية تيزت سرف، وكذا تنظيم ألعاب رياضة الطيران الحر الخفيف والرياضي بتنسيق مع جمعية تيزت للرياضة والسياحة البيئية، ومسابقة أكواتيك للتزلج البحري، ويظم البرنامج كذلك فقرات توعوية صحية لفائدة المرأة والطفل بتنسيق مع مذبوبة الصحة بتيزت، وأنشطة تربوية وترفيهية، وورشات ثقافية حول حروف تيفيناغ لفائدة تلاميذ مدرسة سيدي بنوار وإدوالحيان بتنسيق مع نيابة التعليم بتيزت، إضافة إلى فقرات لتكريم فعاليات محلية من مختلف المجالات، كما يتخلل البرنامج العام للملتقى عرض لأخر أنواع الأزياء التقليدية الأمازيغية المحلية للمصمم محمد موش والمصممة فاطمة باعزي تابودرات، بفضاء ميميد بيتش بسيدي بوالفضائل، والمسابقة الإقليمية لرمي الصخون الشاطئية بتنسيق مع جمعيات القنص بتيزت، وأنشطة شبابية مختلفة.

وفي المجال الفني، سيتم تنظيم دورة الفنون الشعبية، بمشاركة فرق محلية وجهوية ووطنية لأحواش وعيساوة وكناوة وعبيدات الرما، بالإضافة إلى فقرات أكروا، مع فقرات فكاهية مختلفة، بفضاء شاطئ سيدي موسى بأكلو.

## مغاربة يتضامنون مع تونس ضد الإرهاب



نظمت مجموعة من الفعاليات الحقوقية والسياسية وموطنات ومواطنون مغاربة، وقفة تضامنية رمزية مساء أمس الثلاثاء 30 يونيو، أمام السفارة التونسية بالرباط، للتعبير عن تضامنهم مع الشعب التونسي عقب الهجوم الإرهابي، الذي استهدف صباح يوم الجمعة الماضي، فندقا سياحيا، وأودى بحياة 38 سائحا أجنبيا.

ورفع المتضامنون شعارات منددة بالهجوم الإرهابي الذي استهدف تونس، مرددين شعارات من قبيل «الإرهابي يا جبان .. تونس لا تهان»، «تونس أرض حرة .. والإرهاب إطلع برا»، وغيرهما من الشعارات المناوئة للإرهاب، كما رفعوا الأعلام التونسية إلى جانب لافتات تدعو جريئة فندق سوسة، مؤكداً في السباق ذاته عن وقوفهم إلى جانب الشعب التونسي في محنته، ودعمه حتى تحقيق مشروعه الديمقراطي.

## بني بوفراج: معاناة الساكنة مع الكلاب الضالة

محمد ورياشي

بوفراج، مما يجعلنا ندق ناقوس الخطر جراء هذا الوضع الذي يهدد صحة وسلامة ساكنة مركز جماعة بني بوفراج والوافدين عليها.

ونسجل في هذا الصدد تماطل الجهات المسؤولة في التدخل للحد من الزيادة والتوالد المهول للكلاب الضالة في ظل غياب الملاحظ (حسب الساكنة) للتغلب على الظاهرة والقضاء عليها. هذا فضلا عن مخاوف الساكنة من أعراض مرضية قد تنقلها هذه الكلاب الضالة خاصة وأنها مقبلون على فصل الصيف.

لا زالت ساكنة مركز جماعة بني بوفراج (المرج) تشتكي من ظاهرة إنتشار الكلاب الضالة، التي أصبحت تجول وتصل في شكل أسراب، مما يولد مخاوف لدى الساكنة عامة ويخلق الرعب لدى فئة الأطفال خاصة؛ ناهيك عن حالة الإزعاج الدائمة التي يسببها نباحها المتواصل طيلة الليل.

ولعل ما يزيد الطين بلة هو تواجد الكلاب الضالة حتى بقرب مقر الجماعة القروية بني

## غرداية.. خسائر بشرية ومادية واعتقالات في صفوف الأمازيغ بعد هجمات دموية برعاية النظام

للأسلحة النارية، حيث قام الرئيس بوتفليقة بتكليف قائد الناحية العسكرية الرابعة بـ «الإشراف على عمل مصالح الأمن والسلطات المحلية المعنية من أجل استتباب النظام العام والحفاظ عليه عبر ولاية غرداية».

وانتشرت يوم الأربعاء 08 يوليوز حسب ما نقلته جريدة الشروق، فرق من نخبة القوات الخاصة وأحكمت سيطرتها نهائيا على الوضع في جيوب المدينة، كما حلقت طائرات هليكوبتر مزودة بكاميرات رقمية تابعة لجهز الدرك الوطني لرصد تحركات الملتزمين.

وأمر بوتفليقة كذلك، الوزير الأول الجزائري بـ «السهر بمعوية وزير العدل حافظ الأختام على أن تتكفل النيابة العامة بسرعة وبحزم بكل خروقات القانون عبر ولاية غرداية لاسيما المساس بأمن الأشخاص والممتلكات».

كما كلف الحكومة بـ «السهر تحت سلطة الوزير الأول على التسريع بتنفيذ البرامج المسطرة بهدف بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعودة الأمور إلى مجاريها الطبيعية عبر إقليم ولاية غرداية».

ولكن قرارات السلطات الجزائرية التي لم تخرج عن إطارها السابق بإستثناء تكليف الجيش بالأمن في المدينة ينظر إليها المزابيون الأمازيغ بحذر، خاصة وأن قرارات مشابهة اتخذتها السلطات الجزائرية فيما سبق لم تحل دون تجدد الهجمات ضد الأحياء الأمازيغية المزابية، وكذلك نظرا لإستهداف النشطاء الحقوقيين المزابيين مباشرة بعد الأحداث بتهمة غريبة روجت لها وسائل إعلام النظام وأسمنتها «التحريض السياسي والديني».

### \* أمازيغ المزاب والمغرب يحتجون نصره لغرداية ويطلقون حملة تضامنا واسعة

إطارات الحركة الأمازيغية بالمغرب ندت على نطاق واسع بما وصفته بـ «الجرام والهجمات الوحشية ضد أمازيغ المزاب في ولاية غرداية الجزائرية»، وأصدرت جميعها بيانات الشجب والتنديد والتضامن، كما وجهت الفعاليات الأمازيغية بعدد من المدن الكبرى دعوات للتظاهر والإحتجاج ضد ما يتعرض له أمازيغ المزاب بتواطؤ من النظام الجزائري.

وخرج أمازيغ المغرب في وقفات احتجاجية حاشدة ليلة يوم السبت 11 يوليوز 2015، في كل من أكادير والدار البيضاء والرباط، ويوم الأحد 12 يوليوز في طنجة، ويوم الأربعاء 15 يوليوز في بيوكري، تعبيرا عن غضبهم الشديد واحتجاجهم البالغ على ما أسموه «القتل والدمار والقمع الممنهج من قبل النظام الجزائري لأمازيغ المزاب الذين يتعرضون لهجمات وحشية من قبل مليشيات عرب الشعانبة المدعومة من طرف السلطات الجزائرية»، والتي أسفرت مؤخرا عن مقتل العشرات وجرح وتهجير المئات نتيجة استعمال مليشيات الشعانبة للأسلحة النارية ضد مدنيين عزل.

ورفع الأمازيغ المغاربة شعارات تضامنية ومساندة لأمازيغ المزاب ومدنعة بسياسات النظام الجزائري الذي قام بإعتقال العشرات من أمازيغ المزاب موازاة مع كل ما يتعرضون له، كما حاول استغلال الأحداث الدموية لتصفية النشطاء الحقوقيين المزابيين، وذلك بإعتقال العشرات منهم وفي مقدمتهم كمال الدين فخار، بطريقة عنيفة لم تراعي حتى القوانين الجزائرية نفسها، حيث تم الهجوم على أمازيغ المزاب بالعبارات النارية والغاز المسيل للدموع وهم يؤدون صلاة التراويح قبل إعتقال النشطاء المزابيين الذين تعرضوا بعد ذلك للحرمان من أسط حقوقهم بما فيها الأكل في المركز الولائي للأمن الجزائري، إلى جانب تحويزهم في الإعلام التابع للنظام، وتلفيق تهم خطيرة لهم قد تكون نتيجتها عشرات السنوات من السجن.

أمازيغ المغرب الذين حجوا إلى ساحة الود في أكادير وساحة الأمم المتحدة بالدار البيضاء وأمام البرلمان المغربي في العاصمة الرباط وإلى ساحة الأمم في طنجة ومركز مدينة بيوكري، طالبوا بإطلاق سراح المعتقلين من أمازيغ المزاب وفي مقدمتهم كمال الدين فخار، كما طالبوا المجتمع الدولي بالتدخل لوضع حد لمأساة إخوانهم الأمازيغ، وحملوا كامل المسؤولية للنظام الجزائري، هذا الأخير الذي يحظى بكره شديد لدى الأمازيغ جراء سياساته الدموية ضدتهم التي كانت نتيجتها مئات القتلى والجرحى والمعتقلين بالقبائل ووادي أمزاب.

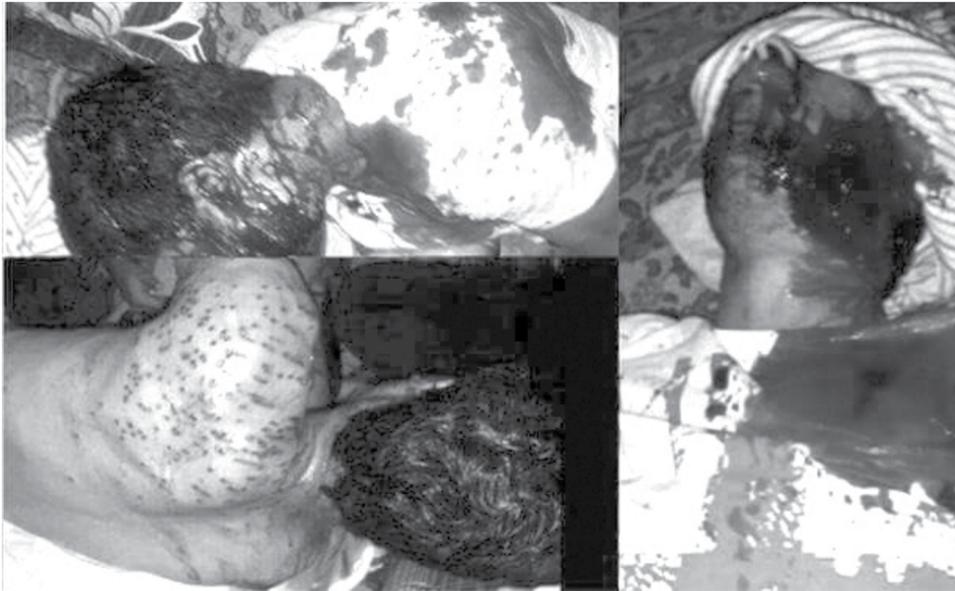
بدورهم خرج أمازيغ المزاب القاطنين خارج ولاية غرداية بمدن الجزائر وفي أوروبا وفي وقفات احتجاجية للتنديد بما يتعرض له إخوانهم في وادي مزاب على يد مليشيات مدعومة من نظام العسكر في الجزائر، ونظما احتجاجات حاشدة في عدة مدن جزائرية ضمنها العاصمة، كما أعلن تجارهم لأيام بمختلف

في التعدي على حقوق معتقلي أمازيغ المزاب ومحاوله إذلالهم والمساس بكرامتهم؟ كل هذا لأنهم أمازيغ يحافظون على هويتهم ويطالبون بحقوقهم بكل الطرق السلمية والقانونية، وعلى رأسهم الدكتور كمال الدين فخار وذلك بمراسلة المنظمات الحقوقية والأمازيغية والهيئات الأمامية خاصة التقرير الأخير الذي يطلب فيه من الأمين العام للأمم المتحدة حماية الشعب المزابي الذي يتعرض للتطهير العرقي والتهجير القسري. في حين يبقى التكفيريون والمحرضون على السلب والنهب والحرق والقتل بالسلاح الناري يتمتعون بالحرية لحد الآن».

وجددت مؤسسة تيفاوت في ختام بلاغها مناشدتها لجميع الشخصيات المستقلة والمنظمات الحقوقية والأمازيغية والهيئات الأمامية وجميع ذوي الضمائر الحية والحررة في العالم، بالضغط على النظام الجزائري لإطلاق سراح الدكتور كمال الدين فخار وجميع المعتقلين المزابيين.

### \* النظام الجزائري يحمل المغرب مسؤولية أزمة غرداية

بالموازاة مع اعتقال نشطاء أمازيغ المزاب استمر النظام الجزائري في حملة إعلامية يبدوا أنها مدروسة على أعلى المستويات لشيطنة أمازيغ المزاب وعلى رأسهم الدكتور كمال فخار الدين، حيث أوردت يومية النهار، أن «ما يعرف بالناشط الحقوقي، كمال



الدين فخار، لجأ إلى الاستعانة بالقنوات المغربية التي خصصت تغطية خاصة لزيادة تأجيج الوضع في الولاية، حيث راح يلقي تدخلات عبر الهاتف يحاول فيها زرع الفتنة بين سكان غرداية» في إشارة من البومبية الجزائرية لتدخل كمال الدين فخار على قناة ميدي1، مضيفا أن كمال الدين «يدعو المنظمات الدولية للتدخل في الوضع الداخلي للجزائر، الذي كان يصوره على أنه متازم ويبدو وكأنه حرب تصفية عرقية قائمة في هذا البلد»، واتهمت ذات البومبية كمال الدين فخار الذي وصفته بـ «رأس الفتنة في غرداية» بالقيام بزيارات متتالية إلى الرباط من أجل تلقي ما سمته «الدعم من المخزن المغربي، لإثارة الفتنة في غرداية وتهديد استقرار الوحدة الوطنية الجزائرية».

يومية النهار وقناة الشروق نيوز ومواقع وقنوات إعلامية عديدة مقربة من النظام الجزائري وفي استراتيجية إعلامية يبدوا أنها تحت إشراف مباشر من المخابرات الجزائرية، كما سبق وأشرفنا، أوردت قبل القبض على نشطاء أمازيغ المزاب الخبر بأكثر من عشر ساعات تحت عناوين تحريضية من قبيل «النائب العام يعطي أمره بالقبض على كمال الدين فخار رأس الفتنة في غرداية وأتباعه»، كما لم تتردد ذات الوسائل الإعلامية في شن حملة تهدف إلى تصدير أزمة غرداية للخارج وربطها بالمغرب، واستثمار صراع النظام الجزائري مع المغرب حول الصحراء المغربية، وصرف أنظار الجزائريين عن مسؤولياته المباشرة في كل الأزمات والكوارث التي يعاني منها الجزائريون.

### \* بوتفليقة يلجأ للجيش بعد فشل الأمن والدرك وتورطهما في الأحداث

نتيجة توالي الإنتقادات الداخلية والخارجية للأمن والدرك الجزائريين واتهامهما بالتورط في الأحداث ودعم عرب الشعانبة ضد الأمازيغ المزابيين بأمر من النظام الجزائري، استنفر ما حدث بغرداية مؤخرا السلطة الجزائرية بشدة خاصة بعد استعمال واسع

من المصلين من بينهم قاصرين. وجدد مندوب التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر نداءه إلى كل الأمازيغ للوقوف إلى جانب شعب أمازيغ أت أمزاب، والتنديد بشدة والضغط على الدولة الجزائرية حتى يتم اطلاق سراح فخار كمال الدين ومن معه.

هذا وكانت النهار الجزائرية قد أوردت ساعات قبل إعتقال النشطاء الأمازيغ أنه «بعد المشادات الدامية التي شهدتها ولاية غرداية والتي راح ضحيتها 22 قتيلًا ومئات الجرحى أصدر النائب العام، صباح يوم الخميس 09 يوليوز، أمرا بالقبض ضد كمال الدين فخار وأتباعه، كما تم الشروع في حملة توقيف للمحرضين على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تم توقيف 27 شخصا من طرف مصالح الأمن».

من جانبها أوردت قناة الشروق نيوز الجزائرية ووسائل إعلام جزائرية أخرى نفس الخبر بنفس تحريضي ضد كمال فخار الدين والنشطاء المزابيين الأمازيغ، الذين يعملون على فضح حقيقة ما يحدث من مجازر تقع تحت أعين السلطات الجزائرية ويتواطئ منها.

وجاءت تلك الاعتقالات بعد يوم واحد من تعرض أمازيغ المزاب لهجمات وحشية من طرف عرب الشعانبة، أسفرت عن مقتل العشرات منهم وجرح المئات بالإضافة إلى تهجير مئات العائلات المزابية وتخريب محلاتها ومنازلها ومزارعها، في ظرف لا يتعدى ثمانية وأربعين ساعة، ويرجع حجم الخسائر

الكبيرة إلى انسحاب قوات الأمن والدرك الجزائري وتركها الساحة للمليشيات الملتزمين التي نصبت كذلك حواجز على الطرق قامت بإعتراض عدد من سيارات المزابيين الأمازيغ قبل أن تقدم على تخريبها وحرق من بداخلها أحياء.

واتهمت منظمات حقوقية وسياسية ووسائل إعلام داخل وخارج الجزائر في هذه الأحداث السلطات الجزائرية بالتورط فيما وقع، ما دفع بهذه الأخيرة إلى التحرك على نحو انتقائي ضد النشطاء الحقوقيين المزابيين الذين عملوا طوال سنوات على مراسلة المنظمات الدولية المختلفة ونشر أشرطة فيديو وصور تظهر بوضوح الأمن الجزائري وهو يدعم ويحمي ملتزمين من عرب الشعانبة وهم يهاجمون الأمازيغ في مدن ولاية غرداية.

وأعلنت مؤسسة تيفاوت بغرداية في الجزائر فجر يوم السبت 11 يوليوز 2015 في بلاغ عنوانته بـ «معاملات عنصرية ضد الدكتور فخار كمال الدين ومن معه داخل المركز الولائي للأمن الجزائري»، أن العشرات من المعتقلين الأمازيغ أثناء صلاة التراويح في المسجد وعلى رأسهم المناضل الحقوقي كمال الدين فخار يعانون في المركز الولائي للأمن بغرداية من ظروف إنسانية صعبة.

### \* الأمن الجزائري يعذب معتقلي أمازيغ المزاب ويواصل حملته الإعلامية ضدهم

أعلنت مؤسسة تيفاوت بغرداية في الجزائر فجر يوم السبت 11 يوليوز 2015 في بلاغ عنوانته بـ «معاملات عنصرية ضد الدكتور فخار كمال الدين ومن معه داخل المركز الولائي للأمن الجزائري»، أن العشرات من المعتقلين الأمازيغ أثناء صلاة التراويح في المسجد وعلى رأسهم المناضل الحقوقي كمال الدين فخار يعانون في المركز الولائي للأمن بغرداية من ظروف إنسانية صعبة.

حيث وحسب شهادة قاصرين تم إطلاق سراحهم مساء الجمعة 10 يوليوز، فالمعتقلين لم تقدم لهم أي وجبة في السحور، بإستثناء قارورة ماء تم ملؤها من حنفية المراض وأمام مرأى المعتقلين، وبالمقابل تم رفض أي وجبة مقدمة لهم من طرف ذويهم بما في ذلك الأدوية لذوي الأمراض المزمنة، وتم كذلك تجريد المعتقلين من النظارات الطبية، رغم أنه يوجد من بينهم أربعة يعانون من مرض السكري، وواحد يعاني من مرض القلب، ومعتقلين من ذوي إعاقة حركية حوالي 80% وشيخين.

وتساءلت مؤسسة تيفاوت عن «لماذا كل هذا الإمعان

استنفرت الحركة الأمازيغية في المغرب والجزائر وأوروبا تنظيماها التي سارعت إلى إصدار بيانات التنديد والدعوة للتظاهر على خلفية هجمات ضد الأمازيغ لم يسبق لها مثيل منذ سنتين بولاية غرداية الجزائرية في الأسبوع الثاني من شهر يوليوز الحالي، وأصيب الأمازيغ بالصدمة جراء العدد الكبير من القتلى والجرحى الأمازيغ والخراب المهول الذي لحق بممتلكاتهم في ظرف 48 ساعة فقط، بمدن ولاية غرداية، في ظل غياب تام لقوات الأمن الجزائرية التي يتهمها الأمازيغ بالتواطؤ مع مليشيات عرب الشعانبة المشحونة بفتاوى تكفيرية ضدهم.

التنديد والإحتجاج امتد كذلك ليشمل التنظيمات السياسية والحقوقية بالجزائر التي اتهم عدد كبير منها السلطات الجزائرية بالمسؤولية والتواطؤ.

بدورهم دخل التجار المنحدرين من منطقة مزاب بكافة المدن الجزائرية في إضراب شامل، وأغلقت محلاتهم التجارية وعلقوا عليها لافتات مضمونها «نحن في إضراب لا للإرهاب في غرداية».

ومن جانبهم أطلق النشطاء الأمازيغ المغاربة في المواقع الإجتماعية دعوات للتظاهر بعدد من المدن، تنديدا بالجرائم التي ترتكب ضد أمازيغ المزاب، كما تقاسموا مع أمازيغ من تونس وليبيا والجزائر حملة تضامن واسعة على الموقع الاجتماعي «فيسبوك».

### \* عشرات القتلى في يومين من العنف الدموي بمدن ولاية غرداية

قتل خمسة وعشرين شخصا خلال مواجهات اندلعت يوم الثلاثاء 07 يوليوز واستمرت يوم الأربعاء 08 يوليوز، بين عرب الشعانبة وأمازيغ المزاب في ولاية غرداية الجزائرية استخدمت فيها أسلحة نارية، وبالإضافة لعشرات القتلى، جرح وهجر المئات كما تم حرق وتخريب العديد من المحلات والمنازل والمزارع.

وفيما يخص تفاصيل الأحداث الدامية، نقلت وكالة أنباء الجزائر أن أكبر حصيلة من الخسائر البشرية سجلت بمدينة القرارة ووصلت إلى تسعة عشر قتيلًا، من بينهم حالة شخص واحد قتل بعد تعرضه لمقذوفات قام برميها مجهولين كما تم تسجيل وفاة أربعة أشخاص منتصف نهار الأربعاء 08 يوليوز بغرداية متأثرين بإصاباتهم جراء أعمال العنف، وسقطت ضحيتين إضافيتين بربان وواحدة بغرداية خلال اشتباكات مماثلة حسب نفس المصدر.

وامتدت الاشتباكات الحاصلة بين مجموعات عرب الشعانبة المدعومة من طرف السلطات الجزائرية وأمازيغ المزاب، لتطال عدة أحياء أخرى بمناطق سهل وادي ميزاب وبربان والقرارة حيث ارتكبت أعمال تخريب وحرق للمساكن والمحلات التجارية ووحدات نخيل وتجهيزات حضرية ومرافق عمومية ومركبات من قبل مجموعات من الملتزمين.

وبالموازاة مع الأحداث الدموية قام التجار المزابيين يوم الأربعاء 08 يوليوز 2015 حسب «واج»، بإغلاق المحلات التجارية على مستوى مختلف أحياء سهل وادي ميزاب وبربان والقرارة، وذلك استجابة لنداء إلى «إضراب عام» دعا إليه «مجموع التجار الأمازيغ المزابيين» تعبيرا عن احتجاجهم على أعمال العنف التي تستهدف ذويهم والهجمات المتكررة التي يتعرضون إليها في ولاية غرداية.

وتعد هذه الأحداث الأخيرة، تطورا خطيرا في مسار العنف ضد الأمازيغ في غرداية منذ سنتين، ورغم أن السلطات الجزائرية تحركت على أعلى مستوياتها لمعالجة الوضع، إلا أن مثل تلك التحركات التي حدثت مثيلاتها سابقا لم تحل دون تجدد الهجمات ضد الأمازيغ في المدينة من طرف عرب الشعانبة، ولا زالت السلطات الجزائرية لم تتجه نحو معالجة أسباب الأزمة الحقيقية، وتتحدث عن اشتباكات دون ذكر التمسسين فيها وهويات ضحاياها، الذين كانوا في كل الأحداث السابقة من الأمازيغ، كما هو الشأن في هذه الأحداث حيث غالبية القتلى من الأمازيغ المزابيين الذين ما انفكوا يتهمون السلطات الجزائرية بالتواطؤ مع مهاجميهم، وسبق ونشروا صورا وفيديوهات تظهر بوضوح تواطؤ قوات الأمن الجزائرية وتوفيرها للحماية لمهاجمي الأمازيغ.

### \* القوات الجزائرية تعتقل العشرات من النشطاء الحقوقيين الأمازيغ في غرداية

وجه سكوتي خضير مندوب التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر نداء عاجلا أكد فيه أنه في حوالي الساعة العاشرة والنصف من ليلة الخميس 09 يوليوز 2015، قامت قوات الأمن الجزائري بالهجوم على مسجد في ولاية غرداية، وأقدمت على إطلاق عبارات نارية بالإضافة للغاز المسيل للدموع على المصلين، قبل أن تقوم بالقبض على الدكتور كمال الدين فخار مندوب أمزاب في التجمع العالمي الأمازيغي وقاسم سوفغالم وحوالي خمس وعشرون

## الحرب ضد الاباضيين من ليبيا إلى غردايا

والجبال هربا من الظلم. والتزموا السرية في الدين ولذلك لا توجد كتبهم في الأسواق ولا يدرسون فقهم في مدارس شمال إفريقيا سوى ما كان مسموحا به في جامعة الزيتونة بتونس قبل إغلاقها من طرف الحكم الفردي. وذلك لأن تونس كانت معقلا لفقهاء الاباضية عندما كان الاباضيون حكاما لمناطق كثيرة في شمال إفريقيا



أحمد الدغرني

الاباضيون هم أول مذهب إسلامي انتشر بشمال إفريقيا في بداية دخول الإسلام إلى هذه المنطقة، ومنذ انطلاق الفرق الإسلامية المختلفة من خوارج وشيعة وسنة انطلقت الاباضية كمذهب يرفض الخضوع للمذاهب التي يترأسها أئمة من شبه جزيرة العرب والمشرق بصفة عامة مثل مالك، والجويني، والأشعري، وابن عبد الوهاب، وابن الجوزية، والشافعي، وابن حنبل وأبو حنيفة، وحسن البصري وغيرهم، وتقول بعض الدراسات أن الاباضية نشأت باليمن، واعتنقها السود، ونظموا بها ثورتهم المشهورة لدى الكتاب الذين لا يستحيون من استعمال كلمة العبيد القبيحة، بثورة «العبيد» أو ثورة الزوج، ولا يخفى أن الأمازيغ أفارقة من مختلف الألوكان البشرية ومنهم السود، وهذا ما يؤكد الطابع الإفريقي لمذهب الاباضيين الموجود بكثرة في زنجبار وتونس وليبيا والجزائر ولا يوجد في اليمن، ولكن الأصل اليمني لا يستقيم مع الاسم الأمازيغي لهذا المذهب وهو «اباضيين» IBADITES المشتقة من فعل «اباض» IBADH يعني يحكم، ومنه اسم الحكومة «تانباضت» إلا إذا كانت هذه الكلمة مشتركة بين الأمازيغ وأهل اليمن منذ القديم، وهو موضوع يستحق دراسة من المختصين من علماء تاريخ الكلمات اللغوية La philologie ولا عيب أن تكون الكلمة مشتركة بين الشعوب.

هناك شخص يذكره الكتب الذين لا يعترفون بحضارة الأمازيغ هو عبد الله ابن أباض ينسبون إليه مذهب الاباضية ويعتبرونه من قبائل جزيرة العرب، ولكنهم لا يفصلون ترجمته ولا يجزمون بمعلومات مفصلة عنه، وهم يحاربون المذهب، ولا يستبعد كذبهم فيما يكتبونه عنه، وأشهر مبادئ الاباضية بشمال إفريقيا هي ممارسة العبادات بالأمازيغية، وعدم احتكار الدين بلغة العرب وحدها، وكثرة الأباطين الآن توجد في شمال إفريقيا وهو دليل ملموس على أنها منبتة منها. وهي متقاربة مع مذهب البورغوطيين في بعض الأمور. ولفعل «اباض» بالأمازيغية معان أخرى، مثل: الاستطاعة، فنقول مثلا «اباض» وتعني «يستطيع»، ونقول «ابياضان» IBADHAN وتعني «الظلم» ويعرف المغاربة والجزائريون وغيرهم أن سكان منطقة مزاب MZAHAB بالجزائر تحمل نفس الاسم الذي تحمله قبيلة مغربية مشهورة بسهل الشاوية، وهي قبيلة تعرف بالتحجر، وبالانفتاح الديني وقوة الرجال وجمل النساء.. وقبيلة ايكورارن IGURAREN التي ينطقها الدارجيون كورارة GOURRARA موجودة بنواحي وجدة وبركان، تحمل نفس الاسم الذي تحمله مدينة كورارة التي انفجرت فيها الحرب المذهبية هذه الأيام في جنوب الجزائر، وتوجد آثار مهمة في تاريخ شمال إفريقيا مثل الدولة الرسومية التي حكمت شمال إفريقيا بعد سقوط حكم الملكة تهييا (دهيا) ولا نحتاج إلى التأكيد أن الاباضية كمذهب إسلامي لا تزال موجودة في ليبيا وتونس والجزائر، ومزاب كاناس، وبشر، وسكان، موجودين في المغرب والجزائر، وأنها لا تزال هي المذهب الخاص بالأمازيغ يحتفظون به مثلا في مزاب، وزوار، ونفوسة، وجربة بتونس والجريد، والصحراء الإفريقية، وميزتها السياسية هي أنها لا تعترف بتأسيس نظرية الحكم على شرف قبيلة قريش (الأشراف) مثل ما يعتقد بعض الشيعة، بل تؤسس الحكم على المساواة بين الناس، وتعرض الاباضيون لحمالات القتل عبر تاريخ الإسلام في شمال إفريقيا، وتم سفك دماء فقهاءهم، والتجأوا إلى السكن بالصحراء

مثل تونس وتافيلالت أو سجماسة التي كانت تعني جغرافيا كل صحراء الجنوب الشرقي للمغرب المنقسمة حاليا بين المغرب والجزائر (تندوف والريصاني والراشدية وسوس وكلمبشار والساورة والداورة...)

وبسبب ثورات 2011 في ليبيا وتونس برزت المطالب الاباضية لدى أهل هذا المذهب ضد وحدة المذهب السني التي تتبناها الديكتاتوريات القائمة وتدعمها السعودية وبعض أثرياء دول الخليج، وبقية عائلات الأتراك الحاكمة في الجزائر، وتصرف دول المذهب الوهابي في مناطق الاباضية الأموال لفرض طقوس السعودية وأتباعها في العبادات بتمويل الأئمة وصرف أموال الحج والعمرة على فقراء الاباضية في ليبيا خاصة... ويستمر المغرب في مادة تكوين أئمة السنة بالمئات استعدادا لنشرهم ضد المخالفين لمذهب المخزن..

ولا شك أن سنة 2011 انطلقت فيها الحرب المذهبية بين السنة والشيعة والاباضية وهي سبب كبير لتوقف صدور دستور ليبيا وظهور دولة داعش وهجوم الجيش الجزائري على مدن الاباضية مثل غردايا وكورارة وحرب السعودية وحلفائها ضد الشيعة في اليمن وختاما فان الحرب التي تجري ضد الاباضية في الجزائر (غردايا وكورارا..) وليبيا، توطرها دساتير وحدة المذهب، ومنها دستور المغرب الحالي، وكذلك دستور الجزائر التي تقاوم مواطنين لا يعترف دستورها بمذهبهم ولا بثقافتهم، ونفس الحالة توجد بدستور تونس، ومن المتوقع أن تنتقل حرب وحدة المذهب من اليمن والعراق وسوريا إلى شمال إفريقيا كلها بسبب تبعية الحكام لمذهب السعودية، ومنها الخلايا الإرهابية التي تكشف بين الفينة والأخرى، وهجرة الجهاديين الأفارقة إلى القتال بالشرق الأوسط.. وعلى الشعوب أن ينتبهوا إلى خطورة دساتير وقوانين وحدة المذهب، وما تنذر به من صراعات عنصرية تمس بحرية العقيدة، والحذر من وسائل الإعلام التي تروج بأن ما وقع في غردايا وكورارا بالجزائر هو حرب عنصرية بين عرب بني هلال المسمون «الشعانية» لإحطوا أن تونس بدأها التخريب والحرب بعد سنة 2011 من جبال الشعانية) وبين الأمازيغ بمنطقة مزاب بينما الحقيقة هي أنها جزء من حرب التحالفات المذهبية بين العلويين في سوريا وحزب الله في لبنان، والسعوديين مع الشيعة في اليمن ودولة عسكر مصر مع حماس والإخوان المسلمين.. وتخوض الجزائر الحرب الاستباقية مع الاباضيين الذين فرضوا حكم مجالس المدن في ليبيا منذ سنة 2011 وهي تعرف أن الاباضيين بالجزائر هم نموذج صلب «لحكم المدن»، أما الشعانية فهم يؤساء يتيهون في الصحراء كما تاهوا مهاجرين مع قومهم بني هلال (عرب زغبة الذين ينسب إليهم المغاربة كلمة الزغبى التي تطلق في الدارجة على البئيس) ولا يحكمون الجزائر الذي تحكمه الرستقرراطية المتبقية من الأتراك ومن المفرنسين.. ونخبة العسكريين القوميين العرب.. وهم وراء كل المناورات.

### الأحداث

عقدت القيادة الوطنية لحزب جبهة القوى الاشتراكية الجزائرية «الأفافاس»، اجتماعا طارئا لدراسة الوضع المأساوي السائد في ولاية غرداية، وأكد في بيان له عقب الاجتماع أن الأحداث المأساوية التي أغرقت سكان غرداية في دوامة من الحزن جراء الاشتباكات، التي تسببت في مقتل ما يقارب عشرين شخصا، وعشرات من الجرحى والعديد من أعمال التخريب والدمار، فضلا عن مناخ الخوف وإنعدام الأمن السائدين في عدة مناطق من الولاية، ظل الأفافاس منذ سنوات يحذر منها ويقترح الحلول للأزمات المختلفة التي تهز المنطقة، مشيرا إلى أنه وفي شهر يناير 2014، وبعد عدة مهمات إعلامية في عين المكان، أودعت المجموعة البرلمانية لجبهة القوى الاشتراكية طلب إنشاء لجنة تحقيق برلمانية، وظلت تلح على هذا المطلب باستمرار، لكنها كانت تواجه في كل مرة برفض ولامبالاة أحزاب السلطة.

وشدد «الأفافاس» على أن اختصار الأزمة في مسألة أمنية بحتة ورفض كل حل سياسي، يجعل من السلطة، سواء كانت لا تعلم أو لا تستطيع أو لا تريد تسوية النزاع، تتحمل كامل المسؤولية، مؤكدا على ضرورة تبني المسعى السياسي الذي يدمج كل القوى الحية التي تستطيع المساهمة في التهدئة، والبحث عن حل دائم لهذه الأزمة التي أغرقت المنطقة والبلاد كلها في موجة من الحزن والقلق.

### \* الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: النظام يشن حملة إعتقالات عشوائية

استنكرت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في بيان لها مماتلة الحكومة الجزائرية في حل أزمة غرداية، منددة ب«الاعتقالات العشوائية» التي تجري في غرداية، التي شهدت تصاعدا في أحداث العنف والقتل.

وأكدت الرابطة الحقوقية على أن منطقة غرداية تشهد «اعتقالات عشوائية»، حيث تقوم السلطات الأمنية بعمليات الاعتقال بدون تصريح من وكيل الجمهورية، محملة المسؤولية إلى الجهات التي قامت بإصدار الأوامر والتعليمات التي تتصرف بموجبها قوات الأمن، وهم المشاركون في الاجتماع الطارئ للأزمة وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ومسؤولي المخابرات والجيش.

وأكدت ذات الرابطة في الأخير على ضرورة إقامة لجنة تحقيق مستقلة في الأحداث، تقوم على كشف ما يجري بالفعل في مدن ولاية غرداية.

### \* تنسيقية أحزاب الانتقال الديمقراطي: النظام هو المسؤول والحل سياسي وليست أممي

اجتمع قادة الأحزاب المعارضة والمنضوية تحت لواء تنسيقية الانتقال الديمقراطي يوم الخميس 9 يوليوز، لمناقشة تطورات الأوضاع في غرداية، وأكد علي بن فليس رئيس حزب طلائع الحريات، على أن الوضع في غرداية مأساوي ويمس بوحدة وأمن الأمة والإقليم، واعتبر تجاهل النظام السياسي لخطورة الوضع وإهماله معالجته يدخل في إطار تفضيل النظام السياسي نظرية الحل بالتعفن، معتبرا في السياق ذاته أن الغياب الميداني للسلطات هو المتسبب الرئيسي في تراكم المشاكل في غرداية خلال العامين الماضيين، وأرجع ما حدث إلى شعور السلطة، متسائلا «أيعقل أو يقبل في وجه أزمة كهذه أن يغيب صاحب الوظيفة الرئاسية غيابا تاما، ولم يقف ولو بكلمة واحدة، ولم يعلن ولو عن مبادرة واحدة تطمئن الشعب والأمة، على أنه موجود في الخط الأمامي، وتساءل كذلك عن سبب غياب المنتخبين من برلمان بقرتية.

وبخصوص البيان الذي أصدرته السلطات عقب الأحداث في غرداية، قال بن فليس أن البيان مثير للإحباط والقلق ويفيد أن الدولة غير مسيطرة وتفقد القدرة إلى كل وسائل الحل، معتبرا الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لن تحل الأزمة، داعيا السلطات إلى ضرورة التفتين إلى أن أزمة غرداية سياسية وتتطلب حلا سياسيا، موضعا أن الحل الأممي لن يأتي بثماره باعتبار أنه تم إقرار نفس القرار قبل ستة أشهر فقط.

ومن جهته أعرب الإعلامي سليم صالح عن استعداد شباب مدينة غرداية لتقديم شهادات حول غياب السلطات الأمنية ما تسبب في حرق وسلب الممتلكات والاعتداءات على الأشخاص، متنها السلطة بالتعاسف في تسوية الأزمة، ودعا أعضاء الهيئة لتشكيل لجنة تقصي الحقائق في الأحداث التي عرفتها غرداية.

هكذا إذا يجد النظام الجزائري نفسه في مأزق الإتهام بالتواطئ والمسؤولية داخليا وخارجيا، ولكنه على عكس أنظار الرأي العام الأمازيغي والجزائري والدولي، واصل إعادة إنتاج نفس القرارات التي آتت فشلا مسبقا، مضيفا إليها هذه المرة تكريسه لخرق حقوق الأمازيغ الذين وبعد أن قتل العشرات وهجر وجرح المئات منهم، وحرقت وخربت منازلهم ومحللاتهم ومزارعهم وسياراتهم بتواطئ مفضوح من الأمن الجزائري، قام نظام بوتفليقة باستهداف النشطاء الحقوقيين المزابيين بالإعتقال على نحو عشوائي، ما يمثل استهانة كبيرة بحساسية الوضع، ذلك على الرغم من كون التصعيد الأخير في مسلسل العنف بولاية غرداية يندر بخطر كبير إن استمر النظام الجزائري في سياساته المعتادة التي تثبت الأحداث الأخيرة فشلها، خاصة بعد تنامي فتاوي تكفير المزابيين الأمازيغ، واستغلال منابر المساجد من قبل عرب الشعانية للتحريض على قتلهم باعتبارهم «أعداء الله».

ولايات الجزائر إضرابا عن العمل وأغلقوا محللاتهم احتجاجا. وخارج الجزائر تظاهر يوم السبت 12 يوليوز مئات المزابيين بدعوة من «رابطة المزابيين في أوروبا» أمام السفارة الجزائرية في العاصمة الفرنسية باريس، ضد الجرائم التي ترتكب في حق ذويهم، مطالبين بوضع حد لمسلل العنف والإرهاب الدموي الذي يحصد أرواح الأبرياء الأمازيغ أمام أنظار السلطات الجزائرية، وإيجاد حل نهائي لمسلل العنف الدموي الذي يتجدد باستمرار. وبالموازاة نظم أمازيغ امزاب والجزائر ودول شمال إفريقيا حملة واسعة النطاق على المواقع الاجتماعية وخاصة موقع «فيسبوك» للتضامن مع أمازيغ غرداية، وخاصة بعد شن السلطات الجزائرية لحملة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف نشطاء أمازيغ المزاب الحقوقيين وصلت حصيلتها إلى ما يقارب الثلاثين معتقلا.

### \* وشهد شاهد من أهلها.. أحزاب ومنظمات جزائرية تتهم النظام بالتواطئ وتحملة المسؤولية

الأحزاب والمنظمات الجزائرية والفاعلين السياسيين والحقوقيين المعارضين، لم تخرج مواقفهم من ما حدث بغرداية عن نطاق تحميل النظام كامل المسؤولية فيما وقع، والتأكيد على تواطئ وتهاون وتعاسف السلطات الجزائرية، بالإضافة إلى التأكيد على أن حل أزمة غرداية سياسي وأن الحل الأممي لن يكون مجديا وليس سوى إعادة إنتاج لنفس وصفات النظام التي لم تجدي نفعا مسبقا.

### \* «الأرسيدى»: إهمال وعدم كفاءة النظام الجزائري الشيعي السمعة والمصداقية سبب الأحداث

على خلفية أحداث غرداية أصدر حزب التجمع من الثقافة والديمقراطية «الأرسيدى» بيانا أسماه «غرداية: استقالة السلطة الشيعية» يوم الأربعاء 08 يوليوز، أكد فيه على أن الولاية الجزائرية تشهد منذ ما يقارب عامين، موجات عنف قاتلة وتدمير في



الممتلكات ما قد يهدد استقرار ووحدة ومستقبل الجزائر برمتها، وسجل الحزب على مدى يومين في مدينة القنطرة عشرين القتلى ومئات الجرحى جراء أعمال العنف وغياب السلطة في المنطقة. وتعد هذه المواجهات حسب ذات الحزب الأعنف منذ اندلاع شرارة العنف في غرداية منذ عامين، بسبب ما أسماه الإفلات من العقاب والجمود الكلي للأجهزة الأمنية، متوقعا أن تتصاعد موجات العنف ويرتفع رصيد الضحايا في ظل تدهور الأوضاع بشكل لا رجعة فيه. وأضاف بيان «الأرسيدى» أن هذه المأساة الرهيبة التي تجري في الوقت الحاضر، وفي نطاق مفتوح، وظروف أخرى مقلقة متمثلة في استخدام الأسلحة النارية ضد الأشخاص للحصول على المعلومات، وكذلك ما أسماه ب«إهمال وعدم كفاءة النظام الجزائري السعي السمعة والمصداقية، الأمر الذي قد يؤدي لا محالة بالبلاد إلى طريق مسدود في مؤسساته الحقيقية»، وشدد ذات الحزب على أن الفوضى العارمة بالجزائر لا يمكن إنكارها، نظرا لخطورة الوضع، وبقاء النظام الذي استمر أكثر من نصف قرن، وكما جرت العادة، عاجز عن اتخاذ التدابير اللازمة التي قد تساهم بدورها في إيجاد حلول جذرية لما تتخبط فيه غرداية اليوم.

وأشار حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى أن الوعود الانتخابية للوزير الأول الممثل لرئيس الدولة، والضمانات الفاشلة التي يسنها أعضاء الحكومة التي تعمل بكل الوسائل لإخفاء الحقيقة المكشوفة، المتجسدة في الفراغ الرهيب في السلطة والفسل المروع في المؤسسات أنتجت إفلاسا حقيقيا في الدولة، مضيفا أن الأحداث الخطيرة التي شهدتها منطقة وادي مزاب تشكل دليلا على زيف الضمانات والوعود التي قدمها وزير الداخلية الجزائري، وتفضح عجز الحكومة التام على فرض قوة القانون وتطبيق الأحكام الأساسية المنصوصة في الدستور الجزائري، كتطبيق المادة 24 من الدستور والتي تنص أن الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص وممتلكاتهم.

وفي ذات الإطار أكد «الأرسيدى» على أن حماية أمن الأشخاص والممتلكات وعودة استتباب الأمن في المنطقة، يبقى أمرا مستحيلا في ظل استقالة السلطة كليا وغياب أدنى مبادرة من طرفها، بالإضافة إلى توسع حالات الهلع والفوضى غير المسبوقة بين السكان وتدهور معنويات قوات الأمن، وعدم وجود احتمالات التوصل إلى تسوية دائمة للصراع.

### \* «الأفافاس»: السلطة تتحمل مسؤولية



علي موريف

## دواعي ورهانات الهجوم الحالي على الإباذيين بالجزائر

### التجمع العالمي الأمازيغي المغرب يستنكر أحداث غرداية الدامية واعتقال عضو التنظيم كمال الدين فخار والعشرات من المزابيين

تتابع "التجمع العالمي الأمازيغي المغرب" مرة أخرى وبالم كبير قسولا دموية لمسلسل الهجمات الوحشية ضد أمازيغ المزاب بغرداية، والتي أسفرت منتصف الأسبوع الثاني من شهر يوليو الجاري عن مقتل العشرات وجرح وتهجير المئات من أمازيغ المزاب، بالإضافة إلى خراب هائل للممتلكات من محلات ومنازل ومزارع.

كما سجل التجمع العالمي الأمازيغي مرة أخرى وبإستغراب كبير الغياب الكلي لعناصر الأمن الجزائري من درك وشرطة وقوات تدخل سريع، إلى جانب إعادة رموز النظام الجزائري لنفس الأسطوانات المشروخة التي يردونها عند تجدد الأحداث الدموية كل مرة حول تدخل جهات خارجية لم يقدم النظام الجزائري أي دليل عليها، في حين قدم النشطاء الأمازيغ المزابيين عشرات الأدلة من صور وفيديوهات تبرز بوضوح تواطؤا مفضوحا للسلطات الجزائرية في دعم عرب الشعابنة وحمائيتهم أثناء هجوماتهم على الأحياء الأمازيغية المزابية بالأسلحة النارية والحجارة والأسلحة البيضاء والقنابل الحارقة.

وفي الوقت الذي كنا ننتظر فيه من النظام الجزائري أن يسارع إلى معالجة الوضع الخطير في غرداية بشكل نهائي وبالحلول المناسبة بعد سقوط خمسة وعشرين قتيلًا في ظرف يومين جراء تقصيره وتواطئه، فوجئنا بالنظام الجزائري يشن حملة اعتقالات عشوائية انتقامية طالت حقوقيين ونشطاء أمازيغ مزابيين من ضمنهم الحقوقي المزابي وعضو التجمع العالمي الأمازيغي بالجزائر كمال الدين فخار وأربع وعشرين مزابيا آخرين، وذلك مساء يوم الخميس 09 يوليو 2015، بعد حملة تحريض واسعة النطاق ضد كمال الدين وضد من وصفوا بأتباعه في وسائل الإعلام التابعة للنظام الجزائري من قنوات ومواقع وجرائن، وجاء اعتقال كمال الدين فخار مباشرة بعد تصريحات إعلامية له اتهم فيها النظام الجزائري بالتمييز والعنصرية ضد الأمازيغ وارتكاب الجرائم بحقهم، وهذه حقيقة تتوافر عليها عشرات الأدلة والبراهين سواء تعلق الأمر بقتل النظام الجزائري للعشرات من أمازيغ القبائل أو تورطه في مقتل العشرات من أمازيغ المزاب، بالإضافة إلى حرمان الأمازيغ في الجزائر من كل حقوقهم بما فيها الغوية والثقافية، والتحرير على تكفيرهم وتخوينهم من قبل المتطرفين ووسائل إعلام السلطة ورجال الدين.

إننا في التجمع العالمي الأمازيغي نناشد المجتمع الدولي التدخل لوضع حد للعنصرية والتكفير والإرهاب الذي يتعرض في الأمازيغ في وادي مزاب بالجزائر، بسبب كونهم أمازيغ وعلى مذهب مخالف لمذهب السلطة، ونشر في هذا الإطار إني تنامي نوع من الجهاد الإسلامي السني الذي يستهدف الأمازيغ، وهو أمر لن يبقى حبيس الحدود الجزائرية إن تم السماح بإستمراره، كما نطالب بإيفاد لجنة تحقيق دولية في أحداث غرداية خاصة بعد رفض النظام الجزائري فيما سبق إيفاد لجنة تحقيق برلمانية أو السماح بأي تحقيق خارج أجهزة السلطة الأمنية، هذه الأخيرة التي تبث إحتيازها ولا حياديتها وتورطها فيما يقع من جرائم، بل أكثر من ذلك تلفق إليها اتهامات للنشطاء الأمازيغ المزابيين بما يناسب توجهات النظام الجزائري الذي يتبنى إيديولوجية القومية العربية التي تنتهي على تقديس ورفع كل ما هو عربي وتخوين كل ما هو أمازيغي.

ونناشد مختلف المنظمات الحقوقية والأمازيغية في شمال أفريقيا والعالم الضغط بكل الوسائل على السلطات الجزائرية لإطلاق سراح المعتقلين المزابيين وفي مقدمتهم الدكتور كمال الدين فخار، والعمل على عدم إفلات النظام الجزائري من جرائمه في حق الأمازيغ. ومن جانبنا نؤكد في التجمع العالمي الأمازيغي على وقوفنا ومساندتنا التامة لأمازيغ المزاب بكل الوسائل، ودعمنا لكل المبادرات التي تستهدف التضامن معهم ودعمهم، وندعو كل التنظيمات والفعاليات الأمازيغية إلى توحيد قواها في سبيل مواجهة كل المؤامرات التي تحاك ضد الأمازيغ بكل بلدان تمازغا في هذا الظرفية الإقليمية والدولية الحاسم.

وتمويل لجيوش من الفقهاء والوعاظ ورجال الدين لنشر تلك المبادئ والقيم، وذلك استشعارا منها لبدائية مرحلة جديدة في تعامل الناس مع التصور المشرقي للدين، وكأنها محاولة جدية من تلك المراجع لتثني الناس للعدول عن المشاريع الجديدة المطروحة حاليا في الجزائر والبقاء في الدائرة المسطرة لهم سلفا، ولو بالغة الأمازيغية هذه المرة؛

-اتساع دائرة المناطق الراضة للحكم المركزي والتي تنزع نحو شبه استقلال ذاتي شكل حجرة في حذاء الجندي المتحكم في دواليب الدولة الجزائرية، وهو ملف يدفع تلك العقلية الأمنية لتقديم تنازلات لم تكن في الحسبان في قضايا أخرى إقليمية ودولية توأمت فيها النخبة العسكرية والسياسية المتحكمة بالجزائر من قمة الرأس إلى أخصم القدمين، ويزداد هذا المطلب الجهوي الملح في ظرفية اقتصادية واجتماعية جد خانقة تجتازها الجزائر نتيجة مشكل الحكامة وتفشي الفساد وتقلبات الاقتصاد العالمي وهيمنة نموذج الدولة التقليدية لدى النخبة الماسكة بزمام الأمور والقائمة على منطق الضبط والمراقبة بدل منطق المشاركة والتنمية.

مجمع القول أن هذه القضية تطول بصدها الأسباب والدواعي وتشابك خيوطها من المحلي إلى الإقليمي والدولي؛ لكن يبقى الشيء الثابت هو الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان من طرف السلطة القائمة والمجموعات التي تم توظيفها لتنفيذ مخطط إرهابي سيقتضي، حالاً أو مستقبلاً، في حالة عدم التصدي له بمختلف الوسائل المشروعة، على كل المشاريع المكرسة للتعدد والتنوع وفلسفة الاختلاف بما في ذلك الاختلاف في قراءة النص الديني وتأويله. وهي المهمة والوظيفة الأساسية لهيأة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان.

## هل زادت دماء غرداية، شمال إفريقيا تحاماً..؟؟

تسكن الصحراء في جنوب ليبيا والجزائر- بني ميزاب في تيهرت- ويسمون بإباضية المغرب، [الفرق والمذاهب الإسلامية- ص: 208]. ويضيف أيضاً: «لا يزال أتباع هذه الفرقة يعيشون إلى يومنا هذا في سلطنة عمان، ويشكلون أغلبية المسلمين فيها، وهي-بالمناصفة- الدولة المسلمة الوحيدة التي يشكلون الأغلبية فيها، كما أنهم يوجدون في مناطق جزر القمر، وجزيرة بات، ومن شمال إفريقيا مثل جبل نفوسة، جنوب ليبيا، وجزيرة جربة جنوب تونس، وفي ورقلة ومزاب من بلاد الجزائر، وأقلية في تنزانيا وبوروندي ورواندا في شرق إفريقيا. والإباضية اليوم، وإن فقدت أرواحها في غرداية اليوم، فإنها تعد خصوصية في شمال إفريقيا، مشابه لمصطلح (الإستثنائية الأمريكية) - وهو مصطلح استخدم في أمريكا للتعبير عن إختلاف الأمة الأمريكية عن غيرها من الأمم، وتجدر الإشارة، أن الخصوصية، أصبحت عبارة مستهلكة في الشرق الأوسط ككل، وقد تعدى الإباضية حيزها المعتاد في شمال إفريقيا، وربما سئاسهم في رسم السياسة الخارجية المستقلة لبلدان شمال إفريقيا، ونأخذ عن سبيل المثال، علاقة سلطنة عمان مركز هذا المذهب بدول مجلس التعاون الخليجي، وكيف أنها قاومت باستمرار أن لا تتحول دول الخليج الست إلى عصابة سياسية واقتصادية، تقودها المملكة العربية السعودية. كما أنها نأت بنفسها عن المغامرات الحربية - بغض النظر للدعوة التي قدمتها في يوم ما بتشكيل جيش خليجي موحد - فلسطين عمان لم تشارك بجيشها في قمع احتجاجات البحرين عام 2011، كما أنها لم تشارك في الضربات الجوية على سوريا واليمن. مؤخراً قامت عمان بتوثيق علاقاتها مع إيران، وهي الدولة التي استعان بها السلطان قابوس في منتصف السبعينات من القرن المنصرم للقضاء على التمرد الشيوعي في جنوب عمان، والسلطان اليوم يزعج أيضاً على الاستعانة بإيران، فهل أدرك النظام المغربي أهمية المذهب الأمازيغي الإباضي في دول محسوبة على الاتحاد الإفريقي، كإقلية في تنزانيا وبوروندي ورواندا في شرق إفريقيا؟، مادام أن مشاريع القوميين العرب في الصحراء الكبرى، يراعيها النظام العسكري الجزائري، الذي يحتل مساحة تشكل خمس مرات مساحة فرنسا بثرواتها الطائلة، في استغلال لأمازيغ شمال أفريقيا وعلى رأسهم ساكنة تاهرت، فهل الذين سفكت دماؤهم بغير حق في غرداية، زادوا شمال إفريقيا تحاماً؟

الإباضيين شكلوا فرق ومجموعات مسلحة يتواجد أغلبها في المناطق الليبية المحاذية للحدود مع الجزائر، مما فرض سيناريو مرشح للتطور في المستقبل نحو تنسيق مفترض يشمل المنطقة الصحراوية الليبية-الجزائرية، ويفرض واقعا جديدا، وتساعد في ذلك شساعة الصحراء الجزائرية وصعوبة التحكم الكلي في مجريات الأحداث فيها؛

-منافسة وصراع حامى الوطيس بين النخبة السياسية التقليدية وبين نخبة جديدة بدأت تبرز على مسرح الأحداث، وفي ظل التغيرات التي تجتازها الجزائر، وخصوصا الصراع في مربع الحكم بين أبناء الهوامش والمناطق البعيدة وبين النخب المركزية في المدن الكبرى في الشمال. كما أن واقع منطقة القبائل الذي ينجح نحو الاستقلال لا يريد قصر المرادية أن يتكرر في منطقة مزاب، ولاسيما لدى جزء كبير من النخبة السياسية المنتمية إلى جبهة التحرير الوطني المتشعبة بفكرة الوحدة المطلقة، وهو ما ترى فيه فرصة إضافية نحو التقسيم والتشتيت وفرض واقع جديد يضاف إلى الواقع القائم اليوم في منطقة القبائل؛

-وصول الصراع الفكري والإيديولوجي والمذهبي إلى عمق المؤسسة الدينية الرسمية التي احتكر فيها الفقهاء المالكيون المتشبعون بالفكر الوهابي ووظيفة الإفتاء وتوجيه الجمهور في المسائل العقديّة، ولكن أيضا في القضايا ذات الارتباط الوثيق بالسياسة وبالهوية، وخاصة ما يتعلق بالارتباط الجماعي الوجداني لفئات مهمة من الشعب الجزائري مثل قضايا فلسطين والحج وغيرها من المسائل الدينية في ارتباط بالعبودية؛

-التأثير الخارجي بمختلف الوسائل، وخاصة منها الأمور الدينية، فقد قامت السعودية في السنوات القليلة الماضية بترجمة القرآن إلى اللغة الأمازيغية وتوزيعه على نطاق واسع في الجزائر مع ما يصاحب ذلك من دعم

السؤال الجوهرى الذي يطرحه هذا الصراع هو لماذا الهجوم على الإباضيين في الجزائر، وفي هذا الوقت بالذات؟

التاريخ يطلعا على أن الصراع لم يكن وليد هذه اللحظة، بل يعود إلى البدايات الأولى لتشكّل الدول والإمارات في منطقة شمال أفريقيا باسم العقيدة الإسلامية، إلا أن هذا الصراع القديم/الجديد عرف في مراحل الكبرى مدا وجزرا لأسباب يكثر الحديث فيها، وحتاج إلى تحليل تاريخي وسوسيلوجي معمق (سوسيلوجيا الأديان)؛ حسبتنا في هذه المقالة المساهمة ببعض الأفكار في النقاش المواقف لهذه الوقائع العنيفة والمؤلمة في ذات الآن.

في تقديري الشخصي يرتبط هذا الهجوم بقضايا استجد بها السياق السياسي والتحوّلات الجارية التي تحتازها منطقة شمال أفريقيا برمتها، ونجمل تلك القضايا، بشكل عام، في الآتي:

-عودة ظهور وقيام الدول الأمازيغية في منطقة الصحراء الكبرى، وخاصة إعلان قيام دولة أزواض سنة 2012 في منطقة شمال مالي أي جنوب الجزائر، وهو ما لا يروق لهذه الأخيرة في مرحلة تعرف هشاشة تماسك الدول في هذه المنطقة نتيجة الأعمال المسلحة التي تقودها حركات سياسية معارضة لأنظمة شمولية قائمة على مذهب واحد ووحيد؛

-التقاء الأمازيغ في الجزائر، وخاصة في المناطق الحنوبية، مع نظرائهم في ليبيا حول المذهب الإباضي وتقاسمهم لفلسفة هذا المذهب في العقيدة وفي ممارسة السياسة وشؤون الحكم، غير أن المشكل المطروح في هذا الباب، بالنسبة لقصر المرادية، هو أن الأمازيغ



عمر افزن

كما يقال عادة ، مصائب قوم عند قوم فوائد ... لا سلام إلا لسلام سي المتطرف عند المغاربة لاتعد ولا تحصى، وقاعدتهم هي الجهاد «في سبيل الله» فظهرت تنظيمات تشبعت بهذا اللغز بداية القرن العشرين، وأعدت مشروعاتها الإقتتالي، كما صورته في مخيلة، الجاهل» المأجور «، إلى سنوات عجاف في جزيرة العرب، حيث الإقتتال من أجل كسب الغنائم وسبي النساء، وتوفير موارد الدولة تحت نزع نزع الإسلام، أو الإهتمام بأمور الدولة، السيناريو نفسه عاش مأساته العالم اليوم، فكان تنظيم القاعدة للبادئ الظلم، قصف أمريكا في أحداث 11 سبتمبر 2001، وزعزع أركانها ، و أ تنتشر بعد ذلك عبر العالم بسرعة الرق، و نشر تقنين مشجع تحت مسمى « قانون الإرهاب»، لكن الأهم في تناولنا موضوع ظاهرة إرهاب القاعدة هو الرد الأمريكي في الوقت المناسب، وكان طبعاً بوش الأصغر رئيس الأمريكي السابق وضحاً في كلامه منذ الوهلة الأولى في رده على هجمات سبتمبر، من خلال عبارتين كافيتين لفهم ما يجري اليوم باسم تنظيم جديد يسمى «داعش»، العبارة الأولى في خطابه تقول: «إما أن تكون معنا أو ضدنا...، ففسرها البعض، إما أن تكون على ملتنا المسيحية أو ضدنا، وهذا التفسير من وجهة نظر تجار الدين الإسلاميين، وهناك من رأى آخر يرى أن القصد هو التشجيع على الإسلام المعتدل، ويستدلون باقتراح خبراء أمريكيون بالبحث عن سبل إعداد «قرانا جديدا»، بدون آيات الجهاد أو الإقتتال، العبارة الثانية، وهي فكرة « الفوضى البناءة»، وهو ما يحصل اليوم باسم ظاهرة «داعش»، وسرعان ماظهر هذا التنظيم فاجئاً كتنظيم إرهابي جديد بكل مقومات العنف، من أسلحة متطورة إلى جيوش مدربة...وعلى ما يبدو جاء بتريبات معدة سلفاً في سرية تامة ، عندما انتهت مهمة القاعدة بإعلان مقتل بلادن زعيم التنظيم بعد قتال طويل ، فكانت نقطة تحول من جوانب عديدة ، والصحيح أن الحدث البارز الفاصل بين التنظيمين هو إثارة ضجة وثائق وكلييكس السرية، التي كشفت النقاب عن أسرار الأنظمة المستبدة وعلاقتها بالعرب، أجتت عواطف الشعوب دون حسابات، فولدت، وهما سمي «بالربيع العربي»، والغريب أن الذين دفعوا عن هذا الربيع الأسود، كانوا يتوخون إعادة البناء دون أن يدركوا خلفياته، وهم غالبا من

من تيار القوميين العرب أنفسهم أشبه على أقل تقدير ببغاوات سايرته خطاباتهم قناة الجزيرة القطرية، وزاد من تفاهم الوضع ظهور الإرهاب بشكله البشع بقيادة تنظيم داعش، وماخلفه من انهيار شبه تام لسيادة الدول مثل العراق وسوريا وليبيا واليمن، إلى حد الصعوبة بالمكان للحديث اليوم عن إمكانية عضوية هذه الدول في المنتظم الدولي، بل سيحتفي بعضها على حد قول المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية مايكل هايدن لصحيفة «لوفي جارو» الفرنسية، حول تساؤل الدور الأمريكي في الشرق الأوسط: «لنواجه الحقيقة: العراق لم يعد موجوداً ولا سوريا موجودة، ولبنان دولة فاشلة تقريبا، ومن المرجح أن تكون ليبيا هكذا أيضاً»، وهي الدول التي أسست أنظمتها على ديكتاتورية القومية العربية، فبلغ تنظيم القاعدة من الضجج لمواجهتها للقضاء على زعمائها، الذي يشكلون خطراً لمصالح الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت الأقرب إلى الأنظمة البترودولار مثل دول الخليج العربي، التي تسهر هي الأخرى على نشر الوهابية كمشروع فكري للتهديد وللإستقرار، وهو الذي استغلته الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطبيق مشروع بوش الابن في ما سماه « الفوضى البناءة»، فكلما تواجد تغلغل هذا الفكر في بلد معين وإلا فهذا البلد مهدد لكونه يحتضن ثروات هائلة يجب السطو عليها أو تهريبها، مقابل بيع الأسلحة المتشددين والمدمجين على القتل والعمليات الإرهابية «العنف المأجور»، والنتيجة من كل هذا، مواصلة الإقتتال والدمار والبحث عن سبل تنزيل خريطة الشرق الأوسط الكبرى، وظهور دوليات جديدة كانت شعوبها أصلا منبوذة تنتظر الخلاص من الطغرس، واستبداد القوميين العرب والوهابيين...، وكانت نقطة تحول هامة قريبا للغاية من تعدد للقوميات أخرى وظهر السوماريون، والأشوريون واليزيديون والأكراد والأمازيغ... وغيرهم من الشعوب التي تم إبادتها وذهبت ضحية الفكر القومي والسلفي الذي يقول أن هذا الجنس أصل البشرية والحضارة بأسرها. وكان نظام الدولة والخلافة في ممارساته، قريبا من الفاشية، اعتبار لكون وهو التمثال الذي أراد له الغرب أن يكون برعايته، ونجحت الولايات المتحدة في البقاء بعيدا عن ساحة الحرب في سوريا، حيث يتم التخلص من نظام الأسد تدريجيا، يجسد آخر بقايا القومية العربية، وتوافقت هذه الشروط على ومواليه من عساكر النظام الجزائري، الذي احتضن عائلات القذافي بالجزائر الذي تبني مبادئ القومية العربية هو الآخر، ودون أن

نستثنى السيسى بقايا ضباط الأحرار من القوميين الذي يحتفظ بقداف الدم في بلده الهارب من عدالة الليبون، وفي جوهر هذه السياسة استمرارا لسياسة معادية لشعوب شمال إفريقيا، تحاول من جهتها الولايات المتحدة الأمريكية التقرب إلى دول عجمية مثل الفرس والأكراد...، لوقف إعادة تكرار الاستبداد العروبي القومي والسلفي، الذي استهدف أمريكا أولا، وهي الحقيقة التي أحدث قدرا من الأضرار بالمزاعم الإيديولوجية للعروبية، لذلك منيت بالفشل، وهي من العوامل التي أسهمت في البحث عن وصاية جديدة في تقسيم المجال الشاسع لما يسمى بالوطن العربي، عن طريق إلغاء حدود اتفاقية سايس بيكو بمبادرة من القوى الأوربية 1916 التي أزال تنظيم داعش أنصائها كعلامة لتجزئ مستقبل إراعى فيه المضطهدون من أنظمة العروبية.

في شمال إفريقيا، لإزال تنظيم «داعش» يخلق « الفوضى البناءة» التي نظر إليها الرئيس الأمريكي الأسبق بوش الابن، بالرغم أن هذا التنظيم لم يتكيف فيها مع الحسابات الطائفية بين الشيعة والسنة كما يحدث في سوريا واليمن...، حين ظل الصراع» وهابي - داعيشي» ونظرا لكون خصوصية شمال إفريقيا تستحضر التاريخ والجغرافيا، فإن ثمة غالبية الساكنة من أمازيغ الأصليين والمهروبين منهم، كانوا عرضة للإستقلال الديني مقابل الإقتتال، ولان الرئيس بارك أوباما مؤخرا، في خطاب له، يعطي لحوالا للقضاء على تنظيم «داعش»، على حين أن رؤيته لمعالجة الظاهر تبدأ على حد قوله بالمقارعة الفكرية والمذهبية، و دماء غرداية بالجزائر ربما قد وجدت على مضض العروبيين، وتشكل بداية لظهور مذهب طالما ارتبط بشمال إفريقيا عبر قرون مضت، ويعتبر ضمن المذاهب الأكثر ديمقراطية في تاريخ الإسلام، اقتدى به الامازيغ في شمال إفريقيا نظرا لاعتداله الصرف، ويذكر سعد رستم عن تواجده بالرغم الإسلامى أنه: «...بالنسبة للتمواجد الإباضي في دول المغرب العربي لشمال إفريقيا، فيعود إلى أن الإباضية أرسلوا- منذ بدايات أمرهم- دعاة إلى المغرب لنشر الدعوة بين مشايخ الإباضية في القرن الهجري الثاني-، فنجح بعد عشرين سنة في تكوين جماعة معتبرة من الإباضيين في طرابلس الغرب، يتزعمها رجل يدعى عبد الله بن مسعود التحيبي، الذي أزرته قبيلة هواراة التي اعتنقت المذهب الإباضي، ثم تبعتها قبيلة زناتة في شرق طرابلس، ونفوس في الجبل- ويحمل إلى اليوم اسم جبل نفوسة- ويفضل القبائل الامازيغيةانتشر المذهب الإباضي في شمال إفريقيا، ولا يزال يوجد إلى اليوم في قبائل



## الشاعر والباحث الأمازيغي عبد الحكيم بقي في حوار مع «العالم الأمازيغي»: أي حركة إبداعية تكون مصاحبة للحركة السياسية التي تدعمها

حاوره: يونس لوكيلي.

\* ما هي الأنواع الأدبية التي تستأثر باهتمامك أكثر من بين الأنواع الثلاثة القصصية الشعرية الروائية؟

يستأثر الجانب الروائي باهتمامي الأكبر، ولكنني لا أنقص من قيمة أي واحد من الأنواع الأدبية الأخرى، ويليها القصة ثم الشعر، فلكل خصائصه ومميزات تميزه عن النوع الأدبي الأخر، والسبب الذي يجعلني أستأثر بالرواية هي طول الحكاية والأحداث، وترك لك المجال مفتوحا لتعبر وتقول ما تريد.

\* كيف تنظر إلى الإنتاج الأدبي الأمازيغي عموما؟ الرواية القصصية...؟ ما الفرق بين سياقها الحالي وسياقها القديم؟ أنت كمهتم هل ترى أن هناك تطورا في هذا الميدان؟

سؤال في محله، يمكن تقسيم السؤال إلى مرحلتين: مرحلة الإنتاج الأدبي الشفوي، ومرحلة الإنتاج الأدبي المكتوب. فيما يتعلق بالإنتاج الأدبي الشفوي فقد كان في مرحلة معينة أدبا غزيرا جدا، ولكن مع عوامل العولمة ودخول ثقافات أخرى لم نعد ننتج شفويا، لأنه -وكما نعرف جميعا- ففي الجانب الثقافي سواء في الريف أو في سوس أو في الأطلس المتوسط، وأيضا في الجزائر فالنار هي مركز التلاؤم والتلاحم والالتفاف بين القبيلة أو القبائل، حيث يتم إقامة حلقة وبالتالي الالتفاف حول النار وترديد الأمازيغ، الروايات والقصص، في الوقت الذي لم يكن هناك لا راديو ولا تلفزة. وهذه الروايات والقصص دورها هو تنمية خيال الطفل أو المتلقي عموما، هذا هو الجانب المتعلق بالجانب الشفوي، ففي تلك المرحلة كان هناك الغناء لكن كان لا يدون، والناس الذين يرددونه يموتون. ثم جاءت بعد ذلك مرحلة الكتابة، من يقوم بعملية الكتابة؟ لا يقوم بعملية الكتابة سوى المثقفين الذين هم واعون بالقضية الأمازيغية.

طبعاً في جانب الكتابة والتدوين نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا، فمثلا عندنا في الجنوب الشرقي، وفي ظرف 3 سنوات تم طبع أكثر من 36 كتابا في جميع الأجناس، وهذا تطور ملحوظ، وأذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، «رابطة تيرا» في سوس، وفي الريف كذلك هناك كتاب يبدعون في جميع الأجناس. نحن أساسا كمبدعين شباب لا ننكر دور الإبداع في هذا المجال، لكن يجب ألا القيام بجمع الإرث الشفوي، فمثلا أنا كشاعر حين أقوم بتدوين الأشعار فأنا أبحث عن المعجم الذي نجده غنيا في الإبداع الشفوي.

\* إذا، أنت ترى بأنه يجب أن يكون هناك تطورا موازيا لهذا التطور من قبيل المعاجم والقواميس التي يجب أن تدون وتجمع؟

طبعاً إذا أردنا الوصول إلى مرحلة النقد فإنه في هذا الجانب أقول أن جمع وتوثيق الكلمات في قواميس أمر مهم جدا ولا غنى عنه في الحفاظ على اللغة الأمازيغية، والجانب الشعري والقصصي وهي خزان للمصطلحات والكلمات التي يمكن أن تجمع في قواميس.

\* ألا ترى أن هناك فراغا في ناحية المعجم الأمازيغي؟

طبعاً هناك نوع من النقص -نقص في المعاجم- لكن تجربة محمد شفيق هي نموذج لمن يريد القيام بتأليف معجم أمازيغي موحد يتضمن جميع الفروع الأمازيغية، من مترادفات وأصداً وغيرها... نحن في حاجة إلى باحثين آخرين في الميدان، ليقوموا بإنجاز المعاجم والقواميس والقيام ببحوث لتدوين وتسجيل المعجم الغير المدون والغير الموثق، حتى لا نخسر المعجم الأمازيغي، وبالتالي خسارة جانب مهم من اللغة الأمازيغية.

\* فيما يتعلق بالجانب الروائي، أنت كروائي



تدون وتكتب وتطبق مجموعة من التقنيات الروائية العالمية، وبالتأكيد لك إلمام بالروايات المكتوبة باللغات الأخرى، خصوصا انفتاحك على اللغات الأخرى كالانجليزية، أنت اخترت الاتجاه للرواية الأمازيغية، ما هي العراقيل التي يمكن أن نجدها في الرواية الأمازيغية؟ إذا أراد أحدهم أن يكون روائيا فإنه يجب أن يكون قارئاً للروايات المكتوبة الأخرى، لمعرفة التقنيات التي يستعملها الروائيون في تأليف رواياتهم. ولكن في جانب الرواية الأمازيغية كانت هناك رواية أمازيغية ولكن كانت شفوية، مثل إشعال النار في وقت الشتاء وحكي الحكايات من طرف الجد أو الجدة، والتي لا تنتهي، وقد تستغرق شهرا وهي لم تنتهي بعد، من قبيل «عدي تارير»، «تاتونحت»، «بومحندي علي»، وهي روايات شفوية ولكنها لم تدون. إذن ما هي خصائص الرواية الأمازيغية؟

تجد في الرواية الأمازيغية الوصف، وتعتمد على الخيال وعلى الرمزية، ويمكن الجزم أن الرواية الأمازيغية تعتمد على الرمز أكثر، ولا تتحدث بالأسلوب المباشر، فمثلا «عدي تارير»، التي نجد فيها كلمة تارير التي تدل على منزل بدون سياج، وهي رمز ووصف للمرأة الشريفة رمزيا. إذن الرواية الأمازيغية تعتمد على الرمز كثيرا.

\* بالإضافة إلى الرواية، أنت تكتب وتؤلف أيضا في المجال الشعري، من هم الشعراء أو الأشخاص الذين أثروا فيك لتتوجه لهذا الميدان؟

بالنسبة للشعراء، هناك الكثير، فمنهم المغنين ومنهم الفنانين، ففي الريف هناك خالد إيزري، في سوس نجد إيجوت عبد الهادي، وفي الجنوب الشرقي هناك الشيخ زايد أوفجنا وهناك أيضا مولاي احمد أوهاشم... وهناك أيضا جدي -رحمه الله- ولكن تأثري الكبير كان من جدي.

فجدي كان أيضا شاعرا ينظم الشعر، وكذلك والدي مولوعا به، وجمعت بعضا من أشعارهم وفكرت في أن أخذ هذه التجربة وأنظم الشعر أنا أيضا، وأدون ما يقوله، وأتم من التجربة التي عندي، ثم بدأت أجمع الشعر وأنظمه في دواوين شعرية، حتى لا تموت.

\* بالنسبة للدواوين الشعرية، كم أصدرت من الدواوين الشعرية، وما هي المواضيع التي استأثرت باهتمامك في هذه الدواوين؟

أصدرت خمسة دواوين شعرية، وثلاثة بحوث أخرى متعلقة بالرواية والقصة القصيرة. أما فيما يتعلق بالمواضيع، فقد عالجت موضوع التراث، وحاولت تجميع هذا الإرث الثقافي. ومشكلتنا تتجلى في أن مجموعة من الكلمات إن لم يتم تدوينها سوف يتم نسيانها وطمسها، وبالتالي ضياعها مع هذا الجيل، إضافة إلى مواضيع أخرى من قبيل الأرض، المرأة والقيم الروحية الموجودة في المجتمع الأمازيغي، وهي المواضيع العامة التي تستأثر باهتمامي. ولهذا السبب أعالجها وأتناولها على مستوى كتاباتي.

\* كيف تنظر إلى واقع الشعر الأمازيغي،

في ظل ظروف العولمة والكثير من الظروف والعوامل؟ هل ترى أن هذا الشعر أخذ مكانته في الساحة الأدبية؟ وهل تغير فيه شيء من الناحية الفنية؟ هل بقيت القصيدة كما هي؟ هل تغير شكلها؟

طبعاً، المسألة الأولى لم يعد للشعر عموما في العالم مكانة، فالناس لم يعد يتذوقون الشعر كما من قبل. المسألة الثانية، وهي أن الشعر الأمازيغي لم يعد ذلك الشعر القديم، بل أصبح شعرا يتمشى مع الموسيقى، لأن الشعراء الأمازيغ في الأول، كانوا يكتبون بلسانهم ويتذوقون بأذانهم، أما الآن فقد تحولت القصائد إلى قصائد تصاحبها الموسيقى، إذن مجموعة من الخصائص لم تعد موجودة، مثل الشفوية والتلقائية، فقد أصبح الشعر كما لو أنه لم يعد له قيمة مقارنة مع مجموعة الأجناس الأدبية الأخرى التي تطورت، ولم يعد الناس يتذوقونه ويعتبرونه في زمن كان.

\* بالنسبة لتجربتك الروائية، كيف تنظر لهذه التجربة؟ ألا ترى أنها كافية؟ أم ترى أنك في حاجة لإنتاجات وإبداعات أخرى؟

نعم، حاليا أفكر في الجانب الروائي، وأقوم بقراءة ومحاولة ترجمة رواية من اللغة الإنجليزية إلى اللغة الأمازيغية، لأننا نحتاج لتنمية اللغة الأمازيغية والقول بأنها تستطيع استيعاب العديد من الأشياء باعتبار اللغة «وعاء».

حاليا أحاول ترجمة رواية من الإنجليزية إلى الأمازيغية، وطبعاً طرح في هذا الصدد عدة قضايا منها محاولتنا التقريب بين الثقافتين المختلفتين، إضافة إلى أن ترجمة اللغة الأمازيغية هي عملية ثقافية قبل كل شيء.

\* ما التي تمثلها بالنسبة لك الحركة الأمازيغية؟ وما هو تأثيرها على الساحة السياسية والأدبية؟

الحركة الأمازيغية هي حركة جاءت لتدارك وضع، فلو أن نشأة الحركة الأمازيغية تأخر، لكننا فقدنا جانبا كبيرا من الأدب الأمازيغي، والجانب الإبداعي في الثقافة الأمازيغية. وقد استفدنا الكثير من الحركة الأمازيغية التي جاءت ووعتنا بضرورة التدوين، ويجب أن نستغل فرصتنا نحن أيضا في مجال الإبداع الأدبي والسياسي، لأن تطور أي حركة إبداعية يكون مصاحب للحركة السياسية، التي تشجعها وتمنح لها الوسائل المنهجية والقوة...

\* في المجال الإعلامي كانت لك تجربة مهمة، وربما قد منحتك نظرة للإعلام الأمازيغي، كيف تنظر لهذا الإعلام عموما؟

طبعاً سؤال الإعلام الأمازيغي هو سؤال مهم جدا، وقد كانت لي تجربة مع القناة الثامنة تميزت، وأطلعت على تجربة إعلامية مهمة. ففي ما يتعلق بالإعلام الأمازيغي، فهناك عدة أنواع، وما جريدة العالم الأمازيغي لخير دليل على الصمود والاستمرار في الحقل الأدبي، والتي تكتب بثلاث لغات، لكن مشكلة القناة تمازيجت هو مشكلة البرامج، والإعادة التي تجعل من المشاهد يمل ويضجر، كما نفتقد للتنوع، وأدعوا إلى عدم حصر القناة الأمازيغية في الفولكلور فقط، كما أدعوا إلى ضرورة إنتاج أفلام وثائقية، والاهتمام بالجانب الثقافي، وضرورة تجاوز التقليد للأفلام المنتجة والاكتفاء فقط بترجمة الأصوات، أضف إلى ذلك مجموعة من المشاكل الأخرى، وعلى خلاف هذا، نلاحظ تطور الإعلام الرقمي... عموما، ومن ناحية التلفزة، مازلتنا نرغب في خلق إبداعات جوية وتلفزة موحدة.

\* ما هي بعض الإضافات التي يمكن أن تضيفها؟

نشكر جريدة العالم الأمازيغي على الاستضافة، ونتمنى لها المزيد من العطاء، وفي الجانب الإبداعي، فنحن نحتاج للتدوين والجمع، لأن الجمع هو ما يجعل الإبداع يستمر، ويصل للأجيال.

## تحالف الثقافات والأديان من أجل السلام في مهرجان فاس للثقافة الأمازيغية

ينظم مركز جنوب شمال وجهة فاس-بولمان ومؤسسة روح فاس وجمعية فاس سايس بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية الدورة الحادية عشرة للمهرجان الدولي للثقافة الأمازيغية أيام 24 و 25 و 26 يوليوز 2015 بمدينة فاس.

ويشمل هذا المهرجان محورين أساسيين وهما محور مخصص للمؤتمر الدولي حول: «تحالف الثقافات والأديان من أجل السلام»، ومحور مخصص للأغنية والشعر.

إلى جانب تعزيز الثقافة الأمازيغية والثقافة المغربية بشكل عام، يهدف المهرجان إلى التأكيد على الأهمية التاريخية والاجتماعية والحضارية لتحالف الثقافات والأديان في العالم من أجل السلام. ويركز المهرجان على تمازج الثقافات والحوار بين الأديان ودور الثقافة في عملية التحول الديمقراطي والحفاظ على السلام. كما يسعى المهرجان إلى وضع استراتيجيات متماسكة لتعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات والتماسك الاجتماعي والثقافة الديمقراطية.

وفضلا عن المؤتمر، سيضم المهرجان تظاهرات كبرى للأغنية الأمازيغية من خلال منشديها، وشعرائها وفنانيها من مختلف جهات المملكة ومن الخارج إحياء لإرث أدبي وفني كوني، وكذا معارض الكتب والمنتجات التقليدية والأعمال الفنية والزربية الأمازيغية.

وسيشترك في هذه التظاهرة مغنيون مرموقون مثل لطيفة رافة و مصطفى أومكيل و خديجة أطلس، والسفوفونية الأمازيغية أدرار، و الفنانة رقية الدمسرية والرايس الحاج أعراب، ونادية لعروسي و مجموعة فلانكو من كاتالونيا ومجموعة لورا كونتي من إيطاليا، وفنانون مرموقون آخرون.

## فيستيفال تيفاوين يفتح باب المشاركة في جائزة أوشاكور للصحافة لسنة 2015

في إطار انفتاحها على الجسم الصحفي الوطني والجهوي ومن باب تشجيع الكفاءات الصحفية المغربية المهيبة، قررت إدارة مهرجان تيفاوين خلال دورتها العاشرة لهذا العام والتي ستقام خلال الفترة ما بين 06 و 09 غشت المقبل، تخصيص فقرة خاصة بتتويج أهم الأعمال الصحفية التي تم إنجازها حول منطقة تافراوت.

وفي سياق اعترافها بقيمة ومكانة وتخليدا لاسم واحد من أبنائها، و اعترافا بالخدمات الجليلة التي أسداها لمنطقة تافراوت سواء في شقها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الفني، عبر مواكبة مختلف دورات مهرجان تيفاوين ومنذ بداياته الأولى، قررت إدارة مهرجان تيفاوين تكريم روح الصحافي المقتدر، ابن المنطقة ومراسل جريدة ليبراسيون سابقا، الراحل ادريس أوشاكور.

وقد خصصت في هذا الصدد جائزة شكلت تقليدا سنويا حرص عليه المنظمون، تحمل اسم «جائزة أوشاكور للصحافة» والتي ستتوج أفضل عمل صحفي يتم إنجازه حول منطقة تافراوت.

وفي هذا السياق، فإن إدارة المهرجان تعلن عن فتح باب الترشح إلى جائزة أوشاكور للصحافة، في وجه الصحافيين العاملين في مختلف المنابر الإعلامية الوطنية الذين أنجزوا مقالات صحفية من روبروتاجات وتغطيات وتقارير حول منطقة تافراوت.

جائزة أوشاكور للصحافة، بالإضافة إلى كونها تكريمية وعربون محبة صادقة للراحل أوشاكور ادريس، فإنها كذلك بمثابة خطوة تحفيزية وتشجيعية للصحافيين الذين يحضرون لمتابعة مختلف أنشطة المهرجان. كما أن من شأن هذه الجائزة أن تخلق تنافسية جميلة وإيجابية بين الصحافيين من مختلف المشارب سواء التلفزيون أو الإذاعة أو الصحافة المكتوبة أو الإلكترونية.

وللإشارة يعد الراحل ادريس أوشاكور، من بين الأعلام المغربية النزيهة التي أوصلت بأمانة هموم ومشاكل ومطالب ساكنة المناطق الجبلية بجهة سوس ماسة درعة، كما ظل حريضا على التغطية الصحفية اليومية للأحداث التي تعيشها منطقة تافراوت وترزيت على كل الأصداء الاجتماعية والثقافية والسياسية، فقد كرس حياته وسخر قلمه لمكافحة جميع أشكال المخالفات والفساد التي تعاني منها الإدارة المغربية خاصة على المستوى الإقليمي والجهوي، ينحدر من منطقة تاسيريت بتافراوت، نجل الراحل الحاج بوبكر أوشاكور، أحد رجالات التنمية والإدارة المحلية، الذي عمل جنبا إلى جنب مع رفيقه الحاج احمد أوكورت. أحد رجالات المقاومة الذين ساهموا في بناء تافراوت ما بعد الإستقلال، بدأ الراحل ادريس أوشاكور الكتابة بجريدة ليبراسيون بعد مغارته الكلبة، وقد التحق بالرفيق الأعلى وهو لا زال في ريعان شبابه وفي ذروة عطاءه، ليلة الأربعاء 21 مارس 2012 إثر أزمة قلبية ألمت به، اسمه لن يخفى على أي متتبع لمقالاته الصحفية حول منطقة تافراوت خاصة وإقليم تيزنيت عامة، له مهارة ومهنية كبيرة في نقل الأحداث وإثارة المواضيع والقضايا باللغة الفرنسية، التي كانت تنشر بشكل كبير بجريدة ليبراسيون.

فئات الجائزة

تتوزع جائزة أوشاكور للصحافة لدورة هذه السنة إلى أربع فئات، سيتم خلالها اختيار أهم المواضيع الصحفية التي أنجزت عن منطقة تافراوت الجوائز المعنية هي: - جائزة الصحافة المكتوبة - جائزة الصحافة الإلكترونية - جائزة الصحافة المسموعة «راديو» - جائزة الصحافة المرئية «تلفزيون».

شروط المشاركة في الجائزة:

توجه إدارة مهرجان تيفاوين الدعوة إلى الصحافيين العاملين في التلفزيون والإذاعة و في الصحافة المكتوبة والإلكترونية لتقديم أعمالهم للمشاركة في هذه الجائزة.

وقد حددت إدارة المهرجان شروط الاشتراك في المسابقة منها: - نسخة من العمل الصحفي بالنسبة لكافة الفئات. - يجب أن تكون المادة الصحفية المقدمة لنيل جائزة أوشاكور للصحافة منشورة في إحدى الصحف أو المجلات المطبوعة أو الإلكترونية اليومية أو الأسبوعية أو تم ايداعها بالإذاعة والتلفزة خلال الفترة الممتدة من غشت 2014 إلى يوليوز 2015

- يحق لكل صحافي المشاركة ضمن فئة واحدة فقط. - آخر أجل لتلقي طلبات الترشيح هو تاريخ 02 غشت 2015

إعلان النتائج

تعلن أسماء الصحفيين الفائزين بفئات جائزة أوشاكور للصحافة يوم 09 غشت 2015 وستسلم لهم جوائز قيمة خلال السهرة الفنية لنفس اليوم بساحة محمد السادس بتافراوت وعلى من تتوفر فيه شروط التقدم لجائزة أوشاكور للصحافة، أن يتصل باللجنة المشرفة على الجائزة عبر الرقم الهاتف التالي: أمينة بن الشيخ: 0661767073 - بنجوا حسن: 06: 26 50 41 61

أو عبر البريد الإلكتروني ouchagorprix@yahoo.com

لجنة الإشراف

شكلت إدارة تيفاوين لجنة لإشراف ترأسها الإعلامية ذة أمينة بن الشيخ، وتتكون من خمسة أعضاء من بينها كاتب فرع النقابة الوطنية للصحافة المغربية بجهة سوس. وتتولى هذه اللجنة فرز المواد الصحفية وتحديد مدى مطابقتها لشروط المشاركة في الجائزة وتتولى قراءة وتقييم المواد الصحفية المرشحة، وذلك في أفق اختيار المتوجين في النسخة الثالثة لجائزة أوشاكور لسنة 2015.

ΕΛΛΗΝΙΚΗ  
ΗΡΑΝΤΙΚΗ



ΣΥΝΕΧΙΖΕΤΑΙ Η ΔΙΑΔΙΚΑΣΙΑ

4G+

Η ΕΛΛΗΝΙΚΗ ΗΡΑΝΤΙΚΗ 4G+!

ΣΥΝΕΧΙΖΕΤΑΙ Η ΔΙΑΔΙΚΑΣΙΑ ΓΙΑ ΤΗΝ ΕΠΙΣΤΡΟΦΗ  
ΤΗΣ ΕΡΧΟΜΕΝΗΣ ΕΙΣ.

ΕΛΛΗΝΙΚΗ ΗΡΑΝΤΙΚΗ ΣΥΝΕΧΙΖΕΤΑΙ Η ΔΙΑΔΙΚΑΣΙΑ